فتح العزيز



في الذَّبِّ عَنِ الألباني

والرَّدِّ على الغُمارِي عَبدِ العَزِيز

كل الحقوق محفوظة

الطبعة الثالثة

١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

رقم الإيداع: ٢١٥٣ / ٢٠٠٧

دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع

@DarElollaa

Dar_Elollaa@hotmail.com

الأزهر : شارع محمد عبده خلف الجامع الأزهر .

01050144505 - 0225117747

المنصورة : عزبة عقل - بجوار جامعة الأزهر .

01007868983 - 0502357979

فَتْحُ العَزِيز



في الذَّبِّ عَنِ الألباني
والرَّدِّ على الغُمَارِي عبدِ العَزيز

تأليف

أَبِي حفصِ بنِ العربيِّ الأثريِّ
عفا اللهُ تعالى عنه

راجَعَهُ

فضيلةُ الشَّيخ مُقْبِلِ بنِ هادي الوادِعي
رحمهُ اللهُ تعالى

دار اللؤلؤة
للنشر والتوزيع
المنصورة - مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّه الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقدِّمة الطَّبْعةِ الثَّانِيةِ

«الْحَمْدُ لِلَّهِ الذِي شرحَ صُدورَ أهلِ الإسْلامِ بِالهُدَى، ونَكتَ في قُلوبِ أهلِ الطُّغْيانِ فَلا تَعِي الحِكْمةَ أبدًا، وَأشهدُ أنْ لَا إلهَ إلَّا اللَّه وَحْدَهُ لا شَريكَ لَهُ، إلهًا أحَدًا، فَردًا صَمدًا، وأشهدُ أنَّ سيِّدَنا مُحمَّدًا عَبدُه وَرسُولُه، مَا أكْرمَهُ عبدًا وسيِّدًا، وأعظمَهُ أصْلًا ومَحتِدًا، وأطْهرَهُ مَضجعًا ومَولِدًا، وأبْهرَهُ صَدرًا ومَورِدًا، صلَّى اللَّه عَليْهِ وَعَلى آلهِ وصَحبِهِ غُيوثِ النَّدَى، ولُيوثِ العِدَا، صَلاةً وسلامًا دائمينِ مِنَ اليومِ إلى أنْ يُبعثَ النَّاسُ غدًا»(١).

أمَّا بَعْدُ:

«فَيَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ - بَعْدَ مُوَالَاةِ اللَّهِ تعالى وَرَسُولِهِ ﷺ- مُوَالَاةُ الْمُؤْمِنِينَ كَمَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ. خُصُوصًا الْعُلَمَاءُ، الَّذِينَ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ الَّذِينَ جَعَلَهُمْ اللَّهُ بِمَنْزِلَةِ النُّجُومِ، يُهْتَدَى بِهِمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ. وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى هِدَايَتِهِمْ وَدِرَايَتِهِمْ.

إذْ كَلُّ أُمَّةٍ - قَبْلَ مَبْعَثِ نبيِّنا مُحَمَّدٍ ﷺ - فَعُلَمَاؤُهَا شِرَارُهَا، إلَّا الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّ عُلَمَاءَهُمْ خِيَارُهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ خُلَفَاءُ الرَّسُولِ ﷺ فِي أُمَّتِهِ، والمحيون لِمَا مَاتَ مِنْ سُنَّتِهِ. بِهِمْ قَامَ الْكِتَابُ، وَبِهِ قَامُوا، وَبِهِمْ نَطَقَ الْكِتَابُ وَبِهِ نَطَقُوا.

وَلِيُعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ الْأَئِمَّةِ -الْمَقْبُولِينَ عِنْدَ الْأُمَّةِ قَبُولًا عَامًّا- يَتَعَمَّدُ مُخَالَفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ مِنْ سُنَّتِهِ ؛ دَقِيقٍ وَلَا جَلِيلٍ.

فَإِنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ اتِّفَاقًا يَقِينِيًّا عَلَى وُجُوبِ اتِّبَاعِ الرَّسُولِ ﷺ. وَعَلَى أَنَّ كُلَّ أَحَدٍ

---

(١) من افتتاحية « فتح الباري»، للحافظ ابن حجر- رحمه الله تعالى -.

مِنْ النَّاسِ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ، إِلَّا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. وَلَكِنْ إِذَا وُجِدَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ قَوْلٌ قَدْ جَاءَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ بِخِلَافِهِ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ عُذْرٍ فِي تَرْكِهِ»(١).

وَيجِبُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ «أَعْرَاضُ الْمُسْلِمِينَ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النَّارِ، وَقَفَ عَلَى شَفِيرِهَا طَائِفَتَانِ مِنَ النَّاسِ: الْمُحَدِّثُونَ وَالْحُكَّامُ»(٢).

وكَمَا قَالَ الْحَافظُ ابن حجر في «نُزْهَة النَّظرِ» ص (١٩٢مع النُّكَت): «ولْيَحْذَرِ المتكلِّمُ في هذا الفنِّ مِن التَّساهُلِ في الجَرْحِ والتَّعديلِ، فإِنَّهُ إِنْ عدَّلَ أَحدًا بِغيرِ تثبُّتٍ؛ كانَ كالمُثْبِتِ حُكْمًا ليسَ بثابتٍ، فيُخْشى عليهِ أَنْ يدْخُلَ في زُمرةِ «مَن روى حَديثًا وهُو يظنُّ أَنَّهُ كَذِبٌ». وإِنْ جَرَّحَ بغيرِ تَحرُّزٍ، فإِنَّه أَقْدَمَ على الطَّعنِ في مُسلمٍ بَريءٍ مِن ذلكَ، ووسَمَهُ بِميْسَمِ سُوءٍ يَبْقى عَليهِ عارُهُ أَبدًا».

و«الوَاجبُ عَلى العَاقلِ لُزومُ السَّلامةِ بترْكِ التَّجسُّسِ عَن عُيُوبِ النَّاسِ معَ الاشْتغالِ بإِصْلاحِ عُيُوبِ نَفْسهِ، فإِنَّ مَنِ اشْتغلَ بعُيُوبِهِ عَن عُيُوبِ غَيْرِهِ أراحَ بَدنهَ، وَلَمْ يُتعبْ قلبَهُ، فَكلَّمَا اطَّلعَ علَى عَيبٍ لنَفْسهِ هَانَ عَلَيْهِ مَا يَرَى مِثلَه مِنْ أخِيهِ، وإِنَّ مَنِ اشْتغلَ بعُيُوبِ النَّاسِ عَن عُيُوبِ نَفْسهِ عَمِيَ قَلبُهُ، وَتعبَ بَدنُهُ، وتَعذَّرَ عَلَيْهِ ترك عُيُوبِ نَفْسهِ، وإِنَّ مِنْ أَعْجزِ النَّاسِ مَنْ عَابَ النَّاسَ بمَا فِيهِمْ، وَأَعْجَز مِنهُ مَنْ عَابَهُم بمَا فِيهِ، مَنْ عَابَ النَّاسَ عَابُوه»(٣).

ولْنَعْلم يقِينًا، ولْنَتَأَدَّبَ بِهذا الأدَبِ وهُوَ «كُلُّ أَحَدٍ يُؤْخَذ مِنْ قَوْله وَيُتْرَكُ إِلَّا

---

(١) من مقدمة «رَفْع المَلَامِ عَنِ الْأَئِمَّةِ الْأَعْلَامِ» لشيخِ الإسلامِ ابْنِ تيْمية رحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى.

(٢) «الِاقْتِرَاح في بيانِ الِاصْطِلاح» لشيخِ الإسلامِ ابْنِ دَقِيقِ العِيد رحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى ص (٤٥٣–٤٥٤ تحقيق قحطان الدوري ط. ٢).

(٣) «روضة العقلاء» للإمامِ ابنِ حِبَّان رحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى ص (١٢٥).

رَسُوْل اللَّه ﷺ وَلَكِن إِذَا أَخْطَأَ إِمَامٌ فِي اجْتِهَادِهِ، لاَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ ننسَى مَحَاسِنهُ، وَنُغطِي معَارِفه، بَلْ نستغفرُ لَهُ، وَنَعْتَذِرُ عَنْهُ»(١).

أَقُولُ هذَا تَقْدمةً لِلطَّبعةِ الثَّانيةِ لكتابنَا «**فَتْح الْعَزِيزِ في الذَّبِّ عنِ الْأَلْبَانِيِّ والرّدِّ عَلَى الْغُمَارِيِّ عَبْدِ الْعَزِيز**»،بعدَ أنْ نَفدتْ الطبعة الأولى تمامًا، والفضْلُ لِلَّهِ وحدَهُ، وقدْ كثُرَ السؤالُ عنهُ مِنْ طلبةِ العلْمِ منَ الشَّام ومصر والمغربِ العربيِّ؛ فدفعته للنَّشرِ، وتركتُه عَلَى مَا هُو عَليْهِ، وَلَمْ أغيِّرْ فيهِ إِلَّا قَليلًا، كالدُّعَاء بالرَّحْمةِ لِمَنْ ماتَ وكانَ الدُّعَاء بالحِفظِ، وهكذا، وكذلك بعض الزياداتِ، أو الفوائدِ التِي فتحَ اللَّهُ بهَا.

أَقُولُ هذَا لِأنَّ الشَّيخَيْنِ الْأَلْبَانِيَّ والْغُمَارِيَّ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمَا قد تُوفِّيَا مُنذُ زَمنٍ، وهُمَا عنْدَ أَعْدلِ العَادِلِينَ، وأرْحَمِ الرَّاحِمينَ سُبْحَانهُ.

لكِنِ الأَقْوالُ لَا تموتُ بموتِ قائلِيهَا، وخاصةً أنَّ ببِلادِ المَغربِ الأقصَى وغيْرِه مَنْ يُتابعُ الْغُمَارِيَّ على أقْوالِهِ وبِدعهِ، فكَانَ لابُدَّ مِنَ البيانِ والإِيضَاحِ ﴿لِّيَقْضِيَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [سورة الأنفال: ٤٢].

«وَبِكلِّ حالٍ فالعبدُ مُفتقرٌ إِلَى اللَّهِ في أنْ يهدِيَهُ ويُلهمَهُ رُشدَهَ. وإِذَا حصلَ لهُ علمٌ بدليلٍ عقليٍّ، فهُو مُفتقرٌ إِلَى اللَّهِ في أنْ يُحدِثَ في قلبِهِ تَصورَ مُقدِّماتِ ذلكَ الدَّليلِ، ويَجمعَها في قلبِهِ، ثم يحدث العِلْم الذِي حصلَ بِها.

وقدْ يكونُ الرَّجلُ مِن أذكياءِ النَّاس وأحدِّهِم نظرًا ويعمِيهِ عن أظْهرِ الأشْياءِ، وقدْ يكونُ مِن أبلَدِ النَّاس وأضعفِهم نظرًا ويهديهِ لمَا اختُلفَ فيهِ مِنَ الحقِّ بإذنه،

---

(١) «سِير أعْلامِ النُّبلاءِ» (١٨/ ١٥٧) لشيخِ الإِسلامِ الذَّهبيِّ رحِمَهُ اللَّهُ تعالَى.

فَلَا حوْلَ ولَا قُوَّة إِلَّا بِهِ. فَمَنِ اتَّكلَ على نظرِهِ واستدلالِهِ، أو عقلِهِ ومَعرفتِهِ، خُذِل»(١).

وَأَخْتِم بِمَا قَالهُ الإمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ إبرَاهيمَ الْوزِير رحِمَهُ اللَّهُ تعالَى في «الْعَواصِم وَالقَواصِم» (١/ ٢٢٣-٢٢٤)، و«الرَّوْض البَاسِم» (١/ ١٧- ١٨ مختصرًا).

«قدْ قَصَدْتُ وَجهَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الذبِّ عَنِ السُّننِ النبويَّةِ، والقواعدِ الدينيَّةِ، وليسَ يَضُرُّني وُقوفُ أهلِ المَعْرفةِ على مَا لي مِنَ التقصيرِ، ومَعرفتهُم أنَّ باعيَ في هذا المَيْدانِ قَصيرٌ؛ لِاعْترافِي أنِّي لسْتُ مِنْ نُقَّادِ هذا الشَّأنِ، وإقْرارِي أنِّي لسْتُ مِنْ فُرْسَانِ هذا المَيْدانِ، لكنِّي لَمْ أجِدْ مِنَ الأصحاب مَنْ يتصدَّى لِجوابِ هَذِه الرِّسَالةِ، لِمَا يَجُرُّ إليْهِ ذلكَ مِنَ القالة.

فتصدَّيتُ لذلك مِنْ غيرِ إحْسانٍ، ولَا إعْجابٍ، ومَنْ عَدمَ الماءَ تيممَ التُّرابَ، عَالمًا بِأنِّي لوْ كنتُ باريَ قوسِهَا ونبالِها، وعَنترةَ فوارسِها ونِزالِها. فلَا يخلُو كلامِي مِنَ الخطأِ عندَ الانتقادِ، ولا يصْفُو جَوابي مِنَ الغلطِ عندَ النُّقادِ، فالكلامُ الذِي لَا يأتيهِ الباطلُ مِنْ بيْنِ يديْهِ، ولَا مِنْ خَلْفِهِ؛ هُو كلامُ اللَّهِ في كتابهِ العزيزِ الكريمِ، وكلامُ مَنْ شهدَ بِعِصْمتِه الذِّكرُ الحكيمُ. وكُلُّ كلامٍ بعدَ ذلكَ، فلَهُ خطأٌ وصوابٌ، وقِشْرٌ ولُبابٌ. ولو أنَّ العلماءَ -رضيَ اللَّهُ عنْهُم- تركُوا الذَّبَّ عَنِ الحقِّ؛ خوفًا مِنْ كلامِ الخلْقِ، لكانُوا قدْ أضاعُوا كثيرًا، وخَافُوا حقِيرًا.

ومَنْ قَصدَ وَجهَ اللَّهِ تَعَالَى فِي عَملٍ مِنْ أعمَالِ البِرِّ والتُّقى، لم يَحْسُنْ مِنهُ أنْ يترُكه، لِمَا يَجُوزُ عَليْهِ في ذلكَ مِنَ الخَطَأِ، وأقصَى ما يخافُ أن يَكِلَّ حُسامُهُ في مُعْتركِ المُناظرَةِ، وَينْبُوَ، ويعْثُر جوادُهُ في مَجالِ الْمُجادلَةِ ويَكْبُو، فالأمرُ في ذلكَ

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (٩/ ٣٤) لشيخِ الإسلامِ ابْنِ تيْميةَ رحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى.

قَريبٌ؛ إنْ أَخْطَأ، فَمَنِ الَّذِي عُصمَ، وإنْ خُطىءَ فمَنِ الَّذِي ما وُصِم!!.

وَالقَاصِدُ لِوجهِ اللَّهِ لا يَخافُ أن يُنقد عليه خَلَلٌ في كلامه، وَلَا يَهابُ أَنْ يُدلَّ عَلى بُطلانِ قولِهِ، بَلْ يُحبُّ الحقَّ مِنْ حيْثُ أَتَاه، ويَقبلُ الهُدَى مِمَّن أَهْداهُ، بَلِ المُخاشَنةُ بالحقِّ وَالنَّصِيحةِ، أَحَبُّ إليْهِ مِنَ الْمُداهَنةِ على الْأَقْوالِ القَبيحةِ، وصَديقُك مَنْ أَصْدَقَكَ لا مَنْ صَدَّقَك، وفي نوابغِ الكلِمِ، وبَدائعِ الحِكَمِ: عَلَيْكَ بمَنْ يُنذرُ الإِبْسَالَ والْإِبلَاسَ، وإياك ومَنْ يقول: لَا بَاسَ وَلا تَاس.

فإنْ وقفَ عَلى كَلامِي ذَكِيٌّ لَا يَسْتقْويهِ، أَوْ جَافٍ يَسْخرُ مِنْه وَيسْتَزْرِيه، فَالْأَوْلى بالذكي أَنْ يحفظَ لي جنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَة، ويَشكُرَ اللَّهَ على أنْ فَضَّلهُ عليَّ بالحكمة، وأمَّا الآخرُ الزَّارِي، وزَنْد الجَهالةِ الوَارِي؛ فإنَّ العلاجَ لِترقيقِ طبعهِ الجامدِ، هُو الضَّربُ في الحَديدِ البَاردِ، ولذَلكَ أَمَرَ اللَّهُ بِالإعراضِ عَنِ الجَاهِلِين وَمدَحَ بهِ عِبادَهُ الصَّالِحِين».

وبِقولِ الْحافِظِ ابنِ رَجب الحَنْبليِّ رحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى في كتابهِ «الفَرْق بيْنَ النَّصِيحةِ والتَّعْيير»: «ردُّ المَقالاتِ الضعيفةِ وتَبْيينُ الحقِّ في خلافِها بالأدلَّةِ الشَّرعيَّة، ليسَ هو مِمَّا يكرهُهُ أولئك العلماءُ، بلْ مِمَّا يُحبونَهُ، ويَمدحُونَ فاعِلَه، ويُثنونَ عليْهِ. فلا يكون داخلًا في الغيبةِ بالكليةِ، فلو فُرِضَ أنَّ أحدًا يكره إظهار خطئه المخالف للحقِّ؛ فلَا عبرةَ بكراهتِهِ لذلكَ، فإنَّ كراهةَ إظهارِ الحقِّ إذا كانَ مُخالفًا لقولِ الرَّجلِ ليسَ مِنَ الخِصالِ المحمودةِ، بَلِ الواجبُ على المُسْلمِ أن يُحبَّ ظهورَ الحقِّ ومَعرفةَ المُسْلمينَ لهُ، سواءٌ كان ذلكَ في مُوافقتِهِ أو مُخالفتِهِ. وهذا مِنَ النَّصيحةِ لِلَّهِ ولكتابهِ ورسولِهِ ودينِهِ وأئمَّةِ المُسْلمينَ وعامَّتِهم، وذلكَ هو الدِّينُ كمَا أخبرَ بهِ النَّبيُّ ﷺ.

وأمَّا بيانُ خطَأَ مَنْ أخطَأَ مِنَ العُلماءِ قبلهُ، إذا تأدَّبَ في الخطابِ، وأحسنَ في

الردِّ والجوابِ، فلَا حَرجَ عَليْه، ولَا لومَ يتوجَّهُ إليْه، وإنْ صدَرَ مِنْه الاغترارُ بِمقالتِهِ، فلَا حَرجَ عَليْه. وقدْ كانَ بعضُ السَّلفِ إذَا بلغَهُ قولٌ يُنكِرهُ على قائلِهِ يقولُ: (كَذبَ فُلانٌ) ومِنْ هَذا قولُ النَّبي ﷺ: «كَذبَ أبُو السَّنابِل».

وقدْ بالغَ الأئمةُ الوَرِعُون في إنكارِ مقالاتٍ ضَعِيفةٍ لبعضِ العُلماءِ، وردِّها أبلغَ الرَّدِّ، كمَا كان الإمامُ أحْمدُ يُنكرُ على أبي ثَوْرٍ وغيرهِ مقالاتٍ ضَعيفَةً تَفرَّدُوا بها، ويُبالغُ في ردِّها عليْهِم. وسواءٌ كان الذي بيَّنَ الخطأ صغيرًا أو كبيرًا، فله أسوة بمن ردَّ مِنَ العلماء مقالاتِ ابنِ عبَّاس [رضي الله عنهما] التي يشذُّ بها وأُنْكِرت عَليْه مِنَ العُلماءِ، مِثْل: المُتْعة والصَّرف والعُمْرتيْن، وغَيْر ذَلكَ». انتهى.

«وَاللَّهَ أَسْأَلُ أَنْ يُثِيبَنِي بِهِ جَمِيلَ الذِّكْرِ فِي الدُّنْيَا، وَجَزِيلَ الْأَجْرِ فِي الْآخِرَةِ، ضَارِعًا إِلَى مَنْ يَنْظُرُ مِنْ عَالِمٍ فِي عَمَلِي، أَنْ يَسْتُرَ عِثَارِي وَزَلَلِي، وَيَسُدَّ بِسَدَادِ فَضْلِهِ خَلَلِي، وَيُصْلِحَ مَا طَغَى بِهِ الْقَلَمُ، وَزَاغَ عَنْهُ الْبَصَرُ، وَقَصَرَ عَنْهُ الْفَهْمُ، وَغَفَلَ عَنْهُ الْخَاطِرُ، فَالْإِنْسَانُ مَحَلُّ النِّسْيَانِ، وَإِنَّ أَوَّلَ نَاسٍ أَوَّلُ النَّاسِ، وَعَلَى اللَّهِ تَعَالَى التُّكْلَانُ»(١). ولَا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلا بِاللَّهِ، وحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

وكتب

أبو حفص بن العربي الأثري

عامله اللَّه بلطفه الخفي

مصر – المنصورة – السنبلاوين

عصر يوم السبت: ٢/ ٢/ ١٤٤٢

الموافق ١٩/ ٩/ ٢٠٢٠ م

(١) خاتمة مقدمة «القاموس المحيط» للفيروزآبادي.

بِسْمِ اللَّه الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقدِّمة الطَّبْعةِ الْأولَى

«الحمد لِلَّهِ الذي شرح صُدُورَ أهل الإسلام للسنة فانقادت لاتباعها وارتاحت لسماعها، وأمات نفوس أهل الطغيان بالبدعة، بعد أن تمادت في نِزاعها، وتغالت في ابِتداعها.

وأشهد أنْ لا إلَهَ إلَّا اللَّه وحده لا شريك له، العالم بانقياد الافئدة وامتناعها.

والمطَّلع على ضمائر القلوب في حالتي افتراقها واجتماعها.

وأشهد أنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه الذي انخفضَتْ ببعثته كلمة الباطل بعد ارْتفاعها، واتَّصلتْ بإرساله أنوار الهدى وظهرت حجتُها بعد انقطاعها ﷺ ما دامت السموات والأرض، هذه في سموِّها، وهذه في اتساعها. وعلى آله وصحبه الذين كسروا جيوشَ المردةِ، وفتحوا حصونَ قلاعها. وهجروا في محبَّةِ داعيهم إلى اللَّه الأوطار والاوطانَ ولم يعاودوها بعد وداعها، وحفظوا على أتباعهم أقوالَه وأفعالَه وأحوالَه، حتى أمِنتْ بهم السنن الشريفةُ مِن ضياعها»(١).

أما بعْدُ: فإنَّ علمَ الحَديثِ - كمَا قَالَ ابنُ الصَّلاحِ - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- في مُقدِّمةِ كتابهِ «عُلوم الحَديثِ»:

«مِنْ أَفْضَلِ الْعُلُومِ الْفَاضِلَةِ، وَأَنْفَعِ الْفُنُونِ النَّافِعَةِ، يُحِبُّهُ ذُكُورُ الرِّجَالِ وَفُحُولَتُهُمْ. وَيُعْنَى بِهِ مُحَقِّقُو الْعُلَمَاءِ وَكَمَلَتُهُمْ، وَلَا يَكْرَهُهُ مِنَ النَّاسِ إِلَّا رُذَالَتُهُمْ وَسَفَلَتُهُمْ.

---

(١) من مقدمة « هُدَى الساري»، للحافظ ابن حجر- رحمه الله تعالى -.

وَهُوَ مِنْ أَكْثَرِ الْعُلُومِ تَوَلُّجًا فِي فُنُونِهَا، لَا سِيَّمَا الْفِقْهُ الَّذِي هُوَ إِنْسَانُ عُيُونِهَا».

وكما قال ابن القيسراني - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى - :

«اعْلَمْ أَنَّ الْحَدِيثَ وَطَلَبَهُ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ، مُثَابٌ صَاحِبُهُ عَلَيْهِ، وَيَرْغَبُ فِيهِ أَشْرَافُ النَّاسِ،وَيَزْهَدُ فِيهِ الأَغْبِيَاءُ الأَدْنَاسُ. أَهْلُهُ مَنْصُورُونَ وَأَعْدَاؤُهُ مَقْهُورُونَ، ذَكَرَهُمُ اللَّه - عَزَّ وَجَلَّ - فِي كِتَابِهِ، وَدَعَا لَهُمْ رَسُولُهُ ﷺ فِي خِطَابِهِ»(١).

قلتُ: فالواجبُ على حَمَلتِه، ومَنْ كانُوا مِنْ طلبتِه، أنْ يُخلِصُوا النيَّةَ لِلَّهِ تَعَالَى في طلبِهِ، وألَّا يَعْتَريهِ مِن حُظوظِ الدُّنْيا شَيءٌ؛ لِأَنَّ شَرفَ الْعِلْمِ بِشَرفِ الْمَعْلومِ. ومَنْ لَمْ يقْرنِ الْعِلمَ بالعَملِ، فَلْيُبْكَ عَلَيْهِ حينَ يُلقَى فِي الْقُبورِ. ونَعوذُ بِاللَّهِ مِنَ الغُرورِ.

أَقُولُ: لمَّا كانَ عِلمُ الحديثِ بِهذهِ الْمَنزِلةِ، حسُنَ بالمشتغِلِ بهِ أنْ يُمسكَ لسانَهُ عَنْ أعْراضِ النَّاسِ، وَأنْ يَترَحَّمَ عَلى الْعُلمَاءِ السَّابِقِينَ والمُتَأخِّرين. أمَّا أنْ تُجعَلَ أعْراضُ الْعُلمَاءِ - وَهِي مَسْمُومَةٌ كَمَا قِيلَ قَديمًا – عرضًا لِسِهامِ القَدحِ والتَّشهيرِ، فَهذِهِ – واللَّهِ - مُصِيبةٌ مِنْ مَصَائبِ العصْرِ الَّذي نَعيشُ فيهِ.

ورَحِمَ اللَّه شيخَ الإِسْلامِ الذَّهبيَّ إذ يَقولُ: « فَكَيْفَ بِالمَاضِينَ، لَوْ رَأَوْنَا اليَوْمَ نَسْمَعُ مِنْ أَيِّ صَحِيفَةٍ مُصَحَّفَةً عَلَى أَجْهَلِ شَيْخٍ لَهُ إِجَازَةٌ، وَنَرْوِي مِنْ نُسْخَةٍ أُخْرَى بَيْنَهُمَا مِنَ الاخْتِلاَفِ وَالغَلَطِ أَلْوَانٌ، فَفَاضِلُنَا يُصَحِّحُ مَا تَيَسَّرَ مِنْ حِفْظِهِ، وَطَالِبُنَا يَتَشَاغَلُ بِكِتَابَةِ أَسْمَاءِ الأَطفَالِ، وَعَالِمُنَا يَنْسَخُ، وَشَيْخُنَا يَنَامُ، وَطَائِفَةٌ مِنَ الشَّبِيبَةِ فِي وَادٍ آخَرَ مِنَ المُشَاكَلَةِ وَالمُحَادَثَةِ. لَقَدِ اشتَفَى بِنَا كُلُّ مُبتَدِعٍ، وَمَجَّنَا

(١) مسألة « العلو والنزول » في الحديث، تحقيق : صلاح الدين مقبول أحمد ص (٤٠).

كُلُّ مُؤْمِنٍ. أَفَهَؤُلاَءِ الغُثَاءُ هُمُ الَّذِيْنَ يَحْفَظُونَ عَلَى الأُمَّةِ دِينَهَا ؟ كَلاَّ وَاللَّهِ»(١).

قلت: رَحِمَ اللَّه الذهبيَّ!! فَكَيفَ لوْ عاشَ في عصرِنَا !!

وقدِ اطَّلعت منذ فترة مِن الزمن على جزء صغير للشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْغُمَارِيِّ – وهو من المشتغلين بهذا الفن – بعنوان «بيان الناكث المتعدي بتضعيف الحارث»، ومع أن جزءه هذا كتبه لتوثيق الْحَارِث الْأَعْوَر إلا أنه خرج فيه عن البحث العلمي الذي يجب أن يكون عليه أهل العلم، إلى التدليس والتلبيس.

ورَحِمَ اللَّه الذهبيَّ حيث يقول في «ميزان الاعتدال» (٣ / ٤٦):

« والكَلامُ في الرِّجالِ لَا يجوزُ إلَّا لتامِّ المَعرِفةِ تامِّ الوَرَعِ».

وقال في رسالته «الموقظه» ص (٨٢): «والكَلامُ في الرُّواة يَحتاجُ إلى وَرَعٍ تامٍّ، وبَراءةٍ مِنَ الهوَى والمَيْلِ، وخِبرةٍ كَاملةٍ بالحَديثِ، وعِلَلِه، ورِجالِه».

وكَانت الدَّاهيةُ الدَّهْياء والمُصيبَةُ الظَّلْماء: أنَّ الْغُمَارِيَّ شَحنَ كُتيِّبَه هَذا بالسّبابِ و الشَّتائمِ لحافظِ عصرِه وإمامِ أهلِ الحديثِ فيهِ، شَيْخنا شَيْخ الإسْلامِ والمُسْلمين، مُجدِّد شَبابَ الحديثِ في هذا العصرِ، فَضِيلة الشَّيْخ / مُحَمَّد ناصِر الدِّين الألْبانيّ – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – ومتَّعَ المُسلِمين بطولِ حَياتِه(٢) وليْسَ لِلْألبانيِّ ذنبٌ – عنْدَ الْغُمَارِيِّ – إلَّا أنَّه ضعَّفَ الحَارِثَ الأعْور، كمَا هُو قوْلُ

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٩٩).

(٢) وقد تُوفي الشيخ الألبانِيُّ – رَحِمَهُ اللَّه تعالى – بعد هذا الكلام بسنوات!!.

«عندما كنت أقرأ بحثي هذا على شيخنا محدِّث اليمن الشيخ/ مقبل بن هادي– رَحِمَهُ اللَّه تعالى – وقفت عند هذه الفقرة، وقلت له: يا شيخنا! هل لك تعليق على هذا الكلام ؟! فقال لي: « الشيخ الألباني أكبر مما قلتَ فيه، هو يستحق أكثر من هذا. وهذا قليلٌ فيه».

جَماهِيرِ السَّلفِ والخَلفِ.

ولقدْ رأيتُ في هذا الجُزءِ مِنَ الْأكَاذيبِ والِافْتراءاتِ، مَا لَا تَليقُ بعاميٍّ - فضلًا عنْ مُشتغلٍ بالعلمِ - فضلًا عنْ رجلٍ يزعُمُ أنَّه مُحدِّث المَغرِبِ!!!

ولمَّا كانَ هذا الجزءُ عبارةً عن سبابٍ وشَتائم- في مُعظمِهِ – وخُروجٍ عن المجادلةِ بالَّتي هي أحسَن. وخاصَّةً وَأنَّ الْغُمَارِيَّ يهدفُ مِن جُزئه(١) إلى أمْرينِ:

الأوَّل: نزعُ الثقةِ مِنَ الشَّيْخ الْألْبَانِيّ - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – وتجْريحُه بكلِّ سبيلٍ، بأُسْلوبٍ يظهرُ فيه الحقدُ والحسدُ أكثَر مِن ظُهورِ الحُّجةِ والبيَان.

الثاني: قيامُ الْغُمَارِيِّ بمُحاولةٍ فاشِلةٍ لتوثيقِ الْحَارِث الْأعْوَر الكذَّاب، ومحاولتُه هذه أوْهَى مِنْ بيتِ العنْكبوتِ. كما سُنبين في كتابِنا هذا.

ونزولًا على رغبة بعض إخواني من طلبة العلم - جَزَاهُمُ اللَّه خيرًا – في طلب كتابة ردٍّ يرد الحق إلى نصابه. ومحاولة في إيقاف ألْسِنَة الحاقدين والحاسدين على الشَّيْخ الْألْبَانِيّ خاصة، وأهل السنة عامة. وبعد استشارة لبعض إخواني ومشايخي في كتابة الرد الذي بين أيدينا، فوافقوا على ذلك، بل ورغَّبوا في سرعة إخراجه، جزاهم اللَّه خيرًا.

وليعلم بعض إخواننا الطيبين الذين لا يرون أن الوقت لا يسمح بمثل هذه الكتابات، وإنما يجب التفرغ للعلمانيين والماسونيين وغيرهم، ممن هم أولى بالرد مِنْ هؤلاء - وإن كنا نتفق مع هؤلاء الإخوة ابتداءً ودون الدخول في تفصيلات، إلَّا أنني أقول كما قال فضيلة الشَّيْخ محمد لطفي الصباغ رَحِمَهُ اللَّه

(١) والجزء المذكور، طبعته مطبعة الحلبي بمصر، ويقع في (٤٧ صفحة) من القطع الصغير.

تَعَالَى -: «إنَّه لمن الواجب الضروري تعرية العناصر المضلِّلَة؛ التي تتَّخذ بعض الأقنعة الخداعة، وهي في حقيقتها تسيء أكبر الإساءة للإسلام. إنَّ كشف زيفها واجب على الواعين. أما ذلك الورع البارد الذي يزيِّن لكثير من المغفلين السذَّج، أن يصانعوا على حساب الدين والخلق والفضيلة فهو أمرٌ ضار مخالف للشريعة»(١).

وَكمَا قَالَ شيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيميةَ - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -: «الرَّادُّ عَلَى أَهْلِ الْبِدَعِ مُجَاهِدٌ، حَتَّى كَانَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى [رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى] يَقُولُ: «الذَّبُّ عَنْ السُّنَّةِ أَفْضَلُ مِنَ الْجِهَادِ»(٢).

ولْيعلم الْغُمَارِيُّ أن في الناس بقايا، وأن في الزوايا خبايا. وليعلم هو ومَنْ شابهه من أهل البدع أن سكوت أهل السنة عن الرد على بدعهم وظلمهم، ليس لضعف أهل السنة أو لقلة بضاعتهم، إنَّما لضيق وقتهم وانشغالهم بما يرونه أنفع للناس من الرد عليهم في بعض الجزئيات.

---

(١) مقدمة كتاب «تحذير الخواص من أكاذيب القصاص»، للسيوطي ص (٥٤).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٣)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥١٨).

أخرج أبوإسماعيل الهروي الأنصاري في «ذم الكلام وأهله» (١٠٨٩)، ومن طريقه ابن عبدالهادي في «جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر» (٥٢) بإسناده إلى مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى الذُّهْلِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ يَحْيَى، يَقُولُ: الذَّبُّ عَنِ السُّنَّةِ أَفْضَلُ مِنَ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ مُحَمَّدٌ: قُلْتُ لِيَحْيَى: الرَّجُلُ يُنْفِقُ مَالَهُ وَيُتْعِبُ نَفْسَهُ وَيُجَاهِدُ، فَهَذَا أَفْضَلُ مِنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ بِكَثِيرٍ!!

وسأحاول في ردِّي - هذا - بإذن اللَّه أن أبتعد عما سلكه الْغُمَارِيّ من الغمز واللمز، والشتم والسّباب، ولن أعامله بالمثل؛ إذ هذا لا يعجز عنه أحد من البشر. والكل يعرف أخلاق من هذه التي تعتمد على الشتم والسّباب !!!

ولكني سأناقشه فيما كتب نقاشًا علميًا صِرْفًا - إنْ شَاءَ اللَّه – إلَّا إذا اشتط القلم، وتغير الأسلوب، فليعذرني إخواني من طلبة العلم.

هذا، وقد قسمت الكتاب إلى: مقدمة وأربعة أبواب وخاتمة.

بَيَّنْتُ في المقدمة: السبب الباعث على تأليف هذا الرد، وشرعية ذلك.

أما الباب الأول: فقسمته إلى فصلين:

الفصل الأول: في فضل أهل الحديث عامة.

الفصل الثاني: في أقوال أهل العلم في هذا العصر في الشَّيْخ الْأَلْبَانِيّ- رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -.

أما الباب الثاني: فذكرت نماذج من عداء الْغُمَارِيّ لبعض من يعتقدون عقيدة أهل السنة والجماعة، وأن عداءه ليس لِلْأَلْبَانِيّ وحده، وإنما لكل الدعاة السلفيين، ودلَّلت على ذلك من كتاباته.

أما الباب الثالث: فقد خصَّصتُه لترجمة الحارث الأعور. من كلام المتقدمين والمتأخرين؛ إذ هو مدار بحثِ الْغُمَارِيّ كما نبَّهنا من قبل.

وأما الباب الرابع: فقد بينت ما في جزئه المشار من أكاذيب وافتراءات ودعوى عريضة لا تخفى على صغار طلبة العلم الواعين. وقد اضطررت لهذا الباب - مع ضيقٍ في الوقت والنَّفْسِ – لكي لا نَتْرك شُبهةً لِذَوِي الأغْراضِ!.

أَمَّا الخَاتِمَة: فذكرتُ ما توصلتُ إليْهِ مِن نتَائج.

وقد سميتُ كتابي هذا: « **فَتْح الْعَزِيزِ في الذَّبِّ عنِ الْألْبَانِيِّ والرّدِّ عَلَى الْغُمَارِيِّ**

عَبْدِ الْعَزِيزِ».

واللَّهَ أسأَلُ أنْ يَجعلَهُ خالصًا لِوَجْهِهِ الكَريمِ. وأنْ يَنفعَ بِهِ كاتبَهُ وقارِئَهُ والمُسلمينَ أجْمعين. وأنْ يَجعلَهُ نصرًا للسُّنَّة وأهلِها، وقمعًا للبدعةِ وحِزبِها، إنَّه نِعمَ المَوْلى وَنِعمَ النَّصِير.

وسُبْحانكَ اللَّهُمَّ وبِحمْدك أشهدُ أنْ لَا إِلَهَ إلَّا أنتَ. أستغفرُك وأتوبُ إلَيْك.



وكتب

أبو حفص بن العربي الأثري

عامله اللَّه بلطفه الخفي

مصر – المنصورة – السنبلاوين

عصر يوم الجمعة: ٣/ ٦/ ١٤٠٩

الموافق ٢٠/ ١/ ١٩٨٩م

البَابُ الْأَوَّلُ

وفيهِ فصْلانِ:

الفصْلُ الْأَوَّلُ: في فَضلِ وشرفِ أصْحابِ الحَديثِ عامَّةً.

الفصْلُ الثَّاني:في ثناءِ أهْلِ العِلْمِ عَلَى الشَّيْخِ الْألْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَمُقارَنَتها بِكَلامِ الْغُمَارِيِّ – هَدَاهُ اللَّه –.

الفَصْلُ الْأَوَّلُ

فِي فَضلِ وشرفِ أصْحابِ الحَديثِ عامَّةً (١).

قبل أن أسرد بعض أقوال أهل العلم في فضل أهل الحديث أذكر بعض الأدلة -باختصار - من الأدلة التي تدل على فضلهم جعلنا اللَّه تَعَالَى منهم وحشرنا في زمرتهم.

١ - قَالَ اللَّهُ عزَّ وجلَّ: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ [سورة الإسراء : ٧١].

قال السيوطي - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -: (وَقَدْ قِيلَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ لَيْسَ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ مَنْقَبَةٌ أَشْرَفَ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا إِمَامَ لَهُمْ غَيْرُهُ ﷺ (٢).

٢- قولُ الرسولِ ﷺ: «نَضَّرَ اللَّهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي، فَحَفِظَها وَوَعَاهَا، وَأَدَّاهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرُ فَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ...»(٣). الحديث.

(١) عقدنا هذا الفصل؛ لاعتقادنا ومعنا جماهير العلماء وطلبة العلم من أهل السُّنة : أنَّ الشيخ الألباني - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- هو إمام أهل الحديث في هذا الزمان. وقد قال أحد الفضلاء عندما قرأ هذا : « وأما الغماري، فلا يصلح أن يكون من طلابه ».

(٢) «تدريب الراوي» (٢/ ١٢٦)، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف، ط. دار الفكر.

(٣) حديث متواتر. خرّجته تخريجًا موسّعًا في كتابي « إمتاع الأسماع بما ورد في الإجماع»، ص (٢٦). وقد جمع طرقه وتكلم عليها شيخنا العلامة عبد المحسن العباد - حفظه الله تعالى - في كتابه «دراسة حديث نضر الله امرءًا سمع مقالتي» رواية ودراية.
ومن الصحابة الذين رووه زيد بن ثابت رضي الله عنه أخرج حديثه:
أحمد (٢١٥٩٠)، وأبو داوود (٣٦٦٠)، والنسائي في الكبرى (٥٨١٦)، والترمذي (٢٦٥٦ وقال: حديث حسن)، وابن ماجه (٢٣٠)، والدارمي (٢٣٥)، والطحاوي في =

٣- قول الرسول ﷺ: « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّه عَزَّ وَجَلَّ»(١) .

«ولقد اتفق أجلَّاء علماء السلف - رَحِمَهُمُ اللَّه تَعَالَى - الذين سلسلت بأيديهم أعنَّة النصوص، فاستنبطوا منها كنوزها، وفجروا أنهار العلوم، وساروا على منهاج الإسلام القوي، وهُدُوا إلى صراطٍ مستقيم، على تفسير أحاديث الطائفة الظاهرة بأنهم أهل الحديث وأصحابُ الأثر»(٢) .

وبعد ذكر هذه الأدلة نقتطف بعضًا من كلام سلفنا الصالح رِضْوَانُ اللَّهِ عَليْهِم:

عن قَبِيصَةَ بن عُقْبة السُّوائِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: سمعتُ سُفيانَ الثَّوريَّ [رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى] يَقولُ: «الْمَلائِكَةُ حُرَّاسُ السَّمَاءِ، وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ حُرَّاسُ الأَرْضِ»(٣).

وَقَالَ يَحْيَى بنُ يَمَانٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: قِيْلَ لِسُفْيَانَ [الثَّوْرِي] رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى]: لَيْسَتْ لَهُمْ نِيَّةٌ - يَعْنِي أَصْحَابَ الحَدِيْثِ-!! قَالَ: «طَلَبُهُم لَهُ نِيَّةٌ، لَوْ لَمْ

= مشكل الآثار (١٦٠٠)، وابن حبان (٦٧، ٦٨٠)، والطبراني في «الكبير» (٤٨٩٠، ٤٩٢٤، ٤٩٢٥)، وغيرهم.

(١) حديث متواتر خرّجته عن ستة عشر صحابيًا في كتابي« إمتاع الأسماع» ص (٢٤–٢٥). أخرجه البخاري (٣٦٤٠، ٧٣١١، ٧٤٥٩)، ومسلم (١٩٢١)، وأحمد (٤/ ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥٢)، وغيرهم. من حديث المُغيرة بن شُعبة رضي الله عنه .

(٢) «مؤلفات سعيد حوى دراسة وتقويم » لسليم الهلالي ص (١٤٨).

(٣) «شرف أصحاب الحديث» للخطيب البغدادي ص (٤٤).

يَأْتنِي أَصْحَابُ الحَدِيْثِ لأَتَيْتُهُم فِي بُيُوتِهِم(١).

وَقَالَ أَبو إِسْمَاعِيلَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «كُنْتُ أَنَا وَأَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ التِّرْمِذِيُّ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّه أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَل [رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى]، فَقَالَ لَهُ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، ذَكَرُوا لِابْنِ أَبِي قُتَيْلَةَ بِمَكَّةَ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ، فَقَالَ: أَصْحَابُ الْحَدِيثِ قَوْمُ سُوءٍ، فَقَامَ أَبُو عَبْدِ اللَّه وَهُوَ يَنْفُضُ ثَوْبَهُ وَيَقُولُ: «زِنْدِيقٌ! زِنْدِيقٌ! زِنْدِيقٌ، وَدَخَلَ الْبَيْتَ»(٢).

وَقَالَ أَحْمَدَ بْنَ سِنَانٍ الْقَطَّانَ [رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى]: «لَيْسَ فِي الدُّنْيَا مُبْتَدِعٌ إِلَّا وَهُوَ يُبْغِضُ أَهْلَ الْحَدِيثِ، وَإِذَا ابْتَدَعَ الرَّجُلُ نُزِعَ حَلَاوَةُ الْحَدِيثِ مِنْ قَلْبِهِ»(٣).

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٧٧٠-٧٧٢ تحقيق الطحان)، (٧٧٧-٧٧٩ تحقيق عجاج الخطيب)، والمحدث الفاصل (٤٠-٤٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٧ / ٢٧٤).

(٢) **(صحيح)** أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» رقم (٥)، وأبو عثمان الصابوني في «عقيدة السلف أصحاب الحديث» ص (٣٠٠-٣٠٢ تحقيق ناصر الجديع)، والخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» ص (٧٤)، والهروي الأنصاري في «ذم الكلام وأهله» (٢٤١)، وابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ٧٩ تحقيق العثيمين)، وغيرهم.

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في فتح الباري (٢ / ٣٤١): وأما رواية ابن أبي قتيله، عن الدراوردي فلا يلتفت إليها؛ فإن الشافعي وعلي بن المديني وقتيبة بن سعيد وغيرهم رووه عن الدراوردي على الصواب، ولم يكن ابن أبي قتيلة من أهل الحديث، بل كان يعيبهم ويطعن عليهم، وقد ذكر عند الإمام أحمد أنه قال: أهل الحديث قوم سوء! فقال أحمد: زنديق! زنديق! زنديق!.

(٣) **(صحيح)** أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» رقم (٦)، وأبو عثمان الصابوني =

وَقَالَ أَبُو عَبدِ اللَّهِ الحَاكِمُ [رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى] معقِّبًا عَلَى هَذا الكَلامِ: «وَعَلَى هَذَا عَهِدْنَا فِي أَسْفَارِنَا وَأَوْطَانِنَا كُلَّ مَنْ يُنْسَبُ إِلَى نَوْعٍ مِنَ الإِلْحَادِ وَالْبِدَعِ لَا يَنْظُرُ إِلَى الطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ إِلَّا بِعَيْنِ الْحَقَارَةِ، وَيُسَمِّيهَا الْحَشْوِيَّةَ(١).

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ: سَمِعْتُ أَبِي [رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى]، وَقِيلَ لَهُ: أَلَا تَنْظُرُ إِلَى أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَمَا هُمْ فِيهِ ؟ قَالَ: «هُمْ خَيْرُ أَهْلِ الدُّنْيَا»(٢).

وقال الخطيب البغدادي - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -:

«وَقَدْ جَعَلَ اللَّه تَعَالَى أَهْلَهُ - أي أهل الحديث - أَرْكَانَ الشَّرِيعَةِ، وَهَدَمَ بِهِمْ كُلَّ بِدْعَةٍ شَنِيعَةٍ. فَهُمْ أُمَنَاءُ اللَّه مِنْ خَلِيقَتِهِ، وَالْوَاسِطَةُ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَأُمَّتِهِ، وَالْمُجْتَهِدُونَ فِي حِفظِ مِلَّتِهِ، أَنْوَارُهُمْ زَاهِرَةٌ، وَفَضَائِلُهُمْ سَائِرَةٌ، وَآيَاتُهُمْ بَاهِرَةٌ، وَمَذَاهِبُهُمْ ظَاهِرَةٌ، وَحُجَجُهُمْ قَاهِرَةٌ، وَكُلُّ فِئَةٍ تَتَحَيَّزُ إِلَى هَوًى تَرْجِعُ إِلَيْهِ، أَوْ تَسْتَحْسِنُ رَأْيًا تَعْكُفُ عَلَيْهِ، سِوَى أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّ الْكِتَابَ عُدَّتُهُمْ، وَالسُّنَّةُ حُجَّتُهُمْ، وَالرَّسُولُ فِئَتُهُمْ، وَإِلَيْهِ نِسْبَتُهُمْ، لَا يُعَرِّجُونَ(٣) عَلَى الْأَهْوَاءِ، وَلَا يَلْتَفِتُونَ إِلَى الْآرَاءِ، وَيُقْبَلُ مِنْهُمْ مَا رَوَوْا عَنِ الرَّسُولِ، وَهُمُ الْمَأْمُونُونَ عَلَيْهِ وَالْعُدُولُ، حَفَظَةُ الدِّينِ وَخَزَنَتُهُ، وَأَوْعِيَةُ الْعِلْمِ وَحَمَلَتُهُ. إِذَا اخْتُلِفَ فِي حَدِيثٍ،

= في «عقيدة السلف أصحاب الحديث» ص (٢٩٩-٣٠٠ تحقيق ناصر الجديع)، والخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» ص (٧٣)، والهروي الأنصاري في «ذم الكلام وأهله» (٢٣٧).

(١) «معرفة علوم الحديث» ص (٤).

(٢) «معرفة علوم الحديث» ص (٣).

(٣) في الأصل: « لا يعرجعون »، وهو خطأ مطبعي.

كَانَ إِلَيْهِمُ الرُّجُوعُ ؛ فَمَا حَكَمُوا بِهِ فَهُوَ الْمَقْبُولُ الْمَسْمُوعُ. وَمِنْهُمْ كُلُّ عَالِمٍ فَقِيهٌ، وَإِمَامٌ رَفِيعٌ نَبِيهٌ، وَزَاهِدٌ فِي قَبِيلَةٍ، وَمَخْصُوصٌ بِفَضِيلَةٍ، وَقَارِئٌ مُتْقِنٌ، وَخَطِيبٌ مُحْسِنٌ. وَهُمُ الْجُمْهُورُ الْعَظِيمُ، وَسَبِيلُهُمُ السَّبِيلُ الْمُسْتَقِيمُ. وَكُلُّ مُبْتَدِعٍ بِاعْتِقَادِهِمْ يَتَظَاهَرُ، وَعَلَى الْإِفْصَاحِ بِغَيْرِ مَذَاهِبِهِمْ لَا يَتَجَاسَرُ . مَنْ كَادَهُمْ قَصَمَهُ اللَّهِ، وَمَنْ عَانَدَهُمْ خَذَلَهُمُ اللَّهِ. لَا يَضُرُّهُمُ مَنْ خَذَلَهُمْ، وَلَا يُفْلِحُ مَنِ اعْتَزَلَهُمُ. الْمُحْتَاطُ لِدِينِهِ إِلَى إِرْشَادِهِمْ فَقِيرٌ، وَبَصَرُ النَّاظِرِ بِالسُّوءِ إِلَيْهِمْ حَسِيرٌ. وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ»(١) .

والعلماء يستدلون على أهل السنة بحبهم أصحاب الحديث، فقد قال قتيبة بن سعيد [رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى] الثقة الثبت شيخ البخاري ومسلم:

« إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ، يُحِبُّ أَهْلَ الْحَدِيثِ، مِثْلَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَعَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْهِ، وَذَكَرَ قَوْمًا آخَرِينَ، فَإِنَّهُ عَلَى السُّنَّةِ. وَمَنْ خَالَفَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّهُ مُبْتَدِعٌ »(٢) .

وقال ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى: «سمعتُ أبي [رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى] يقول: إذا رأيتم الرجل يُحبُّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ [رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى] فاعلم أنه صاحب سنة

وقال أيضًا: سمعت أبا جعفر محمد بن هارون المخرمي المعروف بالفَلَّاسِ [رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى] يقول: إذا رأيت الرجل يقَعُ في أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ [رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى] فاعلم أنه مبتدع ضال»(٣) .

---

(١) «شرف أصحاب الحديث» ص (٨– ٩).

(٢) «شرف أصحاب الحديث» ص (٧١ –٧٢).

(٣) «الجرح والتعديل» (١/ ٣٠٨ – ٣٠٩).

وقال سفيان بن وكيع رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى: «أَحْمَد عندنا محنة، مَنْ عاب أَحْمَدَ فهو عندنا فاسق»(١).

وقال أبو الحسن الطرخاباذي الهمداني رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى: «أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ [رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى] محنة، بِهِ يعرف المسلم من الزنديق»(٢).

قَالَ أَبُو جعفر مُحَمَّد بْن بدينا الموصلي، قَالَ: أنشدني ابْنُ أَعْيَن فِي أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ [رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى]:

أَضْحَى ابْنُ حَنْبَلٍ مِحنةً مَأمُونة ... وَبِحُبِّ أَحْمَدَ يُعرفُ المُتنسِّكُ

وإذَا رَأيتَ لِأَحْمَدَ مُتنَقِّصًا ... فَاعْلَمْ بِأَنَّ سُتورَهُ سَتُهتكُ(٣)

وَنحنُ نقُولُ: إنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ- رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- إمَامُ أهلِ الحَديثِ في عَصرِهِ. والشَّيْخ الْأَلْبَانِيّ - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- إمَامُ أهلِ الحَديثِ في عَصرِهِ. وَاللَّهُ المستعانُ.

ويَقولُ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيميةَ - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -: «فَتَأَمَّلْ هَذِهِ الْحُكُومَةَ الْعَادِلَةَ ؛ لِيَتَبَيَّنَ لَك أَنَّ الَّذِينَ يَعِيبُونَ أَهْلَ الْحَدِيثِ، وَيَعْدِلُونَ عَنْ مَذْهَبِهِمْ جَهَلَةٌ زَنَادِقَةٌ مُنَافِقُونَ بِلَا رَيْبٍ. وَلِهَذَا لَمَّا بَلَغَ الْإِمَامَ أَحْمَدَ عَنْ ابْنِ أَبِي قتيلة، أَنَّهُ ذَكَرَ عِنْدَهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ بِمَكَّةَ فَقَالَ: قَوْمُ سَوْءٍ. فَقَامَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَهُوَ يَنْفُضُ ثَوْبَهُ، وَيَقُولُ: زِنْدِيقٌ، زِنْدِيقٌ، زِنْدِيقٌ. وَدَخَلَ بَيْتَهُ. فَإِنَّهُ عَرَفَ مَغْزَاهُ.

وَعَيْبُ الْمُنَافِقِينَ لِلْعُلَمَاءِ بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، قَدِيمٌ مِنْ زَمَنِ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ

---

(١) «تاريخ بغداد» (٤/ ٤٢٠).

(٢) «تاريخ بغداد» (٤/ ٤٢٠).

(٣) «تاريخ بغداد» (٤/ ٤٢٠ – ٤٢١).

كَانُوا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ(١) .

وما نقلتُه آنفًا من الكلام عن فضل أهل الحديث كثَّر اللَّه سوادهم، ما هو إلَّا غيض مِن فيض، ونقطة من بحر. ولو ذهبنا نستقصي ذلك لخرجنا عن المراد.

ولكن أختم بهذه الأبيات التي قالها أَبُوعَبْدِ اللَّه مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الصُّورِيُّ - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى - :

قُلْ لِمَنْ عَانَدَ الْحَدِيثَ وَأَضْحَى ... عَائِبًا أَهْلَهُ وَمَنْ يَدَّعِيهِ
أَبِعِلْمٍ تَقُولُ هَذَا أَبِنْ لِي ... أَمْ بِجَهْلٍ فَالْجَهْلُ خُلُقُ السَّفِيهِ
أَيُعَابُ الَّذِينَ هُمْ حَفِظُوا الدِّ ... ينَ مِنَ التُّرَّهَاتِ وَالتَّمْوِيهِ
وَإِلَى قَوْلِهِمْ وَمَا قَدْ رَوَوْهُ ... رَاجِعٌ كُلُّ عَالِمٍ وَفَقِيهِ(٢)

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٩٦ -٩٧).

(٢) «شرف أصحاب الحديث» ص (٧٧ -٧٨).

الفصل الثاني
في ثناء أهل العلم على الْألْبَانِيّ - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى
ومقارنتها بكلام الْغُمَارِيّ هَدَاهُ اللَّه

إنَّ مِمَّا ينبغي التنبيه له في تراجم أهل العلم: أنه يجب أن يؤخذ بقول المنصفين المعتدلين الذين يتقون اللَّه تَعَالَى.

أَمَّا مَنْ يتحامل بسبب خلاف في العقيدة أو في المذهب، فإنه يطرح قوله، ولا يلتفت إليه. والمعاصرة حجاب - كما يقولون -. ولذلك فإننا - في هذا الفصل - سننقل بعض أقوال أفاضل العلماء الذين اشتهروا في العالم الإسلامي بالعلم والفضل.

وليُعْلم أن هذه ليست ترجمة للشيخ الْألْبَانِيّ - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى - فقد قام بهذه الأمانة أخونا محمد بن إبراهيم الشيباني - حَفِظَهُ اللَّه تَعَالَى- في كتابه القيِّمِ «حياة الْألْبَانِيّ وآثاره». وكذلك «ترجمة موجزة لفضيلة المحدِّث الشَّيْخ أبي عبدالرحمن محمد ناصرالدين الْألْبَانِيّ» لأخينا فضيلة الدكتور عاصم بن عبد اللَّه القريوتي الأستاذ بالجامعة الإسلامية بالمدينة النَّبَوِيَّةِ- حَفِظَهُ اللَّه تَعَالَى-.

وغير ذلك من الكتب والمؤلفات التي تكلمت عن الشَّيْخ الْألْبَانِيّ - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى - وجهوده لنصرة السُّنة المطهرة.

ولْيُعلم أن الذي دفع الْغُمَارِيّ للكلام في شيخنا - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى - ما هو إلَّا الحقد والحسد الذي تفوح رائحته من كلام الْغُمَارِيّ هَدَاهُ اللَّه .

والسبب في ذلك هو انتفاع العالم الإسلامي كله وشباب المسلمين في جميع الأقطار الإسلامية وغيرها بمؤلفات الشَّيْخ - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى - ومقالاته،

وكلامِه المسجل على الأشرطة.

وكذلك أيضًا عدم مداهنة الشَّيْخ للجهمية والصوفية وغيرها من الفرق الضالة التي ينتمي إليها هذا الْغُمَارِيّ. مع تذكيرنا للغماري وغيره بقول اللَّه عزَّ وجلَّ: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ .... ﴾ [سورة النساء: ٥٤].

●ذكر أقوال أهل العلم وثنائهم على الشَّيْخ الْأَلْبَانِيّ - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى :

١- شيخ أهل السنة وإمامهم المبجَّل سماحة شَيْخنا ووالدنا الشَّيْخ العلَّامة عبد العزيز بن عبد اللَّه بن باز رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى.

قال - طيَّب اللَّهُ ثَراه-: (ما رأيت تحت أديم السماء عالمًا بالحديث في هذا العصر الحديث مثل العلَّامة محمد ناصر الدين الْأَلْبَانِيّ) (١).

وقال أيضًا- رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-: (إن الشَّيْخ الْأَلْبَانِيّ معروف لدينا بحسن العقيدة والسيرة ومواصلة الدعوة إلى اللَّه سبحانه مع ما يبذله من الجهود المشكورة في العناية بالحديث الشريف، وبيان الحديث الصحيح من الضعيف من الموضوع وما كتبه في ذلك من الكتابات الواسعة كله عمل مشكورٌ ونافعٌ للمسلمين...) (٢).

٢- وقال العلَّامة الكبير فضيلة الشَّيْخ محمد الصالح العثيمين، مفتي الأنام في عصرنا، وإمام الجامع الكبير بالقصيم - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-: (فضيلة محدِّث الشام الشَّيْخ الفاضل محمد ناصر الدين الْأَلْبَانِيّ الذي عرفتُه عنه من خلال اجتماعي به - وهو قليل - أنه حريصٌ جدًا على العمل بالسنة ومحاربة البدعة

---

(١) «حياة الألباني» (١/ ٦٥ - ٦٦).

(٢) «حياة الألباني» (٢/ ٥٤١).

سواء كانت في العقيدة أم في العمل.

أمَّا من خلال قراءتي لمؤلفاته فقد عرفت عنه ذلك، وأنه ذو علمٍ جمٍّ في الحديث رواية ودراية، وأن اللَّه تَعَالَى قد نفع فيما كتبه كثيرًا من الناس من حيث العلم، ومن حيث المنهاج والاتجاه إلى علم الحديث، وهذه ثمرة كبيرة للمسلمين ولِلَّهِ الحمد.

ثم قال - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-: وعلى كل حال فالرجل طويل الباع، واسع الاطِّلَاع، قوي الإقناع، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك سوى قول اللَّه تَعَالَى ورسوله...)[١].

٣- وقال عنه العلَّامة المؤرخ الكبير الشَّيْخ محب الدين الخطيب- رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- : (...من دعاة السنة الذين وقفوا حياتهم على العمل لإحيائها)[٢].

٤- وقال العلَّامة الشَّيْخ بكر بن عبد اللَّه أبوزيد رئيس المجمع الفقهي، ووكيل وزارة العدل بالسعودية، قال - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-: (وهذا عين التجاهل وغمط الناس أشياءهم بغير حق. وارتسام علْمية الْأَلْبَانِيّ في نفوس أهل العلم ونصرته للسُّنة وعقيدة السلف أمرٌ لا ينازع فيه إلَّا عدوٌ جاهل) [٣].

٥- فضيلة الشَّيْخ عبد الصمد شرف الدين - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- من كبار علماء الهند ومحدِّثيها، محقق كتاب « تحفة الأشراف » للمزي، وغيره من الكتب النافعة.

---

(١) «حياة الألباني» (٢/ ٥٤٣)، بتصرف يسير.

(٢) «حياة الألباني» (٢/ ٥٤١).

(٣) «التحذير من مختصرات الصابوني » ص (٤١).

كتب إلى الشَّيْخ مرة يقول: (هذا وقد وصل إلى الشَّيْخ عبيد اللَّه الرحماني رئيس الجامعة - يعني الجامعة السلفية ببنارس - استفسار من دار الإفتاء بالرياض من المملكة العربية السعودية، عن من حضر هنا من العلماء على مراجعة أكبر عالم بالأحاديث النبوية في هذا العصر، ألا وهو الشَّيْخ الْألْبَانِيّ العالم الرباني) [(١)].

٦- فضيلة الشَّيْخ الدكتور محمد أمين المصري - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى - رئيس قسم الدرسات العليا بالجامعة الإسلامية سابقًا: كان يصرِّح بأن الشَّيْخ الْألْبَانِيّ أحقُّ منه بهذا المنصب وأجدر، ويعتبر نفسه من تلاميذه، ويحض الطلبة على الاستفادة منه خلال زيارته للمدينة المنورة[(٢)].

٧- شيخنا العلَّامة زهير الشاويش صاحب المكتب الإسلامي - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى - يقول عنه كثيرًا : (أستاذنا الجليل الْمُحَدِّثُ الشَّيْخ محمد ناصر الدين الْألْبَانِيّ [(٣)].

٨- وقال شيخنا العلَّامة محدِّث الديار اليمنية مقبل بن هادي الوادعي - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-: (والذي أعتقده وأدين اللَّه به أن الشَّيْخ محمد ناصر الدين الْألْبَانِيّ - رَحِمَهُ اللَّه – من المجددين الذين يصدق عليهم قول الرسول ﷺ: « إِنَّ اللَّه يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِئَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا» رواه أبو

---

(١) «ترجمة موجزة» ص (١٥)، و«حياة الألباني» (١/ ٦٧)، و«بدعة التعصب المذهبي» ص (٢٥٤).

(٢) «ترجمة موجزة» ص (١٦ – ١٧)، و«حياة الألباني» (١/ ٦٩).

(٣) انظر على سبيل المثال : «مقدمته على شرح الطحاوية» ص (٨).

داود(١)، وصححه العراقي وغيره.

ثم قال - رَحِمَهُ اللَّه -: ولا يستغني طالب علم في هذا الزمن عن الاستفادة من كتب الشَّيْخ الْألْبَانِيّ - رَحِمَهُ اللَّه -، وإني أنصح كل طالب علم باقتنائها والاستفادة منها، فقد جمع فيها الشَّيْخ - رَحِمَهُ اللَّه - ما لا يستطاع الوقوف على كلِّه، وتيسَّر له الاطلاع على كتب لم يطَّلع عليها كثيرٌ من طلبة العلم.

إذا عرفت أن الشَّيْخ - رَحِمَهُ اللَّه - ليس له نظيرٌ في علم السُّنة فما منزلته في فهم النصوص ؟ الذي أعرفه عنه أن فهمه للنصوص كفهم كبار علمائنا المعاصرين على أني أقول كما قال الإمام مالك - رَحِمَهُ اللَّه -: كلٌّ يُؤخذ من قوله ويترك إلَّا صاحب هذا القبر. يعني رسول اللَّه ﷺ)(٢).

إذا رضيتْ عني كرامُ عشيرتي فلا زال غضبانًا عليَّ لئامُها

٩- فضيلة الدكتور محمد طيب أوكيج اليوسنري، أستاذ التفسير والحديث والفقه بكلية الإلهيات بجامعة أنقرة بتركيا، وبالمعهد الإسلامي العالي بمدينة «قونيا» - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- أرسل إلى الشَّيْخ قائلًا: (حضرة صاحب الفضيلة

---

(١) (**صحيح**) أخرجه أبو داود (٤٢٩١)، والطبراني في الأوسط (٦٥٢٧)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٨٨ ط. مكتبة الرشد) والحاكم (٤/ ٥٢٢)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» رقم (٣٦٤)، والبيهقي في «المعرفة» (٤٢٢)، وفي «مناقب الشافعي» (١/ ٥٣)، والخطيب في«التاريخ» (٢/ ٦١-٦٢)، والهروي في «ذم الكلام» (١١٠٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٣٨)، وفي «تبيين كذب المفتري» ص (٥١، ٥٢).
وانظر: «المقاصد الحسنة» رقم (٢٣٨)، و«عون المعبود» (١١/ ٣٩٦) ، و«فيض القدير» (٢/ ٣٥٧-٣٥٨).

(٢) «حياة الألباني» (٢/ ٥٥٤- ٥٥٦).

العلَّامة البحاثة سماحة الأستاذ السيد أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الْأَلْبَانِيّ المحترم – حَفظهُ اللَّه من كل مكروه، ونفعنا بعلومه، سيدي وأستاذي المحترم: أهنئكم بنجاحكم العظيم هذا في ميدان العلم، كثَّر اللَّه أمثالكم في العالم الإسلامي، والواقع أني أودُّ أن أظفر على كافة مؤلفاتكم القيمة...)(١).

١٠- الكاتب الإسلامي الشَّيْخ عبد الرحمن عبد الخالق - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى - قال: (كان ناصر الدين - وما زال – كالمطر لا يبالي على أيِّ أرض سقط. عالم من علماء المسلمين، وعَلَمٌ من أعلام الدعوة إلى اللَّه تَعَالَى، وشيخ المحدثين وإمامهم في العصر الراهن، الذي لا يكاد يجهله مسلم يهتم بأمر الدعوة إلى اللَّه في العصر الحاضر. ولا يستطيع أن يستغني عن مؤلفاته وتحقيقاته طالب علم معاصر... ولقد قام بنقد الآراء الإسلامية التي يراها مجانبة للصواب والحق، وتصحيحها...ويقول كلمة الحق حيثما قدر على ذلك، لا يجامل في ذلك أحدًا، حتى نفسه ولا أخلص محبيه وإخوانه، ولا أقرانه من العلماء السلفيين، ومن غيرهم.

ولكن هذا المنهج النقدي العلمي الذي أخذ الشَّيْخ نفسه به أوْجَد له مجموعات كبيرة من الحاسدين، فمجرد أن يرى أحد المتعالين أنه نُقد في رأي له، أو استدلال خاطيء إذا به ينقلب على الشَّيْخ تجريحًا، وهكذا وجد الذين يقدمون آراءهم على قول اللَّه وقول رسوله....) (٢)ا.هـ مختصرًا.

قلت: فليتدبر المنصفون مثل هذا الكلام، وليقارنوه بما كتبه وسوَّد به

---

(١) «ترجمة موجزة» ص (١٧ – ١٨)، و«حياة الألباني» (١/ ٧٠).

(٢) «حياة الألباني» (٢/ ٥٤٥– ٥٤٨).

القرطاس، ذلك الْغُمَارِيّ - هَدَاهُ اللَّه .

١١- فضيلة الشَّيْخ محمد إبراهيم شقرة رئيس المسجد الأقصى، وخطيب مسجد صلاح الدين بعمَّان. قال - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -: (لو أنَّ شهادات أهل العصر في شيوخ السُّنة وأعلام الحديث والأثر، اجتمعت فصيغ منها شهادةٌ واحدة. أو جمعت في ضغث واحد، ثم وضعت على منضدة تاريخ العلماء، فإني أحسب أن تكون شهادةً صادقةً في عَلَم الحديث الأوحد ،أستاذ العلماء، وشيخ الفقهاء، ورأس المجتهدين في هذا الزمان، الشَّيْخ محمد ناصر الدين الْألْبَانِيّ أكرمه اللَّه في الدارين.

ثم قال بعد كلام كثير: فهنيئًا لأمَّةٍ أنبت اللَّه فيها هذا الشَّيْخ الذي ألان اللَّه له الحديث كما ألان لداود الحديد، ومُهِّدت له أكناف السُّنَّة من جديد.

ثم قال - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -: وحسب طالب العلم أن يُلم بأي كتاب من كتب الشَّيْخ ليرى رسوخ قدمه، وطول باعه، وسعة اطلاعه، وكثرة استدراكه، ودقة استقصاء وحسن ترتيبه ونظمه، وتلاحق حججه، وعلوّ برهانه، وحضور ذهنه، وقوة عارضه، ونفاذ بصره، ووضوح بصيرته، وشدة تمكنه، ولكن كما يقال : المعاصرة حرمان. غير أنها كلمةٌ إن صدقت في غير الشَّيْخ فهي قد نَبَتْ عنه ونأتْ، فأي حرمان هذا الذي أراد إليه الشانئون الجاهلون، ومدرسته قد امتدت أروقتها، حتى شملت آفاق الأرض وسارت(١) كتبه في صمت مهيب، تحرر العقول من الخرافة والأساطير والقلوب من الزيف والريب، والنفوس من الغلِّ والكبرياء والحسد، في حكمة بالغةٍ وبرهانٍ منير، وموء تبلغ من النفوس

---

(١) في الأصل : « صارت ».

مبلغًا يرفع عنها غشاوات الجهالة، ويردها إلى القرون الثلاثة المفضلة، ويشدها في وثاقِ الهدي النبوي الأمين)(١).

قلت: فليتدبر المنصف هذا الكلام وليقارنه بكلام ذاك الجائر الحاقد، الذي اتهم فيه شيخنا، بضعفه في هذا العلم، وقصوره فيه. كما في صفحة (٣٤) من جزئه المذكور وأين هي كتبك يا حضرة (السيد العلامة المحدث، محدث المغرب...) إلى آخر هذه الألقاب التي تصف بها نفسك. رجعنا إلى أسمائها في نهاية كتاب (التأنيس بشرح منظومة الحديث) فوجدنا جلّها مما يحسن صناعتَه المبتدئون في طلب العلم حيث إن معظمها عبارة عن فهارس لبعض الكتب، أو إجازات من بعض أهل العلم أو تراجم لإخوانك. فهل هذا هو العلم النافع الذي يُنشيء طالب علم، فضلًا عن محدِّث!!! ولكن ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾ [سورة الحج: ٤٦].

١٢- وقال فضيلة الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-: (ولذلك طلبت من المحدِّث الكبير الأستاذ الشَّيْخ ناصر الدين الْألْبَانِيّ - رَحِمَهُ اللَّه – أن يراجع الكتاب وخاصة تعليقاتي، فقبل فضيلته مشكورًا. وجزاه اللَّه خيرًا)(٢).

١٣- وقال العلامة الشَّيْخ سليمان الصنيع عضو مجلس الشورى بمكة المكرمة ،ومدير مكتبة الحرم المكي سابقًا- رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -: (الشَّيْخ محمد ناصر الدين لديه الكفاية من الاطلاع على كتب الرجال وغيرها وتوافر المراجع

---

(١) «حياة الألباني» (٢/ ٥٤٩- ٥٥٣).

(٢) «مقدمة صحيح ابن خزيمة» ص (٣٢).

لديه من مخطوط ومطبوع)[١].

١٤- وذكره فضيلة الدكتور عبد الكريم زيدان الأستاذ بجامعة بغداد كلية الآداب في كتابه «مجموعة بحوث فقهية» (ص٢٩١)، في كلامه على حديث «اختلاف أمتى رحمة». فقال - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-: (وقال محدِّث العصر الأستاذ محمد ناصر الدين الْألْبَانِيّ: لا أصل له) [٢].

١٥- وقال أستاذنا الدكتور الأحمدي عبد الفتاح أستاذ ورئيس قسم الحديث بجامعة الأزهر فرع المنصورة. - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -: (أستاذنا محدِّث عصرنا الشَّيْخ ناصر الدين الْألْبَانِيّ)[٣].

١٦- وقال أخونا العلامة أبو إسحاق الحويني - عافاه اللَّه -: (الإهداء: إلى شيخنا، وأستاذنا، وقدوتنا، حافظ الوقت، ونادرة العصر، ناصر الدين الْألْبَانِيّ، الذي لو حلفتُ بين الركن والمقام، أنني ما رأيتُ مثلَه ولا هو رأى مثل نفسه أرجو أنْ لا أكون حنثت) [٤].

وقال - عَافَاه اللَّه تَعَالَى -: (شيخنا شيخ الإسلام. وحافظ بلاد الشام، مجدد شباب الحديث في هذا القرن، الشَّيْخ ناصر الدين الْألْبَانِيّ رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى)[٥].

---

(١) «طليعة التنكيل» ص (٣٠) ط. دار الكتب السلفية، بمصر.

(٢) «حياة الألباني» (١/ ٧٢).

(٣) «التاج في علم الإخراج» (٢/ ١٦).

(٤)الإهداء في كتاب « غوث المكدود بتخريج أحاديث المنتقى لابن الجارود ».

(٥) مقدمة كتاب « الانشراح في آداب النكاح » ص (١٥).

١٧- فضيلة الدكتور عمر سليمان الأشقر الأستاذ بكلية الشريعة جامعة الكويت، قال - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -: (محدث العصر محمد ناصر الدين الْألْبَانِيّ)(١).

١٨- وقال فضيلة الدكتور محمد الأحمد الرشيد المدير العام لمكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض- رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -: (العلامة الْمُحَدِّثُ الكبير في عصرنا الشَّيْخ الْألْبَانِيّ) (٢).

١٩- الشَّيْخ العلامة حَمدي بن عبد المجيد السلفي قال-رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-: (شيخنا محمد ناصر الدين الْألْبَانِيّ أمدَّ اللَّه في عمره لخدمة السنة المطهرة)(٣)

٢٠- وقال العلامة الكبير محمد بن لطفي الصباغ - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -: (ومما يزيدني ثقةً في عملي أن محدِّث بلاد الشام الشَّيْخ محمد ناصر الدين الْألْبَانِيّ - رَحِمَهُ اللَّه - نظر في طائفة من أصول الكتاب قبل دفعها إلى الطبع، وأبدى ملاحظات قيمة، أفدتُ منها الفائدة التي توجب عليَّ الشكر)(٤).

٢١- شيخنا العلَّامة محمد صفوت نور الدين الرئيس العام لجماعة أنصار السنة المحمدية بمصر- رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى - كتب إليَّ - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى - كلامًا طويلًا أقتطف منه ما يلي :

---

(١) «تاريخ الفقه» ص (١٢٧)،نقلًا عن «حياة الألباني» (١/ ٦٧).

(٢) «مقدمة صحيح ابن ماجه»، للألباني.

(٣) مقدمة الطبعة الثانية «لمعجم الطبراني الكبير» ص (٥).

(٤) مقدمة كتاب « الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة » ص (٣٢).

(والشَّيْخ سلفي الاعتقاد، يلتزم عقيدة سلف الأمة في إثبات صفات اللَّه عز وجل من غير تأويل أو تحريف، ومن غير تشبيه أو تكييف، ويسير في ذلك على طريق شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رائدي المدرسة السلفية في العصر الحديث رغم أنهما توفيا منذ قرون رحمة اللَّه عليهما.

وقال - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -: (للشيخ ناصر الدين الْألْبَانِيّ نشاط ظاهر وواضح في التخريج والتحقيق يفوق به كل علماء عصره في هذا الشأن) ا.هـ.

٢٢-وقال الأستاذ محمد الغزالي - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -: (سرَّني أن تخرج هذه الطبعة الجديدة بعد أن راجعها الأستاذ المحدِّث العلامة محمد ناصر الدين الْألْبَانِيّ)(١).

وغير هؤلاء الكثير والكثير، ممن أثنوا على الشَّيْخ وعلى علمه وفضله.

بل سمعنا في أحد الأشرطة المسجلة لفضيلة الشَّيْخ ربيع بن هادي المدخلي، رئيس قسم السُّنة بالجامعة الإسلامية، كلامًا حاصله: أن الشَّيْخ ربيعًا يعتقد أن الشَّيْخ الْألْبَانِيّ - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى - أعلم وأفقه أهل عصره...

ولولا خشية الإطالة لذكرنا كلام هؤلاء جميعًا.

ولعل هذا الحاقد الجائر يعرف العلاقة الوثيقة بين فضيلة الشَّيْخ الْألْبَانِيّ - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- وبين أخيه العلامة الشَّيْخ محمد الزمزمي بن محمد الصديق الْغُمَارِيّ - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- وما بينهما من مراسلات(٢).

---

(١) مقدمة كتاب « فقه السيرة » ص (٧) ط.٧ دار الكتب الحديثة. وهذا الرجل- مع ضلاله وعدائه لأهل السُّنة خاصة في الفترة الأخيرة -، إلَّا أنَّه لم يسعه إلَّا الإنصاف للشيخ.

(٢) «حياة الألباني» (١/ ٦٨).

وكما قيل: والفضل ما شهدت به الأعداء.

فإنني أذكر شهادتين لاثنين من ألد أعداء الشَّيْخ - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – وإنما نذكرها للعبرة والتاريخ، لا للاستشهاد بأقوالهما.

●● الشهادة الأولى :

والشهادة الأولى لتلميذ الْغُمَارِيّ، المدعو محمود سعيد ممدوح، فضَّ اللَّه فاه وعامله بما يستحق. الذي وصف الشَّيْخ الْألْبَانِيّ - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى - بأنه: (الأستاذ الشَّيْخ العلامة المحدِّث).

وفي خطاب منه للشيخ - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى - جاء فيه: (أستاذنا العلامة! إننا - ولِلَّهِ الحمد - نحمد اللَّه أن يوجد من يقوم بخدمة السُّنة، وتحقيق الصحيح من الضعيف، وتمييز الطيب من الخبيث، وقد وجدت - ولِلَّهِ الحمد - تحقيقات لكم رائعة رائقة فائقة، ودافعت عنكم في غير ما محفل بحيث نسبنا إليكم!).

ثم قال: (وإنني - والحمد لِلَّهِ- أقتني كل كتبكم، وآخرها « إرواء الغليل في تخريج منار السبيل » كما اطلعت على بعض مخطوطاتكم، وبعض ما لم يطبع مثل « تمام المنَّة بالتعليق على فقه السنة ». وعندما حضرتم القاهرة - حرسها اللَّه من أهل الشرور- تابعت جميع محاضراتكم بمركز أنصار السنة بعابدين، وجامع أنصار السنة بالزيتون، وجامعة عين شمس، وغير ذلك ثم عندما عدتم بعد قليل كنت من أول المستمعين لكم !. حبَّب اللَّه لي بسب ذلك - وهذا من أسباب أخرى - علم الحديث، ودراسة السنة الشريفة بحيث لا يمرّ عليَّ وقتٌ إلَّا وكتب السنة بين يديّ).

وجاء في آخر خطابه

كتب

أبو سليمان محمود سعيد بن محمد ممدوح المصري

نزيل الرياض حاليًا ٢٢/ ٢/ ١٤٠١هـ(١)

قلت: فهذه شهادة من هذا الجائر المتعدي، الذي تعدَّى بعد ذلك على عرض شيخه الذي كان ينسب إليه كما قال في خطابه هذا، ولكن كما قال أخونا الشَّيْخ عَلِيُّ بن حسن الحلبي - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى - في كتابه « كشف المتواري من تلبيسات الْغُمَارِيّ»(٢): (أهل البدع في كل عصر ومصر، يعِدون ولا يوفون، ويتكلمون فلا يصدقون، ويكتبون ويحرِّفون، ويضلِّلون ولا يتقون). فالحمد لِلَّهِ الذي كفانا شرَّهم وأبعد عنَّا ضرّهم.

●● الشهادة الثانية :

وهناك شهادة أخرى، لمبتدع آخر، ولكنها قاصمة الظهر، والقِشة التي قصمت ظهر البعير - كما يقولون – وقد أخَّرت هذه الشهادة لأبيّن مدى تعارض هؤلاء القوم، وأن الدافع لهم هو الحقد والحسد والبغض لأهل السنة، بسبب صوفيتهم وشيعيتهم وأشعريتهم. كما أوضحه أخونا الشَّيْخ علي بن حسن الحلبي غاية الوضوح في كتابه القيم « كشف المتواري » فراجعه ففيه فوائد.

أقول: هذه الشهادة هي للشيخ أحمد بن محمد الصديق الْغُمَارِيّ المتوفى في جمادى الثانية سنة ١٣٨٠هـ. ويلقبه إخوانه بالحافظ.

---

(١) «آداب الزفاف»، للألباني ص (٥١ – ٥٢) الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، سنة ١٤٠٩.

(٢) والغماري -ههنا – الذي يرد عليه أخونا الشيخ عليّ، هو الشيخ عبد الله ، الأخ الأكبر للشيخ عبد العزيز.

قال الشَّيْخ الْأَلْبَانِيّ - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -:

اطَّلعتُ على خطابين له - أي: الشَّيْخ أحمد الْغُمَارِيّ - أرسلهما إلى أحد أصحابه، الأول بتاريخ ٢٩صفر سنة١٣٨٠هـ، والآخر في ٢٢ربيع الأول من السنة نفسها، قال في الأول منها: (وناصر الدين الْأَلْبَانِيّ قدم إلى دمشق، وتعلم العربية، وأقبل على علم الحديث، فأتقنه جدًا جدًا، وأعانته مكتبة الظاهر المشتملة على نفائس المخطوطات في الحديث، حتى إني لما زرتها في العام الماضي كان هو الذي يأتيني بما أطلبه، ويعرفني بنا فيها....).

وقال في الخطاب الآخر: (والحبشي الذي يرد على الْأَلْبَانِيّ طبع في الرد عليه ثلاثة(١)! رسائل، وهو كسائر أهل الوقت يراجع كتب الحديث، وينقل منها. أما الْأَلْبَانِيّ فمن الأفراد في معرفة الفن....). انتهى ما أردت نقله.

قال الشَّيْخ الْأَلْبَانِيّ - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- معلقًا: نقلت هذه النصوص للتاريخ أولًا، وليكون القراء على علم بمثل هذه الاعترافات من مثل هؤلاء المبتدعة؛ لأن لها قيمة لا تقدر، فهي كما قيل قديمًا :«والفضل ما شهدت به الأعداء» (٢)

فهذه شهادة الشَّيْخ أحمد الْغُمَارِيّ في شيخنا الْأَلْبَانِيّ – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – بأنه من أفراد الزمان في معرفة الحديث، وأنه أتقنه جدًا جدًا.

وهناك شهادة أخرى لمبتدع آخر، لا يكاد يعترف لأحد من معاصريه بالفضل كما يُعلم ذلك من كتبه، وشهادته هذه لا تقل أهمية عن سابقتها. هذا المبتدع هو

---

(١) قلت: كذا، ومن المعلوم لدى صغار الطلبة، أنها ثلاث رسائل. ولعلّ سرعة الكتابة أدَّت إلى خطأ الشيخ أحمد، فهل نبني عليها القصور والعلالي كما يفعل أخوه الموتور!!

(٢) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٤/ ٦).

الشَّيْخ عبدالِلَّهِ بن محمد الصديق الْغُمَارِيّ الأخ الأكبر للشيخ عبد العزيز. يقول الشَّيْخ عبد اللَّه عن شيخنا الْأَلْبَانِيّ - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – وقد ذكره في جملة من عاصره من أهل الحديث: (يعرف الحديث معرفة جيدة....)(١).

أعود إلى الشَّيْخ أحمد الْغُمَارِيّ الذي اعترف بفضل الشَّيْخ الْأَلْبَانِيّ - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى - وتفرده في هذا الفن، ماذا قال في بلديِّه، شيخ شيوخنا حافظ المغرب(٢) في عصره الشَّيْخ محمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- صاحب: التراتيب الإدارية، وفهرس الفهارس ... وغيرها من المؤلفات النافعة.

قال فيه الشَّيْخ أحمد الْغُمَارِيّ: (فالاعتماد في نفي الحديث، والجزم بعدم وجوده، على كونه لم يذكر في مثل «الجامع الكبير» غرور بيّنٌ، وقصور ظاهر، بل دليلٌ على عدم ممارسته هذا الشأن، والتضلع من أخباره، والارتواء من معين متونه، إذ لو كان شيء من ذلك لما وقع الاغترار بمثل «الجامع الكبير» إلى هذا الحد الغريب. لكن من علم أن الرجل مصروف العناية، متعلق البال، متوجه الهمة، إلى البحث في أسانيد الكتب، وطرق الفهارس والأثبات، منذ شبيبته إلى مشيبه، ومن صباه إلى شيخوخته، لم يستغرب منه صدق هذا الإنكار، ولا الوقوع في شبكة مثل هذا الاغترار. فإنه قليل الخبرة بمتون الأحاديث بعيد عن معرفة

---

(١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٤/ ٥)، ونقله عن سبيل التوفيق في ترجمة عبد الله بن الصديق ص (٤٩).

(٢) وصفه بهذا، تلميذه جبل مصر الأشهرشيخ شيوخنا أبو الأشبال أحمد شاكر- رحمه الله تعالى- في مقدمة تحقيقه على « جامع الترمذي» ص (١٤).

مالها من الطرق والأسانيد، فذلك[١] ظن أن ما لم يذكر في «الجامع الكبير» فهو مما نُقِّب عنه فلم يوجد) [٢].

بعد هذه النقولات وغيرها يأتي الْغُمَارِيّ عبد العزيز! فماذا يقول عن الشَّيْخ الْأَلْبَانِيّ - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-؟!. يقول هَدَاهُ اللَّه : (إن الْأَلْبَانِيّ ليس له معرفة بالرجال، ولا له غوص في نقد عبارات أهل الجرح، وإنما شأنه قاصر على جمع طرق الحديث، وذكر الصفحات بأرقامها، التي يوجد فيها الحديث، لا غير، وكون السند فيه ثقة[٣]، أو ضعيفًا. أما نقد الرجال، والكلام على علل الحديث الخفية، التي هي أعم علوم الحديث، فهذا لا يعلمه ولا يدريه، ولا شأن له به في كلامه على الأسانيد. كما يظهر من كتبه وتعاليقه)[٤].

وقال: (والْأَلْبَانِيّ لشذوذه، وجهله بالجرح والتعديل، وأخذه الأقوال في ذلك من غير نقدٍ لها، ولا بحث ولا تحقيق ،ولا تمحيص، خالف عمل هؤلاء الأئمة من السلف والخلف، في توثيق الحارث وتصحيح حديثه)[٥].

وغير ذلك من جهالاته وافتراءاته على الشَّيْخ الْأَلْبَانِيّ- رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-، المبثوثة في جزئه المذكور.

ورَحِمَ اللَّهُ وهبَ بن مُنبِّه؛ إذْ يقولُ: (الأَحْمَقُ إِذَا تَكَلَّمَ، فَضَحَهُ حُمْقُهُ، وَإِذَا

(١) كذا في المطبوعة. والصواب : « فلذلك».

(٢) «تبيين البله ممكن أنكر وجود حديث من لغا فلا جمعة له» ص (١٨)، دار البصائر.

(٣) في المطبوعة : « تقة » بالمثناة، والصواب ما أثبتناه.

(٤) «بيان نكت الناكث» ص (٢١).

(٥) «بيان نكت الناكث» ص (٢٦).

سَكَتَ فَضَحَهُ عِيُّهُ، وَإِذَا عَمِلَ أَفْسَدَ، وَإِذَا تَرَكَ، أَضَاعَ ،لاَ عِلْمُهُ يُعِينُهُ، وَلاَ عِلْمُ غَيْرِهِ يَنْفَعُهُ، تَوَدُّ أُمُّهُ أَنَّهَا ثَكِلَتْهُ، وَ تَوَدُّ امْرَأَتُهُ لَوْ عَدِمَتْهُ، وَيَتَمَنَّى جَارُهُ مِنْهُ الوَحْدَةَ، وَيَجِدُ جَلِيْسُهُ مِنْهُ الوَحْشَةَ)(١) .

وأضيف بأنني أعتقد - جازمًا - أنه لا يوجد إنسان يحترم عقله، ويلتزم بدينه يجادل في علم الشَّيْخ الْألْبَانِيّ - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – فضلًا عن نفي العلم عنه، وما يفعل ذلك إلَّا جاهل غبي، أو حاقد حاسد أحمق!! والْغُمَارِيّ ليس بالجاهل!!!

أقول: فكلامه السابق يدور على أمور :

الأول: مدى حقد وحسد هذا الرجل. وضيقه وضجره من نفع اللَّه الناس بكتب الْألْبَانِيّ وإني أذكره بقول اللَّه تَعَالَى: ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ [سورة النساء :٥٤].

إذا رَضِيتْ عَنِّي كرامُ عشِيرَتي فلَا زالَ غضْبانًا عليَّ لئامُها
وإذا الفتَى بلغَ السَّماءَ بفضْلِهِ كانتْ كأعْداِدِ النُّجومِ عِداه
ورَمَوْه عن حسدٍ بكلِّ كَريهَة لكـنهم لا يُـنقـصُونَ عُـلاه

الثاني: مدى التزامه بالأخلاق الإسلامية، وأدب الحوار والجدال بالتي هي أحسن كما أمر اللَّه - عزَّ وجل- في قوله: ﴿ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ [سورة النحل: ١٢٥].

---

(١) «الجليس الصالح» للنهرواني (٣ / ٣٢)، و«تاريخ دمشق» (١٨/ ٥٦، ٦٣/ ٣٩٩)، و«التذكرة الحمدونية» (٣ / ٢٦٥) و«تهذيب الكمال» (٣١/ ١٥٠)، و«فوائد ابن جماعة» ص (٧ رقم ٦ مخطوط)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٥٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -: (إنَّ الرَّد بمجرد الشتم لا يعجز عنه أحد. والإنسان لو أنه يناظر المشركين وأهل الكتاب لكان عليه أن يذكر من الحجة ما يبين به الحق الذي معه والباطل الذي معهم فقد قَالَ اللَّه عز وجل لنبيه ﷺ ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ ﴾ [سورة النحل: ١٢٥]، وقال تَعَالَى: ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾ [سورة العنكبوت:٤٦](١).

وقال - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -: (والمجادلة المحمودة، إنما هي إبداء المدارك وإظهار الحجج التي هي مستند الأقوال والأعمال، وأما إظهار الاعتماد على ما ليس هو المعتمد في القول والعمل، فنوع من النفاق في العلم والجدل، والكلام والعمل...)(٢).

وسأبين - بمشيئة اللَّه - فيما سيأتي-: أن الْغُمَارِيّ إنَّما اعتمد على ما ليس هو المعتمد، وإنا لِلَّهِ وإنا إليه راجعون.

قال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -: «عِلْمُ الْحَدِيثِ عِلْمٌ شَرِيفٌ، يُنَاسِبُ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ وَمَحَاسِنَ الشِّيَمِ، وَيُنَافِرُ مَسَاوِيَ الْأَخْلَاقِ، وَمَشَايِنَ الشِّيَمِ، وَهُوَ مِنْ عُلُومِ الْآخِرَةِ لَا مِنْ عُلُومِ الدُّنْيَا. فَمَنْ أَرَادَ التَّصَدِّيَ لِإِسْمَاعِ الْحَدِيثِ، أَوْ لِإِفَادَةِ شَيْءٍ مِنْ عُلُومِهِ، فَلْيُقَدِّمْ تَصْحِيحَ النِّيَّةِ وَإِخْلَاصَهَا، وَلْيُطَهِّرْ قَلْبَهُ مِنَ الْأَغْرَاضِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَأَدْنَاسِهَا، وَلْيَحْذَرْ بَلِيَّةَ حُبِّ الرِّيَاسَةِ،

---

(١) «نقض المنطق» ص (١٥٢).

(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٥٨٥) تحقيق : د. ناصر بن عبد الكريم العقل.

وَرُعُونَاتِهَا... »(١).

قلت: فأين الْغُمَارِيّ الذي لم يتق اللَّه - عز وجل - من هذه الأخلاق ؟!!

مع أنه يزعم أنه (فضيلة العلامة محدث المغرب!!!).

الأمر الثالث: أن هذا الْغُمَارِيّ إما أَنَّه رجلٌ أعمى الحقدُ والحسدُ بصرَه وبصيرته إلى درجة أن جعله يكذب، أو أنه رجل مدلّسٌ محرِّفٌ للكلم عن مواضعه.

وبيان ذلك، أقول وباللَّهِ تَعَالى التوفيق: لقد مرَّ بنا توثيق أخيه أحمد للشيخ الْأَلْبَانِيّ وبأنه من أفراد الزمان، وكذلك قول أخيه عبدِ اللَّهِ، وهما أكبر منه وأعلم. وقد ذكرتُ من قبل كلام الشَّيْخ أحمد الْغُمَارِيّ الذي كتبه منذ ثلاثين سنة الذي يقول فيه: إن الْأَلْبَانِيّ من الأفراد في معرفة الحديث.

وكذلك قوله: إنه أتقنه جدًّا جدًّا. ثم هذا الْغُمَارِيّ الصغير يأتي بعد ثلاثين سنة من هذه المقولة ويقول: إن الْأَلْبَانِيّ جاهل...إلى آخر هرائه وأكاذيبه!!

والعاقل لا يملك إلَّا أن يقف حائرًا، كيف يصير الرجل - بعد ثلاثين سنة — جاهلًا بعد أن كان عالمًا ؟! وهو مكبٌّ على العلم والتعليم والتحقيق والتأليف!! لو قيل: إنه كان - منذ ثلاثين سنة - جاهلًا. لقلنا: إنَّه تعلّم وتفقه، وهي فترة كافية لأن يتعلم الجاهل ويكبر الصغير. ولكن أن يصير العالِم المتمكِّن الذي أتقن علم الحديث جدًا جدًا، وأفنى عمره في خدمة السُّنة ولم ينقطع يومًا عن القراءة والتعليم أوالتأليف والتحقيق، ثم يصير بعد ذلك جاهلًا. لا أعتقد أنه لا يقول بذلك عاقل!!!.

---

(١) «علوم الحديث» ص (٢٣٦) تحقيق : نور الدين عتر.

أفما لَكَ عقلٌ يا غماري، أتدري فيمن تتكلم؟! كأنك لا تدري أن الشَّيْخ أوثق منك بطبقات، بل هو مِن أوثق أهل عصره، إن لم يكن أوثقهم على الإطلاق، وهذا مما لا يرتاب فيه منصف. وأنا أشتهي أن تعرِّفني مَنْ هو الثقة الثبت الحافظ المُحدِّث في هذا العصر الذي نعيش فيه إذا لم يكن الْألْبَانِيّ ؟!!!

فَزِن الأشياء بالعدل والورع. واعلم أنَّ الْألْبَانِيّ إليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي، مع كمال المعرفة بنقد الرجال وسعة الحفظ والتبحر في هذا الشأن، بل هو فرد زمانه في معناه، بشهادة من ذكرنا، وكتبه خير شاهد على ما نقول، فَاعلم أنَّك مخلِّط مخبِّطٌ مهمل لحدود اللَّه فأرحنا منك فبعد قليل ينكشف البهرج، وينكب الزغل، ولا يحيط المكر السَّيئ إلا بأهله.

وقبل أن أختم هذا الفصل، أذكر كلمةً طيبةً لأبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -: (الصَّوَاب عندنَا أَن من ثبتَتْ إِمَامَته وعدالته، وَكثر مادحوه ومزكوه وندر جارحه، وَكَانَت هُنَاكَ قرينَة دَالَّة عَلَى سَبَب جرحه من تعصبٍ مذهبي أَو غَيره، فَإنَّا لَا نلتفت إِلَى الْجرْح فِيهِ، ونعمل فِيهِ بِالْعَدَالَةِ، وَإِلَّا فَلَو فتحنا هَذَا الْبَاب، أَو أَخذنَا تَقْدِيم الْجرْح عَلَى إِطْلَاقه، لما سلم لنا أحد من الْأَئِمَّة؛ إِذْ مَا من إِمَام إِلَّا وَقد طعن فِيهِ طاعنون، وَهلك فِيهِ هالكون)(١).

وأختم هذا الفصل، بكلمة وأبيات من الشعر لفضيلة الشَّيْخ محمد المجذوب – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –.

قال - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-: غير واحد مِن الإخوان سألني عن موقفي من حملات بعضهم على أبي عبد الرحمن، فأجبتُ :

---

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» تحقيق : الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ص (٢ / ٩).

قالُوا أَلَا كِلْمةً فِي الشَّيْخ تُـنصِفُه فقدْ طغَى الجورْ حتَّى فِي المَوازِين
شُنَّت عَليْـه حُروبٌ لا يُسوِّغـُها عقلٌ يـَرى الحقَّ فِي ظِـلِّ البرَاهِين
فـقُلتُ فـوقَ ثَـنائي مـا يُـبلِّـغُـه مـحـدِّثُ الشَّام عنْ خـيرِ النَّبيِّـين
وردُّه الجيلَ لِلْـوحيِ الجليلِ يدٌ مـا إنْ يُكـابِر فـيـها غَـيرُ مـَفتـونِ
وحسْـبُه أنـَّه هـزَّ العُـقـولَ وقـدْ باتتْ مِنَ الحجْرِ والتَّقليدِ فِي هُونِ
فأصْبَحَتْ ذَاتَ وعْيٍ ليسَ يُعجِزهُ التَّمـيِيز بـيْنَ مَـفروضٍ ومَسْنونِ
والـدِّينُ سِـرٌّ مِـنَ الرحْـمنِ بيَّـنه الرسُولُ وسِواه مـحْضُ تـَخْمينِ
والجَامِدونَ حَيارَى ليْسَ فِي يَدِهِم إلَّا روايـةُ مـَجـرْوحٍ لـمَـوهُـونِ
فَمَا عسَى أنْ يقولَ الشِّعْرُ فِي رجُلٍ يَدْعُـوهُ حتى عِدُاهُ نَاصرَ الـدِّينِ!
وأي ضَـيْــرٍ إذا فَـردٌ تـجـاهَـلَه وقدْ فَـشَا فضْلُه فِي المَلايِـين(١)

ثم قال جَزَاه اللَّه خيرًا - بعد كلام طويل في حب الشَّيْخ الْألْبَانِيّ - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى - للحق وإخلاصه لدين اللَّه مهما تقلبت الأمور،

قال: وهناك استدراكات عدة على نفسه من هذا الضرب، وكلها ذات دلالات تؤكد إنصاف الشَّيْخ لكل ذي حجة وأن الحق أحب إليه من نفسه)(٢).

قلت: فليقارن المسلم الصادق كلام هؤلاء العلماء الأفاضل، بكلام ذاك الْغُمَارِيّ - هَدَاهُ اللَّه - !!! نسألُ اللَّه السلامةَ من اتِّباع الهوى.



(١) «علماء ومفكرون عرفتهم» (١/ ٢٩٩ - ٣٠٠).

(٢) «علماء ومفكرون عرفتهم» (١/ ٣٠١).

الباب الثاني

نماذج من عداء الْغُمَارِيّ لأهل السنة

أولًا: موقفه من عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّه عَنْهُ.

ثانيًا: موقفه من الشَّيْخ حامد الفقي رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى.

ثالثًا: موقفه من الشَّيْخ أبي بكر الجزائري رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى.

مِن الأمور العجيبة والمعلومة لدى صغار طلبة العلم - فضلًا عن العلماء - أن أهل الأهواء والبدع - دائمًا - ينصبون العداء لأهل السنة، ويتهمونهم بما ليس فيهم، تنفيرًا للناس عنهم. ولكن مهما حاول المغرضون والمشككون؛ فإن للحق نورًا كنور الصبح، وللباطل ظلمة كظلمة القبر. ومهما طال الليل فلا بد من طلوع الفجر.

ومهما حاول أهل البدع طمس الحقيقة فلابد من ظهورها واضحة جلية أمام أعين الناس، ويأبى اللَّه إلَّا أن يتم نوره ولو كره الكافرون والمشركون والمبتدعون.

وقد أشار إلى هذا الإمام الشاطبي - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى - في مقدمة كتابه الفذِّ «الاعتصام» (١/ ٢٩)، فقال: (قلَّما تَجِدُ عَالِمًا مَشْهُورًا، أَوْ فَاضِلًا مَذْكُورًا، إلَّا وقد نبذ بِهَذِهِ الْأُمُورِ أَوْ بَعْضِهَا، لِأَنَّ الْهَوَى قَدْ يُدَاخِلُ الْمُخَالِفَ، بَلْ سَبَبُ الْخُرُوجِ عَنِ السُّنَّةِ الْجَهْلُ بِهَا، وَالْهَوَى الْمُتَّبَعُ الْغَالِبُ عَلَى أَهْلِ الْخِلَافِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ حُمِلَ عَلَى صَاحِبِ السُّنَّةِ أَنَّهُ غَيْرُ صَاحِبِهَا، وَرُجِعَ بِالتَّشْنِيعِ عَلَيْهِ، وَالتَّقْبِيحِ لِقَوْلِهِ وَفِعْلِهِ).

وفي أثناء كتابتي لهذا البحث، وقفت على كتاب «إرشاد النبيل بما في شرح الجزائري من التدليس والتضليل»، لنكرة من النكرات يسمى راشد بن إبراهيم المريخي. وقد كتب مقدمة هذا الكتاب، عبد العزيز الْغُمَارِيّ، وملأ الْغُمَارِيّ هذه المقدمة بحقده وحسده ونفثات صدره التي تنبئُ عن فساد اعتقاد، وسوء خلق، وخبث طويّة، ولقد قفَّ شعري من جرأة هذا الرجل على أهل السنة، وكذلك من تلبيساته العجيبة فقد تهجم في مقدمته هذه على:

الصحابي الجليل عمر بن الخطاب - رَضِيَ اللَّه عَنْهُ -.

الشَّيْخ العلامة محمد حامد الفقي - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-.

الشَّيْخ العلامة أبي بكر الجزائري - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -.

وسأنقل كلامه - إنْ شَاءَ اللَّه تَعَالَى - عن كل واحد، وأفنَّده وأبيَّن خطأه في هذا الكلام وتجرأه على العلم وأهله، متوهمًا أنه لن يوجد في أهل العلم بقايا يُفندون ضلالاته وأباطيله.

أولًا: موقفه مِنْ أميرِ المُؤمِنين عُمرَ بْنِ الخطَّابِ رَضِيَ اللَّه عَنْهُ:

قال- هَدَاهُ اللَّه تَعَالَى- في مقدمته لكتاب المريخي «إرشاد النبيل» ص (ك، ل):

(وكذلك مسألة شجرة الرضوان. فإن عمر بن الخطاب -رَضِيَ اللَّه عَنْهُ- إذ قطع الشجرة فذلك رأي رآه، وعمل ظهر له من غير أن يبدي -رَضِيَ اللَّه عَنْهُ- دليلًا على ذلك.

وكونه فعل ذلك لأجل سد الذريعة لا يدل على أنه يجب الاقتداء به بعد أن أخبر رسولُ اللَّه ﷺ أن اليطان [الصواب: الشيطان] قد يئس أن يعبده المصلون، وأخبر أنه لا يخاف علينا أن نعبد شمسًا ولا قمرًا....).

ثم قال: (وعمر -رَضِيَ اللَّه عَنْهُ- كان سريع القول بمثل هذه الاحتياطات حتى فيما فعل رسول اللَّه ﷺ كما وقع منه في تقبيل الحجر الأسود فإنه قبَّله وقال: «إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَنْفَعُ وَلَا تَضُرُّ وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ»(١).

---

(١) أخرجه البخاري (١٥٩٧، ١٦٠٥، ١٦١٠)، و مسلم (١٢٧٠)، وأبو داود (١٨٧٣)، والنسائي (٢٩٣٧، ٢٩٣٨)، والترمذي (٨٦٠)، وابن ماجه (٢٩٤٣)، وأحمد رقم (٩٩، =

وهذا منه – رَضِيَ اللَّه تَعَالَى عَنْهُ – مجرد اجتهاد في الاحتياط. وأما في الحقيقة فما دام أن رسول اللَّه ﷺ قبَّله، فما ينبغي بعد ذلك تعقب ولا استدراك ؛ لأنه لو كان في ذلك ما يدخل الشبهة على المؤمن لكان رسول اللَّه ﷺ أولى ببيانه. وحيث أن (كذا) رسول اللَّه ﷺ قبَّله ولم يقل شيئًا مما قاله عمر – رَضِيَ اللَّه تَعَالَى عَنْهُ – فلا ينبغي بعد ذلك الالفات إلى مثل هذه الشبهة، وقد قال النبي ﷺ: «إِنَّ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ يَمِينُ اللَّه فِي الْأَرْضِ». فما كان يجب بيان المراد من ذلك لو كان فيه شيء مما خشيه عمر.

ولهذا اعتراض عليه عليٌّ – رَضِيَ اللَّه تَعَالَى عَنْهُ – وردَّ مقالته هذه، فقال: أما إنه ينفع بشهادته بالإيمان لمن قبَّله)اهـ.

قلت: فإلى اللَّه وحده المشتكي من رجل يزعم أنه (فضيلة العلَّامة محدِّث المغرب...).

ثم يتكلم عن صحابة رسول اللَّه ﷺ بمثل هذا الأسلوب وعمَّن ؟!.

عن عمرَ – رَضِيَ اللَّه تَعَالَى عَنْهُ – الذي قال فيه النَّبيُّ ﷺ: « قَدْ كَانَ يَكُونُ فِي الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ مُحَدَّثُونَ. فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي مِنْهُمْ أَحَدٌ، فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ مِنْهُمْ». أخرجه البخاري (٣٤٦٩، ٣٦٨٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ومسلم (٢٣٩٨)، من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، واللفظ لمسلم.

والأحاديث في فضائل عمر – رَضِيَ اللَّه تَعَالَى عَنْهُ –كثيرة – والحمدُ لِلَّهِ – فلا نطيل بذكرها.

=

١٣١، ١٧٦، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٧٤، ٣٢٥، ٣٦١)، و غيرهم.

قال شيخ الإسلام الذهبيُّ – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -:

(الفاروق وزير رسول اللَّه ﷺ ومن أيَّد اللَّه به الإسلام وفتح بـه الأمصـار، وهو الصادق المحدّث الملهم)[(١)].

وقال أيضًا: (فإنه – أي عمر – فارق فيصل بين المسلم والرافضي، فو اللَّه مـا يغض من عمر إلا جاهل دائض[(٢)] أو رافضي فاجر، وأين مثـل أبـي حفـص؟! فما دار الفلك على مثل شكل عمر)[(٣)].

فماذا نقول في هذا الْغُمَارِيّ – أصلحه اللَّه تَعَالَى – الذي وصف عمر – رَضِيَ اللَّه تَعَالَى عَنْهُ – بالتسرع في القول وقلة المعرفة والفهـم لنصـوص الشـرع. وإلَّا فقل لي – بربك – ماذا يعني كلامه السابق غير ما قلنا ؟.

فإنا لِلَّهِ وإنا إليه راجعون ما هذي إلَّا بلية عظيمة، وخطـر شـديد ممـن يـروي الأباطيل والأحاديث الساقطة المتَّهم نقلتها بالكـذب، فحـق عـلى المحـدِّث أن يتورع فيما يؤديه وأن يسأل أهل المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مروياته، ولا سبيل إلى أن يصير العـارف الـذي يزكـي نقلـة الأخبـار، ويجـرحهم، جهبـذًا إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهـم مع التقوى، والدين المتين، والإنصاف والتردد إلى مجـالس العلمـاء والتحـري

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٥).

(٢) الدائض: الزائغ عن الحق.

(٣) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٦).

والإتقان. وإلَّا تفعل:

فَدَعْ عنْك الكتابةَ لسْتَ منها ولوْ سوَّدتَ وجهَك بالمدادِ

قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [سورة النحل: ٤٣].

فإن آنست يا هذا من نفسك فهمًا وصدقًا ودينًا وورعًا، وإلَّا فلا تتعن، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي أو مذهب، فبالِلَّهِ لا تتعب، وإن عرفت أنك مخلِّطٌ مخبِّط مهمل لحدود اللَّه فأرحنا منك فبعد قليل ينكشف البهرج وينكب الزغل ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله، فقد نصحتك فعلم الحديث صلف. فأين علم الحديث؟! وأين أهله؟! كدتُّ أن لا أراهم إلَّا في كتاب، أو تحت تراب(١).

● وأجمل ملاحظاتي على كلمة هذا الْغُمَارِيّ السابقة. حتى لا أطيل بنقاشه. فيما يلي:

١- الحكم على عمر -رَضِيَ اللَّه تَعَالَى عَنْهُ- بالتسرع، وذلك في قوله: «سريع القول... ».

٢- أن الْغُمَارِيّ أفهم للعقيدة من عمر والصحابة رَضِيَ اللَّه تَعَالَى عَنْهُم.

٣- اتهام عمر -رَضِيَ اللَّه تَعَالَى عَنْهُ- بإثارة الشبهات.

ولا أدري لماذا يعترض هذا الْغُمَارِيّ على قول عمر -رَضِيَ اللَّه عَنْهُ- في الحجر: «إِنَّكَ لَا تَنْفَعُ وَلَا تَضُرُّ... ». أيريد أن ينصر ويثبِّت عقيدته الفاسدة في عبادة الأحجار والأشجار والأضرحة والقبور وأنها تنفع وتضر، واستدل بكلام

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٤).

لا يصح عن علي بن أبي طالب – رَضِيَ اللَّه عَنْهُ – ليلبّس ويدلِّس على الجهلة والمخدوعين. وإنا لِلَّهِ وإنا إليه راجعون.

٤ – عدم التأدب مع الصحابة رضوانُ اللَّه عليهم.

٥ – جهله الفاضح بعلم الحديث، وأنه حاطب ليل، حيث إنه يستدل بالمنخنقة والموقوذة والمتردية، كما سنبين ذلك في فصل خاص إنْ شَاءَ اللَّهُ.

٦ – التواؤه وتحريفه للكلم عن مواضعه، إذا لم يوافق هواه وعقيدته الفاسدة، كما فعل في قصة تقبيل عمر – رَضِيَ اللَّه تَعَالَى عَنْهُ – للحجر الأسود.

٧ – اضطرابه وتخبطه وسيره مع هواه وشاهد ذلك قوله: « إن الشيطان قد يئس أن يعبده المصلون»، وأخبر أنه لا يخاف علينا أن نعبد شمسًا ولا قمرًا، وهذا معنى الحديث الشريف. مع قوله ص (٧) من « بيان نكثه»: صار تسعون بالمئة من الشباب ملحدًا مارقًا منحلًا، لا يقرُّ بدين ولا يقول بعقيدة.

وكذلك قوله في نفس الصفحة: في هذا الوقت العصيب، الذي خرج فيه الناس من دين اللَّه أفواجًا.

قلت: واضطراب كلامه واضح لكل ذي لبٍّ، فلا نطيل الكلام أكثر من ذلك، وَاللَّهُ المستعان.

ثانيًا

موقفه من فضيلة الشَّيْخ محمد حامد الفقي – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – مؤسس جماعة أنصار السنة المحمدية بالديار المصرية

قبل أن أنقل كلام الْغُمَارِيّ في الشَّيْخ الفقي – رحمة اللَّه تَعَالَى – أنبِّه إلى ما يلي:

الشَّيْخ الفقي – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – من أكبر الدعاة إلى اللَّه تَعَالَى وإلى توحيده، وإلى نصرة سنة النبي ﷺ، في وقت كانت الصوفية والأشعرية والعقائد الفاسدة لها صولتها وجولتها، فنفع اللَّه تَعَالَى بدعوة الشَّيْخ الفقي مَن شاء اللَّه له الهداية، وحاربه المبتدعة وعُبَّاد القبور. وما زال تلامذة الشَّيْخ الفقي – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – يدعون إلى توحيد اللَّه بمصر وغيرها. ومع هذا نحن نقول إن الشَّيْخ الفقي – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –: ليس معصومًا من الخطأ هو أو غيره من البشر غير الرسول ﷺ.

قال الإمام الشافعي – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – في كتابه المستطاب «الرسالة» فقرة (٥٣٧ : ٥٤١): (واستُدِلَّ أنه لا تُخالِفُ له سنة أبداً كتابَ اللَّهِ، وأنَّ سنَّتَه – وإنْ لم يكن فيها نصُّ كتاب – لازِمةٌ، بما وصفتُ من هذا، مع ما ذكرتُ سِواه، مما فَرَضَ اللَّه مِن طاعة رسولِهِ. ووَجَبَ عليه أن يَعْلَمَ أناللَّه لم يجْعل هذا لخلقٍ غيرِ رسولِه، وأن يجعل قَولَ كلِّ أحدٍ وفعْلَه أبدًا تَبعًا لِكِتاب اللَّه ثم سنةِ رسوله [ﷺ]. وأن يَعْلمَ أنَّ عالِمًا إن رُوِيَ عنه قولٌ يُخالِف فيه شيْئًا سنَّ فيه رسولُ اللَّه [ﷺ] سنةً، لوْ عَلِمَ سنةَ رسولِ اللَّه لمْ يُخالِفْها، وانْتَقَلَ عَنْ قَوْلِهِ إلى سنَّةِ النبيِّ [ﷺ]، إنْ شَاءَ اللَّهُ، وإنْ لم يَفْعل كان غيْرَ مُوَسَّعٍ له. فكيف والحُجَجُ في مثل

هذا لِلَّهِ قائمَةٌ على خَلْقِه، بما افْتَرَضَ مِن طاعة النبـي، وأبـانَ مِـنْ مَوْضِـعِه الـذي وَضَعَهُ به مِن وحْيِه ودِينِه وأهْلِ دِينِه) اهـ.

وقال الشوكاني – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -: (فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَـلْ إِلَيْـكَ وَإِلَـى سَـائِرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ رَسُولًا إِلَّا مُحَمَّدًا ﷺ، وَلَمْ يَأْمُرْكَ بِاتِّبَاعِ غَيْـرِهِ، وَلَا شَـرَعَ لَـكَ عَلَـى لِسَانِ سِوَاهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَرْفًا واحدًا ولا جعل شيئًا من الْحُجَّةَ عَلَيْكَ فِـي قَـوْلِ غَيْـرِهِ كَائِنًا مَنْ كان[١].

وَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالْكٍ– رَضِيَ اللَّه عنه– قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّـه ﷺ: «كُـلُّ بَنِـي آدَمَ خَطَّاءٌ وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ»[٢].

فإن أخطأ الشَّيْخ في مسألة أو مسائل، فمن لم يخطئ من أهل العلم ؟!

ويكفي للرجل من الشرف والفخر أنه كان – في الأعم الأغلب – عـلى عقيـدة ابن تيمة – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – الذي وصفته أنت بأنه شيخ الإسلام[٣]!!!

والشَّيْخ الفقي – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – من أول من تولى نشر وتحقيق كتب شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى.

---

(١) «إرشاد الفحول» (٢/ ٩٩٩)، بتحقيقي.

(٢) أخرجـه أحمـد (٣/ ١٩٨)، والترمـذي (٢٤٩٩)، وابـن ماجـه (٤٢٥١)، والحـاكم (٤/ ٢٤٤). كلهم من طريق علي بن مسعدة الباهلي، عن قتادة، عن أنس، به.

وعلي بن مسعدة مختلفٌ فيه، والراجح فيه: الضعف، كـما يُسـتفَاد مـن ترجمتـه مـن «تهـذيب التهذيب».

(٣) انظر: «بيان نكث الناكث» ص (٣).

أقول: ولعل وصفك لابن تيمة بلَّ اللَّه ثراه بالرحمة والرضوان – بأنه شيخ الإسلام. هذا من باب المداهنة أو التقية مع شيوخ أرض الحرمين ونجد. وخاصة أن أخاك الأكبر عبدَ اللَّه من ألد أعداء شيخ الإسلام ابن تيمة – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى(١) – ولا نعلمك تخالف أخاك، فأنت مع أخيك في صوفيته، وشيعيته، وأشعريته. فإن كان ابن تيمة عندك شيخ الإسلام حقًّا. فتبرأ ممن تبرأ منهم ابن تيمة – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – واكتب ردًّا على أخيك عبدِ اللَّه في اتهامه لابن تيمة بالنفاق والكفر. فإن لم تفعل؛ فأنت – كما قيل – تلعب على الحبلين!!

قال الْغُمَارِيّ – هَدَاهُ اللَّه –:

(ومن كمالاته وخصائصه – أي النبي ﷺ – أنَّ اللَّه تَعَالَى رب كل مخلوق أقسم بحياته فقال: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [سورةالحجر: ٧٢].

قال ابن عباس: ما خلق اللَّه خلقًا أحبّ إليه من محمد ﷺ. وما سمعنا اللَّه أقسمَ بحياة أحد إلَّا بحياته فقال: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾. وقد نقل ابن القيم – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – في كتابه «التبيان في أقسام القرآن» الاتفاق على هذا الذي ذكره ابن عباس. وقد حاول بعض الجهلة المبتدعين في تعليق له على «الشريعة» للآجرِّي في ردّ هذا الاتفاق بما يدل على جهله وفساد عقله)(٢).

أقول: قبل أن نحكم على كلام الْغُمَارِيّ، وأن نناقشه في جهالاته وافتراءاته

---

(١) انظر كلام أخيه عبد الله في كتابه « الصبح السافر » ص (٣١-٣٣).

وكذلك نقل أخونا علي الحلبي في كتابه « كشف المتواري» ص (٧٨ – ٧٩): أنَّ عبد الله يتهم شيخ الإسلام ابن تيمة بالنفاق واعتناق البدع الكفرية.

(٢) تقدمة «إرشاد النبيل» ص (ز، و).

يجب أن نعرف أن الذي علّق على كتاب «الشريعة» هو الشَّيْخ الفقي – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –، وقد رجعتُ إلى كتاب «الشريعة»، فوجدت الشَّيْخ الفقي – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – يقول معلقًا: سياق الآية يدل على أن كاف الخطاب في ﴿ لَعَمْرُكَ ﴾ للوط – عليه السلام – فإنه لم يسبق ذكر إلَّا له. وليس ذلك قسمًا بحياته وليس في عُرف العرب حروف قسم إلَّا الباء والواو، والتاء، وإنما معناه: تأكيد اللَّه للوط أنه سينجو من الهلاك ويعمر بعد هلاك قومه الكافرين.

أقول: لو تدبر المنصف العاقل الذي يزن الأمور بميزان الشرع – لا بميزان الهوى والحقد والحسد – فإنه لا يجد في كلام الشَّيْخ الفقي – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – ما يسوِّغ أن يصفه هذا الرجل بأنه جاهل ومبتدع وبأن عقله فاسد، والمسألة لغوية. و الشَّيْخ الفقي – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – وإن كنّا لا نوافقه على ما ذهب إليه – إلَّا أنه نظر للمسألة من الناحية اللغوية. والرجل له سلفٌ في بعض ما ذهب إليه، فهذا الإمام القرطبي – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – يقول في تفسيره: وعلى مذهب مالك، معنى قوله:﴿ لَعَمْرُكَ ﴾ ...﴿ وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ﴾ ...كل هذا معناه: وخالقِ عيشك وحياتك. وخالقِ التين والزيتون(١).

وقال أبو الفرج ابن الجوزي – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – في تفسيره «زاد المسير» (٤/ ٤٠٨): قوله تَعَالَى: ﴿ لَعَمْرُكَ ﴾ فيه ثلاثة أقوال :

أحدها: أن معناه: وحياتك يا محمد، رواه أبو الجوزاءِ، عن ابن عباس.

---

(١) «تفسير القرطبي» (١٠/ ٤١).

الثاني: لَعَيْشُك، رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس، وبه قال الأخفش، وهو يرجع إلى معنى الأول.

الثالث: أنَّ معناه، وحقّك على أمتك، تقول العرب: لَعَمْرُ اللَّه لا أقوم، يعنون: وحَقِّ اللَّهِ، ذكره ابن الأنباري.اهـ.

قال أبو حفص – عفا اللَّه عنه –: فالرجل لم ينفرد بما قال: ولو انفرد، فهي مسألة لغوية أخطأ فيها الرجل. فلا يلزم تبديعه وتجهيله واتهامه بفساد العقل. بل إن اتهامك للشيخ الفقي – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – هو اتهام للقرطبي – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – وللمالكية أيضًا، حيث إنَّ الفقي – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – قد تابع القرطبي – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – على قوله السابق الذي ذكرناه آنفًا.

وَهَبْ أن الشَّيْخ الفقي أخطأ في هذه المسألة فكان ماذا ؟!!

ورَحِمَ اللَّه الإمام أبا موسى المديني إذْ يقُولُ: (قلَّ إمامٌ إلَّا وله زلةٌ، فإذا ترك لأجل زلَّته، تُرك كثير من الأئمة، وهذا لا ينبغي أن يفعل)[١].

وهل سلم إمام من الأئمة من خطأ أو من هفوة ؟!!

قال الزمخشري محمود بن عمر – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –:

إذا سَألُوا عنْ مَذْهَبي لَمْ أبُحْ بِهِ ... وأكتُمُه كِتْمانُه لِي أسْلمُ
فإنْ حَنَفِيًا قُلْتُ قَالوا بأنَّني ... أُبيحُ الطِّلا وهوَ النَّبيذُ المُحرَّمُ
وإنْ مالِكِيًا قُلْتُ قَالوا بأنَّني ... أُبِيحُ لهُمْ أكلَ الكلابِ وهُمْ هُمُ

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٨٨).

وإن شَـافـعـيًّا قُـلْـتُ قَـالُوا بأنَّـني أُبِيحُ نِكـاحَ البِنتِ والبِنتُ تَحْرمُ
وإن حَـنْبلِـيًّا قُـلْـتُ قَـالُـوا بأنَّـني ثـقَـيلٌ حُـلوليٌّ بَـغـيضٌ مُجسِّمُ
وإنْ قُلتُ مِن أهْلِ الحَديثِ وحِزْبهِ يَقُولونَ تَيْس ليْسَ يَدْري ويَفهمُ
تَـعجَّـبتُ مِنْ هـَذا الزَّمانِ وأهْـلِـهِ فمَا أحدٌ مِنْ ألسُنِ النَّاسِ يَسلمُ
وأخَّـرنِـي دَهْـرِي وقَـدَّم مـعْـشرًا عـَلى أنَّـهُم لَا يَـعلـمُون وأعْـلمُ
ومُـذْ أفْـلَح الـجُهَّال أيـْقنتُ أنَّـني أنا المِيمُ والأيامُ أفْلَح أعْلمُ(١)

وكذلك قول أبي حنيفة – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -: ولو ضربه بأبا قيس !!

ومع ذلك لم يتهمهم أحدٌ في دينهم من أجل هذه الأخطاء.

وها أنذا أسوق بعض الأخطاء التي وقع فيها هذا الْغُمَارِيّ – غير ما قدمنا وما سيأتي – ليتضح منها أن الرجل متبع لهواه، ساقط الاستشهاد، ساقط الاعتبار، وإنما هو مجرد قمَّاش ليس له في هذا العلم شيء إلَّا التطاول على أعراض العلماء. وإنا لِلَّهِ وإنا إليه راجعون.

قال الْغُمَارِيّ في كتابه «التأنيس بشرح منظومة الحديث» ص (٢٥) ط. مؤسسة الرسالة:

(ومن طريقه – أي: الحسن البصري – يتصل الصوفية – زادهم اللَّه شرفًا –

---

(١) ترجمة الزمخشري في خاتمة تفسير «الكشاف» (٤/ ٢٤٨).

والمراد بالبيت عند الشافعي : «التي يجوز نكاحها هي بنت الزنا. وفي ثبوت ذلك عن الشافعي نظر، والله أعلم».

بالإمام عالم الصحابة وباب مدينة العلم علي بن أبي طالب – عليه السلام – وقد ردَّ بعضُ الأئمة سماعه من عليٍّ – عليه السلام–، واعتمد هذا القول أحدُ العلماء فجعله وسيلة في الطعن على ما اعتمده الصوفية لبس الخرقة، مسلسلة إلى عليٍّ – عليه السلام –، على عادته في الاختلاف والتهويل والدعوى بالباطل في كل شيء يرد به على الصوفية. فإن دعواه الاتفاق على القول بعدم سماع الحسن من عليٍّ باطلة مردودة) اهـ.

قال أبو حفص – عفا اللَّه عنه –: يتضح من كلام هذا الْغُمَارِيّ، ما يلي :

١- صوفيته، وقد وضحت من كلامه هذا غاية الوضوح.

٢ـ شيعيته.

٣ـ جهله الفاضح بعلم الحديث، أو تلاعبه بعقول المغفلين. وقد نبهنا على ذلك وسيأتي – إنْ شَاءَ اللَّه – لذلك زيادة بيان.

٤ـ طعنه في علماء المسلمين، إذا خالفوا هواه. فهو ههنا يصف أحد العلماء – كما وصفه هو – بقوله: على عادته في الاختلاق والتهويل والدعوى بالباطل في كل شيء يرد به على الصوفية. فإن دعواه الاتفاق على القول بعدم سماع الحسن من عليّ باطله مردودة.

أقول: هل من هذا صفته يكون عالمًا ؟! ولماذا لم تذكر اسمه حتى يعرفه الناس، أم أنك أخفيت اسمه رياء ومداهنة حتى لا تفتضح بين الناس.

ولكن: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾ [سورة الحج: ٤٦].

ومَن لم يستره الليل لم يستره النهار، ومَن لم ير بالتوبة الجنة، فسيرى بالأبصار

النار، والأمر لِلَّهِ الواحد القهار.

وقد ردَّ عليه في كلمته السابقة (قسمُ التحقيق بمؤسسة الرسالة – والذي يشرف عليه هو الشَّيْخ شعيب الأرنؤوط) بقولهم :

لكن قال الحافظ السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص (٣٣١):

حديث لبس الخرقة الصوفية، وكون الحسن البصري لبسها من عليّ، قال ابن دحية وابن الصلاح: إنه باطل، وكذا قال شيخنا – يعني الحافظ ابن حجر – إنه ليس في شيء من طرقها ما يثبت، ولم يرد في خبر صحيح ولا حسن، ولا ضعيف، أن النَّبيَّ ﷺ ألبس الخرقة على الصورة المتعارفة بين الصوفية لأحدٍ من أصحابه ولا أمر أحدًا من أصحابه يفعل ذلك. وكل ما يروى في ذلك صريحًا فباطل. قال: ثم إن من الكذب المفترى قول من قال: إنَّ عليًا ألبس الخرقة الحسن البصري، فإن أئمة الحديث لم يثبتوا للحسن من عليٍّ سماعًا فضلًا عن أن يلبسه الخرقة، ولم ينفرد شيخنا بهذا، بل سبقه إليه جماعة – حتى من لبسها وألبسها – كالدمياطي، والذهبي، والهكاري، وأبي حيان، والعلائي، ومغلطاي، والقرافي، وابن الملقن، والأبناسي، والبرهان الحلبي، وابن ناصر الدين، وتكلم عليها في جزء منفرد. وكذا أفردها غيره ممن توفي من أصحابنا، وأوضحت ذلك كله مع طرقها في جزء مفرد وفي ضمن غيره من تعاليقي.

فهؤلاء العلماء الأثبات المشهود لهم بالعلم والفضل أقروا ببطلان حديث الخرقة فلا يسع المنصف مهما كان مبلغه من العلم إلَّا أن يقنع بما انتهوا إليه. انتهى كلامهم.

قال أبو حفص – عفا اللَّه عنه –: ألا يحقّ لنا أن نسمي من لم يقتنع بهذا عبدًا

لهواه ؟! وماذا يقول (فضيلة العلامة محدِّث المغرب.....) في هذا الكلام ؟!

قال في ص (٣١) من كتابه «التأنيس»: ثم قال الذهبي – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –:

(ثمت ابن عبد الملك القطيعي ..... وابن أبي نجيح المكي).

قال الْغُمَارِيّ: (قلت: في المدلسين محمد بن عبد الملك الواسطي الكبير، وأشعث بن عبد الملك الحمراني بصري، غير منسوبين إلى القطيعة، فاللَّـهِ أعلم بمراد الذهبي بما ذكره في كلامه.

وعلَّق أصحاب «قسم التحقيق بمؤسسة الرسالة» على هذا بقولهم:

القطيعي تحريف، والصواب: القِبْطي، ولم يتفطن له الشارح، فوقع له هذا الاضطراب الذي تراه. والقبطي هذا هو عبد الملك بن عمير بن سويد الفَرَسي القبطي) اهـ.

قال أبو حفص – عفا اللَّه عنه –: والقِبْطي هذا روي له الجماعة. ولا أدري إذا كان من يدَّعي أنه «فضيلة العلامة محدِّث المغرب... » ويجهل رجلًا من رجال الكتب الستة. ماذا يقال له ؟!

فدعْ عنك الكتابة لست منها ولو سوَّدت وجهك بالمداد

وقال في كتابه السابق ص (٤٥):

وانتقدوا على يزيد بن أبي زياد حديثَ الرايات السود، وهو انتقاد مردود باطل كما بينته في «الإفادة بطرق حديث النظر إلى عليٍّ عبادة».

قال أصحاب «قسم التحقيق بمؤسسة الرسالة»: وهو حديث موضوع كما جزم به غير واحد من الحفاظ كابن الجوزي والذهبي وغيرهما.

انظر التفصيل في «الفوائد المجموعة» ص (٣٥٩) وتعليق المعلّمي عليه.

قال أبو حفص – عفا اللَّه عنه –: ولو ذهبنا نستقصي جهالاته لجاء في مجلد أو مجلدات، فالرجل شعي هالك في التشيع، صوفي متعصب، أشعري جاهل. ثم هو – مع كل ذلك – لا يستحي من تبديع وتجهيل واتهام كل من خالفه. فإنا لِلَّهِ وإنا إليه راجعون.

أقول: فهل هذه الأخطاء بل إن شئتَ فقُل الجهالات التي أتى بِها هذا الْغُمَارِيّ أشنع، أم قول الشَّيْخ الفقي – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –؟!

عوْدٌ على بدء: بقي أن أنبه على قوله: وقد نقل ابن القيم – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – في كتابه «التبيان في أقسام القرآن» الاتفاق على هذا الذي ذكره ابن عباس.

أقول: قد رجعنا إلى كتاب «التبيان» فوجدنا ابن القيم – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – يقول:

أكثر المفسرين من السلف والخلف – بل لا نعرف عن السلف فيه نزاعًا – أنَّ هذا قَسَمٌ من اللَّه بحياة رسوله ﷺ وهذا من أعظم فضائله أن يقسم الرب عز وجل بحياته، وهذه مزية لا تعرف لغيره. ولم يوافق الزمخشري على ذلك فصرف القسم إلى أنه بحياة لوط وأنه من قول الملائكة(١).

أقول: فرقٌ واضح بين كلام ابن القيم، وبين ما حمله الْغُمَارِيّ من قوله: «نقل الاتفاق» واللَّهِ المستعان.

وقبل أن أختم هذا الفصل، أنقل كلمة لأخيه عبد اللَّه قال: (فأفهمتُ بعض

(١) «التبيان في أقسام القرآن» ص (٥٤٧) دار إحياء العلوم.

الطلبة أن هذا من شذوذ الشوكاني – رَحِمَهُ اللَّه – مثل شذوذه بإنكار وجوب خطبة الجمعة.

ثم قال: وأحب أن أنبِّه أولًا: أن خطأ الشوكاني في هذه المسألة وغيرها، لا ينقص قدره ولا يخدش اجتهاده لأن الخطأ ليس بعيب ولا ذَمّ، لكن الذي يعاب أشد العيب، ويذمّ أشد الذمّ ،: هو الإصرار على الخطأ بعد معرفته وقد حصل هذا من بعض الرواة، فذمهم النقاد، وضعفوا روايتهم من أجله. واللَّهِ المسئول أن يلهمنا رشدنا ويوفقنا)[١] .



(١) «القول السديد في حكم اجتماع الجمعة والعيد» ص (٤).

وانظر إلى هذا المبتدع عندما خالف الشوكاني – رحمه الله تعالى – في مسألة ، اتهمه بالشذوذ ، فإلى الله وحده المشتكى !

ثالثًا

موقفه من الشَّيْخ الفاضل أبي بكر الجزائري رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى

قبل أن أنقل كلام الْغُمَارِيّ الموتور، في الشَّيْخ الجزائري، أقول: إن الشَّيْخ الجزائري ـ رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – قد نذر نفسه لخدمة الدعوة الإسلامية والعقيدة السلفية منذ أكثر من ثلاثين عامًا بالمسجد النبوي الشريف، وبمدينة رسول اللَّه ﷺ. ولا نعلم أحدًا اتهمه بالجهل أو البدعة أو الضلال. وإن كنا لا ننفي عنه أو عن غيره من أهل العلم، أن يقعوا في بعض الأخطاء.

ثم يأتي هذا الْغُمَارِيّ المبتدع ليطعن في الشَّيْخ الجزائري، لا لشيء إلَّا لأنه من دعاة التوحيد، والالتزام بعقيدة أهل السنة والجماعة، ونبذ الشرك وعبادة القبور والأضرحة، والتمسح بأعتابها وأخشابها، كما يفعله عباد القبور الآن !

وفي اعتقادنا أن الذي دفع الْغُمَارِيّ لكلامه في الشَّيْخ الجزائري، ما هو إلَّا الحقد الدفين والحسد المتمكن من قلبه على أهل السنة عامة، والجزائري خاصة، لا لشيء إلَّا لأنه أبطل ما جاء به محمد بن علوي المالكي من الخرافات والخزعبلات والشطحات الصوفية الشركية التي لا تروح إلَّا على الجهلة والمجانين !!

قال الْغُمَارِيّ في مقدمته المذكورة ص (ج): (فقد وقفت على كتاب «إعلام النبيل بما في شرح الجزائري من التدليس والتضليل» لفضيلة العالم الجليل!! الشَّيْخ راشد بن إبراهيم المريخي، فوجدته قد أحكم الرد! وأتقن النقض! لتلك الوريقات التافهة التي نشرها وأضاع فيها الوقت والمال أبو بكر الجزائري في

الرد على فضيلة العلامة المطلع المتقن! الشريف الدكتور السيد محمد بن علوي المالكي!) اهـ.

قال أبو حفص – عفا اللَّه عنه –: من عادة أهل البدع أنهم يحاولون إضفاء هالة على أنفسهم عن طريق الألقاب العلمية. فهذا «فضيلة العلامة محدِّث المغرب... »، وذاك «فضيلة العالم الجليل الشَّيْخ... »، وذلك «فضيلة العلامة المطلع المتقن الشريف الدكتور.... ». ولو رحنا نتدبَّر هذه الألقاب ؛ لوجدناها ألقابًا عارية عن مضمونها.

كما ينسب إلى عليٍّ – رضي اللَّه عنه – أنه قال :

ذهب الرجالُ المقتدى بفعالهم والمنكرون لكل أمرٍ منكر
وبقيتُ في خلفٍ يُزين بعضهم بعضًا ليدفع معورٌ عن معور
سلكوا بنيات الطريق فأصبحوا متنكبين عن الطريق الأكبر

ومَنْ هو (فضيلة العالم الجليل الشَّيْخ راشد بن إبراهيم المريخي)؟! نكرةٌ من النكرات. أين مؤلفاته ؟! أين تلاميذه ؟! أين دعوته ؟! حتى يطلق عليه (فضيلة العالم....). أم أنه يشهد مع العروس أمها وجاريتها والماشطة؟!

كذلك قوله: وأتقن النقض لتلك الوريقات التافهة التي نشرها وأضاع فيها الوقت والمال أبو بكر الجزائري في الرد على (فضيلة......محمد بن علوي المالكي).

قال أبو حفص – عفا اللَّه عنه –: أتدري أخي – عافاك اللَّه من أهل الأهواء والبدع – ما هذه الوريقات التافهة التي....إنها في شرح آية: ﴿ **وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا** ﴾ [سورة الأعراف : ٥٦].

ومع ذلك يصفها هذا الْغُمَارِيّ – عامله اللَّه بعدله – بأنها تافهة، فإنَّا لِلَّـهِ وإنَّـا إليه راجعون.

ونحن نتحدى هذا الْغُمَارِيّ، أنْ يأتي بخطأ واحـد أو مخالفـة واحـدة لمـنهج السلف الصالح وقع فيها الجزائري في كتابه هذا، أما منهج عُبَّاد القبـور المرتزقـة الذين يأكلون أموال الناس بالباطل فلا شأن لهم ولا قيمة.

وهذا المالكي الذي اغتاظ من أجله هذا الْغُمَارِيّ الموتور، حكم عليه علمـاء المسلمين المعتبرين بالبدعة والضـلال، كمـا هـو مرقـوم في كتـاب «حـوار مـع المالكي» للشيخ ابن منيع.

ولولا ضيق الوقت وإرادة الاختصار لفصَّلنا في ذلك تفصيلًا، ولكن هذا ليس مجاله.

وإنِّي لأنصح إخواني بمراجعـة كتـاب الجزائـري، وكـذلك كتـاب المـالكي ليعرفوا مَنْ هو المبتدع الجاهل الضال! وإنِّي لأتمثل بالمثل المشـهور: (رَمَتْنِـي بدائها وانسلت).

وقال في مقدمته ص (ز): « والذي يحل حبوتك عجبًـا هـو أن الجزائـري قـد شاب وشاخ وهرم وهو يجهل أن تكفير المسـلم الـذي يقـول (لا إلـه إلا اللَّـهُ) وإخراجه عن زمرة أهل الإيمان لا يجوز عند العلماء قاطبة، لا فرق في ذلك بـين أهل المشرق والمغرب منهم المتقدم والمتأخر إلَّا إذا ارتكب أمرًا مجمعًا عليـه بين أهل الإسلام بأنـه كفـر وفاعلـه مرتـد مـارق، ودلَّـت قواطـع النصـوص لا ظاهرها الذي يحتمل التأويل بأنه خارج عن الملَّة. وفي غير هـذا لا يجـوز رمـي المسلم بالكفر وإخراجه عن زمرة أهل لا إله إلا اللَّهُ، ومن يفعل ذلك يكون هـو

الكافر في الحقيقة الضال في الواقع، ونفس الأمر كما دلَّت على ذلك النصوص المتواترة في السنة» اهـ.

قال أبو حفص – عفا اللَّه عنه -: عظَّم اللَّه أجرنا فيك يا غماري، وأحسن اللَّه عزاءنا.

وأنا لا أدري هل الرجل ما زال في دائرة العقلاء ؟! أم أنه – لشدة حقده وحسده – حدث لعقله شيء. فهو في فقرة واحدة ؛ ينقض في آخرها، ما قرره في أولها. فهو في أول الفقرة يدَّعي الإجماع على عدم جواز تكفير الذي يقول (لا إله إلَّا اللَّه) مجرد قول! إلَّا إذا ارتكب أمرًا مجمعًا عليه تدل عليه قواطع النصوص!!.

فهل يا (فضيلة العلامة محدِّث المغرب..) من كفَّر مسلمًا متأولًا يُعَدُّ كافرًا؟

لو أنك اطلعت على أصغر متْنٍ في عقيدة أهل السنة والجماعة لعلمت أن هذا الكفر هو الذي يُطلق عليه أهل السنة كفرٌ دون كفر. بل في عقيدة أهل السنة أنَّ من كفَّر مسلمًا أو نفَّقه على سبيل التأويل وكان من أهل الاجتهاد لم تلزمه عقوبة. كما قال الخطابي في « معالم السنن» (٢/ ٢٧٥ تحقيق شيخ شيوخنا محمد راغب الطباخ). والدليل على ذلك: حادثة حاطب المشهورة وقول عمر – رضي اللَّه عنه – فيها: «يَا رَسُولَ اللَّهِ دَعْنِي أَضْرِبُ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ»(١).

(١) أخرجه البخاري (٣٠٠٧، ٣٠٨١، ٣٩٨٣، ٤٢٧٤، ٤٨٩٠، ٦٢٥٩، ٦٩٣٩)، ومسلم (٢٤٩٤)، وأبو داود (٢٦٥٠)، والترمذي (٣٣٠٥)، وأحمد (٦٠٠، ٨٢٧ شاكر)، والحميدي (٤٩)، وأبو يعلى (٣٩٦)، وابن حبان (٦٤٩٩، ٧١١٩). وغيرهم من حديث عليٍّ -رضي الله عنه-.

وكذلك قولُ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ – في حادثة الإفْك المشهورة-: « إِنَّكَ مُنَافِقٌ تُجَادِلُ عَنِ الْمُنَافِقِينَ »(١).

ولم يقل واحد من علماء المسلمين سلفًا وخلفًا بتكفير واحد من هؤلاء.

ولو رجعنا إلى كتب الفقه «كتاب الردة» لعلمنا كذب الرجل وتحريفه للكلم عن مواضعه. ولولا ضيق المقام لناقشنا هذا المحرِّف للكلم عن مواضعه ولكني لا أذكر في الرد عليه إلَّا تعليقات من رأس القلم.

والجزائري – والحمد لِلَّهِ – لا يجهل ذلك، ولم نسمع أنه كفَّر مسلمًا. وأيضًا – يا غماري – ليس كل من قال لا إلَه إلَّا اللَّه كان مسلمًا خالصًا، ولو فعل ما فعل، وإلَّا يلزمك أن تقول بإسلام عبدِ اللَّه بن أبيّ بن سلول. وهذا أيضًا يدل على أن الرجل يعتقد عقيدة الْمُرْجِئَة، إلَّا فيما يخالف هواه.

فإن كنتت لا تدري.........   وإن كنت تدري..............

ثم قال ص(ط) :

(فكيف يكفِّر الجزائري – وهو يزعم أنه مرشد للناس يعلّمهم ما خفي عليهم من أمور دينهم – مسلمًا مؤمنًا ولد من أبوين مسلمين يصلي الخمس مع جماعة المؤمنين؟ وهذا وحده كافٍ في إثبات إيمانه باللَّـهِ ورسوله، كما قال رسول اللَّه ﷺ: « مَنْ رَأَيتُمُوه يَشْهدُ الْمَسَاجِدَ فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ ». ويصوم ويحج، بأمر لم يقل أحد من الأئمة إنه فسق أو معصية فضلًا عن أنه كفر. فهذا هو

(١) أخرجه البخاري (٢٦٦١، ٤١٤١، ٤٧٥٠)، ومسلم (٢٧٧٠)، والنسائي في «عشرة النساء» (٤٥)، وأحمد (٦ / ١٩٤-١٩٧)، وأبو يعلى (٤٩٢٧، ٤٩٣٣)، وابن حبان (٤٢١٢، ٧٠٩٩)، من حديث عائشة – رضي الله عنها-.

التهور يا من يدَّعي العلم! وما هذا البعد عن اتِّباع السُّنة المحمدية ومخالفتها في أهم قواعدها وأعظم أصولها ؟! ولكن الجهل يفعل بصاحبه كل ما يخرجه عن دائرة العقلاء الذين يلتفت إلى قولهم وهو يظن مع ذلك أنه محسن) اهـ.

قال أبو حفص – عفا اللَّه عنه-: لن أرد عليه إلَّا في جزئية واحدة – طلبًا للاختصار- ومنها يتبين لنا كيف يتلاعب الرجل بدين اللَّهِ، وهو قوله بأمر لم يقل أحد من الأئمة إنه فسق أو معصية – فضلًا عن أنه كفر.

أقول: وهذا من أكاذيب الرجل، فلم يختلف العلماء سلفًا وخلفًا في تكفير عُبَّاد القبور، وكذلك لم يختلفوا في تكفير من ادَّعى علم الغيب، أو ادَّعى أن رسول اللَّه ﷺ يعلم الغيب الذي حجبه اللَّه عنه. ولذلك أراد الْغُمَارِيّ أن يلبّس على القارئ فلم يذكر ما هو الأمر الذي لم يقل أحد من الأئمة إنه فسق... ولا أدري من هم الأئمة الذين قصدهم ؟! لعلهم أئمة الكفر والضلال من أمثال إبليس وفرعون وأبي جهل وأبي لهب والجهم بن صفوان وابن عربي الحاتمي الطائي صاحب «فصوص الحكم»، و «الفتوحات المكية»، أمَّا أئمة الإسلام فنتحداه أن يذكر لنا واحدًا منهم قال بقوله الباطل هذا!! ودون إثبات ذلك خرط القتاد! واللَّهُ المستعان.

وهكذا.. تكون الأمانة العلمية عند (فضيلة العلامة محدث المغرب...).

أما باقي هرائه هو ومن على شاكلته، فقد كفانا الردّ عليهم الشَّيْخ الجزائري – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – في كتابه « وجاءوا يركضون» فارجع إليه غير مأمور.

وأما حديث: « مَنْ رَأَيتُمُوه يَشْهدُ الْمَسَاجِدَ ... » فسنذكره في فصل آخر إن شاء اللَّهُ.

ولكن هل الجزائري جاهل أو متهور أو جاء بما يخرجه عن دائرة العقلاء ؟! أترك الإجابة للقاريء اللبيب. ولكني أزيد فأقول: إن هذا الاتهام ساقط كسقوط صاحبه كضرطة عير في فلاة !

ثم قال الْغُمَارِيّ أيضًا ص (ط): (تلك الخزعبلات الجزائرية التي إن دلَّت على شيء فإنما تدل على ضعف النظر وقلة التبصر في الحكم على الأمور بميزان الشرع الذي إن ابتعد عنه الإنسان ضل وغوى وخرج عن سبيل المؤمنين في اتباع الهوى والغرض).

قال أبو حفص – عفا اللَّه عنه –: وهذه شنشنة نعرفها من أخزم. وإن هذا الكلام الذي تفوَّه به إذا دلَّ فإنما يدل على أن الحقد قدْ هتك حجاب قلبه. ولقد قفَّ شعري لكلمته (تلك الخزعبلات).

فهذه (الخزعبلات الجزائرية) كما يسميها هذا الرجل، ما هي إلَّا آيات من القرآن الكريم ومن الأحاديث الشريفة، وكلام السلف الصالح من الصحابة وغيرهم. وليس في رسالة الجزائري غير هذا، فإلى اللَّه وحده المشتكى مِن رجل يزعم أنه (فضيلة العلَّامة محدث المغرب...).

ثم يقول على كتاب مملوء بالآيات والأحاديث وآثار السلف: خزعبلات.

وهكذا يكون تقدير الشرع والدين عند (فضيلة العلامة محدث المغرب...).

ثم قال – فضَّ اللَّه فاه – عن الجزائري وعلماء الحجاز: (هؤلاء الذين لا يحدِّثون إلَّا بما يظلم القلوب ويطمس معالم الإيمان ويلقي الشحناء والخصام بين المسلمين)اهـ.

أقول: صدق الرسول ﷺ عندما قال: « أَخْوَفُ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي كُلُّ

مُنَافِقٍ عَلِيمِ اللِّسَانِ»(١).

فيا هذا، إنَّ أهل الحجاز لا يحدّثون بما يظلم القلوب، وإنما بما ينير القلوب إلَّا القلوب المختوم عليها التي ترفض الحق، وتأبى إلَّا أن تخالفه، فإنها تنظر إليهم بعين الحسد والغيظ لما نفع اللَّه بهم.

ومَنْ يك ذا فمٍ مٍّ مريضٍ يجِدْ مرًا به الماء الزلالا

ولا بأس من أن أنقل بعضًا من كلام المالكي وبعضًا من ردِّ الشَّيْخ الجزائري عليه، ليرى المسلم من الضَّال المبتدع الذي فسد عقله؟! وليرى كذلك مدى عداء هذا الرجل لأهل السنة والجماعة وحقده عليهم، كما قلناه آنفًا.

من ذلك: قول المالكي في كتابه «الذخائر المحمدية»: «إن الخلق خلقوا لأجل محمد، وأنَّ محمدًا له علم شامل بعلم الروح والأمور الخمسة التي اختص اللَّه تَعَالَى بعلمها وأن له مقاليد السموات والأرض، وأنَّ له من الإقطاع في الجنة، وأنه نورٌ لا ظلَّ له في شمس ولا قمر، وأنه حتى الآن تعرض عليه أعمال أمته، ويُصلِّي في قبره بأذان وإقامة، ويصوم ويحج... »(٢).اهـ.

---

(١) (صحيح) أخرجه البزار (١٧٠)، وابن حبان (٨٠)، و الطبراني (١٨/ ٢٣٧ رقم ٥٩٣)، من حديث عمران بن حصين – رضي الله عنهما.

وأخرجه أحمد (١٤٣، ٣١٠ شاكر)، والبزار (١٦٨، ١٦٩ كشف الأستار)، عن عمر – رضي الله عنه – مرفوعًا، به.

(٢) حوار مع المالكي ص (١٨٦) للشيخ ابن منيع. وقد حاول الدفاع – بالباطل – عن المالكي المدعو: يوسف الرفاعي في كتابه «الرد المحكم المنيع» ص (١٩) وما بعدها. وإن شئتَ فسمِّ كتابه: «الجهل المطبق اللعين»!

أقول: لم يبق لهذا المالكي الضال إلَّا أنْ يقول: إن محمدًا ﷺ هو اللَّه عز وجل أو يقول: لا إله إلَّا محمد! وماذا أبقى هذا الضال لِلَّهِ رب العالمين ؟! إن هذا الكلام لا نكاد نصدق أن يكتبه عاميّ جاهل فضلًا عن مبتديء في طلب العلم، فضلًا عمَّن يُزعم فيه أنه (فضيلة العلامة المتقن المطلع الشريف الدكتور السيد....).

وهل يوافق على هذا الكلام – فضلًا عن الدفاع عنه – إلَّا جاهل أحمق، أو معاند خبيث، أو ملحد مارق. يا أيها القوم أين أنتم من قول الحق جل وعلا: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [سورة الأنعام : ٥٩]. وقول النَّبيِّ ﷺ كما جاء في القرآن: ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ﴾ [سورة الأعراف : ١٨٨].

وروى البخاري في صحيحه رقم (٤٦٢٧)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِاللَّهِ، قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَفَاتِحُ الغَيْبِ خَمْسٌ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾ [سورة لقمان: ٣٤].

وقال البخاري رقم (٧٣٧٩): حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلاَلٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّه بْنُ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ – رَضِيَ اللَّه عَنْهُمَا–، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَفَاتِيحُ الغَيْبِ خَمْسٌ، لاَ يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ: لاَ يَعْلَمُ مَا تَغِيضُ الأَرْحَامُ إِلَّا اللَّهُ، وَلاَ يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ إِلَّا اللَّهُ، وَلاَ يَعْلَمُ مَتَى يَأْتِي المَطَرُ أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ، وَلاَ تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِلَّا اللَّهُ، وَلاَ يَعْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا اللَّه».

وقال البخاري رقم (٢٦٣٨): حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ سَالِمٌ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّه بْنَ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّه عَنْهُمَا- يَقُولُ: انْطَلَقَ رَسُولُ اللَّه ﷺ وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ الأَنْصَارِيُّ يَؤُمَّانِ النَّخْلَ الَّتِي فِيهَا ابْنُ صَيَّادٍ، حَتَّى إِذَا دَخَلَ رَسُولُ اللَّه ﷺ طَفِقَ رَسُولُ اللَّه ﷺ يَتَّقِي بِجُذُوعِ النَّخْلِ، وَهُوَ يَخْتِلُ أَنْ يَسْمَعَ مِنْ ابْنِ صَيَّادٍ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ، وَابْنُ صَيَّادٍ مُضْطَجِعٌ عَلَى فِرَاشِهِ فِي قَطِيفَةٍ لَهُ فِيهَا رَمْرَمَةٌ - أَوْ زَمْزَمَةٌ - فَرَأَتْ أُمُّ ابْنِ صَيَّادٍ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَتَّقِي بِجُذُوعِ النَّخْلِ، فَقَالَتْ لِابْنِ صَيَّادٍ ؛ أَيْ صَافِ، هَذَا مُحَمَّدٌ. فَتَنَاهَى ابْنُ صَيَّادٍ. قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «لَوْ تَرَكَتْهُ بَيَّنَ».

فالنبيُّ ﷺ لم يعلم ما تكلَّم به ابن صيَّاد ؛ وإلَّا فلماذا يتقي بجذوع النخل؟! ولماذا قال: لو تركته بيَّن؟! ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [سورة الحج : ٤٦].

قال الإمام مسلم في صحيحه رقم (٥٢٧): وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ، وَأَبُو بَكْرٍ ابْنَا أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعًا عَنْ جَرِيرٍ . قَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ [رضي الله عنه]: صَلَّى رَسُولُ اللَّه ﷺ (قَالَ إِبْرَاهِيمُ: زَادَ أَوْ نَقَصَ) فَلَمَّا سَلَّمَ، قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَحَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ ؟! قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟!» قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَثَنَى رِجْلَيْهِ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ. ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: « إِنَّهُ لَوْ حَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ أَنْبَأْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي، وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ، فَلْيُتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ».

بعد هـذه الأدلـة القطعيـة – في عـدم علـم النَّبِـيِّ ﷺ الغيـب- يجـيء هـذا المالكيُّ الضالُّ فيقول: إنَّ النَّبيَّ ﷺ يعلم الروح والأمور الخمسة!.

فيا أيها الْغُمَارِيّ، من نصدق ؟!

أنصدِّق ربَّ العزة – سبحانه – والنَّبيَّ ﷺ أم مالكيّك الضال الذي أتى بما يخالف الكتاب والسُّنة يقينًا، بل وخالف أصلًا عظيمًا مِن أصول العقيدة الإسلامية، بل هو من المعلوم من الدين بالضرورة. وهذا أمرٌ لا يختلف فيه اثنان؛ بل لا ينتطح فيه عنزان !!!

ثم يأتي هذا الْغُمَارِيّ الضَّالُّ فيمتعض من ردِّ أهل العلم والجزائري على كفريات هذا المالكي متناسيًا هذه الأدلة القطعية – وغيرها كثير- ويهاجم الشَّيْخ الجزائري متهمًا إياه بالبدعة والجهل والضلال. وقد ظهر وللَّـهِ الحمد والمنَّة – من هو المبتدع الضال الجاهل فاسد العقل.

وقد أبنتُ العوار، وأزحت الستار، ومن لم يستره الليل لم يستره النهار، ومن لم ير الجنة بالتوبة والطاعة، فسيرى النار بالأبصار، في يوم لا ينفع فيه الأخلاء الأشرار، والأمر للَّهِ الواحد القهار.

وقبل أن أختم هذا الباب، أشير إلى بعض ألفاظه التي يطلقها على علماء السلف وقد ذكرت هذا؛ لأنه ينكر على الشَّيْخ الْألْبَانِيّ مثل هذه الألفاظ، ثم يستخدمها هو. فكأنه يكيل بكيلين، ويزن بميزانين، ويلعب على الحبلين!

قال في ص (٢٤) من جزئه «بيان نكث الناكث»: وكذلك ناقض الذهبي نفسه، حيث قال: مع روايتهم لحديثه في الأبواب....إلخ.

أقول: الذهبي لم يناقض نفسه كما سيأتي، لكن اتباع الهوى يفعل بصاحبه أكثر

من ذلك.

قال في كتابه «التأنيس شرح منظومة الذهبي في التدليس» ص (٧٠): وهذا وَهْمٌ من الحافظ – أي: ابن حجر–.

وقال في «التأنيس» ص (٧٢): وقد وهم ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ.

ثم قال: وقد تبع ابن حزم في هذا الوهم الساجيّ في كتاب «الضعفاء» له، كما بين ذلك الحافظ ابن القطان الفاسي. انظر: «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر.

ويقول في ص (٦٧): وقع من الذهبي –رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – تضارب في القول وتناقض في الحكم على حديث ابن إسحاق.

وقال في «التأنيس» ص (٢٥، ٢٦): وقد ردَّ بعض الأئمة سماعه (أي الحسن) من عليٍّ – عليه السلام – واعتمد هذا القول أحد العلماء فجعله وسيلة في الطعن على ما اعتمده الصوفية من لبس الخرقة، مسلسلة إلى عليّ – عليه السلام – على عادته في الاختلاف والتهويل والدعوى بالباطل في كل شيء يرد به على الصوفية. فإن دعواه الاتفاق على القول بعدم سماع الحسن من عليٍّ باطلة مردودة.

قال أبو حفص – عفا اللَّه عنه –: وقد ذكرتُ ردّ «قسم التحقيق بمؤسسة الرسالة » على هذا الهراء. فلا نطيل بتكراره. واللَّهُ المستعان.

ثم وجدت كلامًا لأخينا عليّ بن حسن الحلبي– رَحِمَه اللَّه تَعَالَى – وهذا نصّه:

قال عبدُ اللَّه الْغُمَارِيّ في تعليقه على «المقاصد الحسنة» ص (٣٧٥). بعد أن

أورد حديث « مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ الْمَطَرِ ... (١) » عن عليٍّ (وفيه إثبات سماع الحسن البصري من عليٍّ – عليه السلام –). وهو مناقضة صريحة لما سطَّره بيمينه في «الحاوي» ص (٧٣ – ٧٤)، حيث قال مُعِلًّا حديثًا بتدليس خارجة: (... على أنَّ خَارِجَةَ لم يتقن التدليس في هذا السند حتى يروج، بل أتى فيه بما لا يخفى على صغار طلبة هذا العلم الشريف. ذلك أنه جعل الحديث من رواية الحسن البصري عن عليٍّ – عليه السلام – مع أن أهل الحديث لا يثبتون له سماعًا من عليٍّ، كما قال الحافظ الجزري في «ثبته» وممَّن ذكره من المتقدمين أبو عيسى الترمذي في كتاب الحدود من «جامعه»).

ثم قال ص (٧٥): (إن الحسن البصري لا يثبت له سماع من عليٍّ – عليه السلام – وإنَّما رآه فقط، بهذا قال حفاظ الحديث ونقاده، حتى يكاد يكون مجمعًا عليه بينهم، بل حكى بعض الحفاظ الإجماع عليه، ولكنه لا يصح لما سيأتي، وهذه أسماء من حضرنا من الحفاظ الذين أنكروا سماع الحسن: أبو زرعة الرازي، ويحيى بن معين...فساق أسماء أكثر من عشرين عالمًا)(٢).

قلت: وقد سقتُ هذا الكلام ؛ لأبيِّن اضطراب عبدالِلَّهِ الْغُمَارِيّ مع نفسه، وكذلك ردّه على أخيه عبد العزيز في مسألة سماع الحسنِ مِنْ عليٍّ رضي الله عنه، بما لا يدع مجالًا للشك. وبهذا يكون الْغُمَارِيّ قد ردّ على الْغُمَارِيّ. واللَّهُ المستعان.

---

(١) **(صحيح بمجموع طرقه)** خرجه الألباني في «السلسلة الصحيحة » رقم (٢٢٨٦) من حديث أنس، وعمار بن ياسر، وعبد الله بن عمر، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهم .

(٢) «كشف المتواري من تلبيسات الغماري» ص (٢٣ – ٢٤).

الباب الثالث

أقوال العلماء الثقات في الحارث الأعور

أولًا: أقوال الأئمة والعلماء السابقين في تضعيف الحارث.

ثانيًا: أقوال علماء وأفاضل هذا العصر في تضعيفه.

ثالثًا: شبهات حول تضعيف الحارث والرد عليها.

مقدمة

قبل أن أنقل كلام أهل العلم وتضعيفهم للحارث الأعور، بل اتهامهم له بالكذب.

أقول: إذا كنت لا تعرف التدليس والتلبيس، والكذب والدجل، والافتراء والحسد والجهل و التعالم بالباطل، والحمق والتغفيل، والتعصب المقيت.

أقول: إذا كنت لا تعرف هذا وأردت أن تعرفه فاقرأ للغماري، تجد العجب العجاب، والجهل الفاضح، والعصبية المطبقة، والتطاول على علماء السنة العاملين كما بيناه آنفًا. وقد يتعجب البعض من قوْلي هذا، ولكن لن يلبثوا إلَّا قليلًا حتى يزول عجبهم، عندما يعلمون أن الرجل ألَّف كتابين في توثيق الحارث ابن عبد اللَّه الأعور الشيعي المتهم بالكذب، ثم يذهب إلى أنه ثقة مطلقًا، ضاربًا بكلام الأئمة والعلماء عرض الحائط. ودون ما قاله خرط القتاد:

(ونحن لا ندعى العصمة في أئمة الجرح والتعديل، ولكن هم أكثر الناس صوابًا، وأندرهم خطأً، وأشدهم إنصافًا، وأبعدهم عن التحامل. وإذا اتفقوا على تعديل أو جرحٍ، فتمسك به واعضضْ عليه بناجذيْك، ولا تتجاوزه، فتندم. ومن شذَّ منهم فلا عبرة به، فخل عنك العناء، وأعط القوس باريها، فو اللَّه لولا الحفاظ الأكابر، لخطبت الزنادقة على المنابر، ولئن خطب خاطب من أهلِ البِدَع، فإنما هو بسيف الإسلام وبلسان الشريعة، وبجاه السُّنة وبإظهار متابعة ما جاء به الرسول ﷺ فنعوذ باللَّهِ من الخذلان)[١].

---

(١) «سير أعلام النبلاء » لشيخ الإسلام الذهبي (١١/ ٨٢).

● وإليك ما قاله أئمة الجرح والتعديل والعلماء الثقات في الحارث الأعور:

١ – الإمام علامة عصره أبو عمرو عامر بن شرحيل الهمْداني المعروف بالشَّعْبِيّ. الثقة المشهور الفقيه الفاضل– رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –.

قال مكحول– رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –: ما رأيت أفقه منه. أخرج الجماعة حديثه.

قال البخاري – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –: قال أبو أسامة حدثنا مفضل عن مغيرة قال: سمعت الشَّعْبِيّ. قال: حدثنا الحارث الأعور، وأشهد أنه أحد الكذابين(١).

وقال – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –: قال الشَّعْبِيّ: حَدَّثَنِي الْحَارِثُ وكان كذابًا(٢).

وقال عبدُ اللَّه بن أحْمد: حدثني أبي، قال: حَدَّثَنَا حجاج، قال: أخبرنا شعبة، عن المغيرة، قال: سمعت الشَّعْبِيّ يقول: حَدَّثَنِي الْحَارِثُ وأشهد أنه كان من أحد الكذابين(٣).

وقال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قال: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنِ الشَّعْبِيّ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَارِث الْأعْوَر الْهَمْدَانِيُّ، وَكَانَ كَذَّابًا.

حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ اللَّه بْنُ بَرَّادٍ الْأَشْعَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ مُفَضَّلٍ، عَنْ

(١) «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٧٣). وانظر: «الجامع في العلل ومعرفة الرجال» (١/ ١٠٤رقم ١٠٤)، و «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ١٧٣).

(٢) «التاريخ الصغير» ص (٧٩) ط. المكتبة الأثرية– باكستان. والإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي ص (٥٥٢)

(٣) «الجامع في العلل ومعرفة الرجال» (١/ ١٨٣ رقم١٠٦٦)، و«العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٤٩٥).

مُغِيرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيّ، يَقُولُ: حَدَّثَنِي الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ، وَهُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ(١).

قلت: وهذه أسانيد صحيحة عن الشَّعْبِيّ، ثابتة لا تقبل النقاش والجدل.

٢- الإمام الحافظ فقيه العراق إبراهيم بن يزيد النخعي. - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى - أخرج له الجماعة.

قال البخاري - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -: حدثنا أحمد بن يونس قال حدثنا زائدة، عن مغيرة، عن إبراهيم أنه اتهم الحارث(٢).

وقال مسلم حَدَّثَنِي حَجَّاجٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، وَالْمُغِيرَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، «أَنَّ الْحَارِثَ اتُّهِمَ»(٣).

وقال العجلي: حدثني هاشم العرفطي قال أنبأنا زائدة، عن مغيرة، عن إبراهيم قال: كان الحارث متهمًا (في التشيع)(٤).

٣- مرَّة الطيب بن شراحيل الهمداني المخضرم كبير الشأن، الثقة العابد. - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى - أخرج الجماعة حديثه.

قال مسلم: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ حَمْزَةَ الزَّيَّاتِ، قَالَ: سَمِعَ مُرَّةُ الْهَمْدَانِيُّ، مِنَ الْحَارِثِ شَيْئًا، فَقَالَ لَهُ: «اقْعُدْ بِالْبَابِ»، قَالَ: فَدَخَلَ مُرَّةُ،

---

(١) «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ١٩)، وانظر: «الضعفاء الكبير» للعقيلي رقم (٢٥٧).

(٢) «التاريخ الصغير» ص (٧٩).

(٣) «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ١٩).

(٤) «تاريخ الثقات بترتيب الهيثمي» ص (١٠٣ رقم ٢٣٣).

وَأَخَذَ سَيْفَهُ، قَالَ: وَأَحَسَّ الْحَارِثُ بِالشَّرِّ، فَذَهَبَ(١).

٤- أبو إسحاق السبيعي عمرو بن عبد اللَّـه الهمْـداني الكـوفي الحـافظ شـيخ الكوفة وعالمها ومحدّثها الثقة المكثـر العابـد. – رَحِمَـهُ اللَّـه تَعَـالَى - أخـرج الجماعة حديثه.

قال الحافظ ابن عدي – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-: حـدثنا يوسـف بـن إبـراهيم بـن يوسف البلخيّ، قال: حدثنا أبو سعيد الأشج، حدثنا أبو معاوية، عن محمـد بـن شبيب، عن أبي إسحاق قال: زعم الحارث وكان كذوبًا(٢).

٥- شعبة بن الحجاج أبو بسطام العتكي. أميـر المـؤمنين في الحـديث، وأول من فتش بالعراق عن الرجال، وذبَّ عن السـنة. – رَحِمَـهُ اللَّـه تَعَـالَى - أخـرج الجماعة حديثه.

قال البخاري – رَحِمَهُ اللَّـه تَعَـالَى -: قـال شـعبة لم يسـمع أبـو إسـحاق مـن الحارث إلَّا أربعة(٣).

٦- سفيان بن سعيد الثوري أبو عبد اللَّهِ. الثقة الحافظ، الفقيه العابـد، الإمـام الحجة، قال فيه الذهبي: شيخ الإسلام، إمام الحفاظ، سيِّد العلمـاء العـاملين في زمانه، – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى - أخرج الجماعة حديثه.

---

(١) «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ١٩)، و «الكامل» لابن عدي (٢/ ٦٠٥).

(٢) «الكامل» لابن عدي (٢/ ٦٠٤)، و«تهذيب الكمال» (٥/ ٢٤٧)، وفيه: «وكان كذَّابًا».

(٣) «التاريخ الصـغير» ص (٧٩)، وانظـر: «الكامـل» لابـن عـدي (٢/ ٦٠٤)، و«تهـذيب الكمال» (٥/ ٢٤٥).

قال علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: قال سفيان: كنا نعرف فضل حديث عاصم على الحارث(١).

وكذا قال أحمد وابن معين، ومحمد بن عبد اللَّه بن عمار.

وقد قال الحافظ في «التقريب»: عاصم بن ضمرة، صدوق.

٧- جرير بن عبد الحميد الضبي. الإمام الثقة قاضي الريِّ. -رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى - أخرج حديثه الجماعة.

قال يوسف بن موسى (القطان) عن جرير: كان الحارث زَيْفًا(٢).

٨- المغيرة بن مِقْسم الضَّبي. الإمام الثقة. -رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى - أخرج الجماعة حديثه.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ بنُ عَيَّاشٍ، عَنْ مُغِيْرَةَ، قَالَ: لَمْ يَكنِ الحَارِثُ يُصَدَّقُ عَنْ عَلِيٍّ فِي الحَدِيْثِ(٣).

٩- أبو بكر بن عياش الكوفي المقرئ. الثقة الإمام العابد- رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- أخرج حديثه الجماعة.

قَال أبوبكر بْنُ أَبي خيثمة: قال أَبُو بَكْرِ بْنُ عياش: لم يكن الحارث بأرضاهم،

(١) «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٤٥)، و«التاريخ الكبير» (٦/ ٣٨٢)، و«الكامل» (٢/ ٦٠٤). وانظر: «تهذيب الكمال» (١٣/ ٤٩٧)، و«الجامع في معرفة العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ١٦٨)، عن ابن خلاد، عن يحيى، به.

(٢) «تهذيب الكمال» (٥/ ٢٤٧). وانظر: «سير أعلام النبلاء» (٤/ ١٥٤).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ١٥٤).

كَانَ غيره أرضى منه، وكانوا يقولون: إنه صاحب كتب كذاب(١) .

١٠- الإمام الكبير، والجهبِذ النحرير. والناقد البصير المتفق على إمامته وجلالته يحيى بن سعيد القطان - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -.

١١- الإمام الكبير، والجهبذ القدير. والناقد المنقطع النظير المتفق على إمامته وفضله. عبد الرحمن بن مهدي - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -.

قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه.

قال بندار: أخذ يحيى، وعبد الرحمن القلمَ من يدي، فضربا على نحو أربعين حديثًا من حديث الحارث عن عليّ(٢) .

١٢- العالم الرباني والصديق الثاني: أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ الشيباني إمام أهل السنة والجماعة - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -.

نقل أقوال الشَّعْبِيّ وأبي بكر وسفيان الثوري ولم يتعقبها بشيء(٣) .

بل لما سأله ابنه عبد اللَّه عن الحارث الأعور، وهُبَيْرة بن يَرِيم ؟ قال: هُبَيرة ابن يَرِيم أحب إلينا من الحارث(٤) .

---

(١) «تهذيب الكمال» (٥/ ٢٤٧).

(٢) «الضعفاء الكبير»، للعقيلي(رقم٢٥٧)، و«تهذيب الكمال» (٥/ ٢٤٨). وقد تصحف القلم فيه إلى العِلْم وقد خفي ذلك على محققه الفاضل، ففسّره بالحديث. والصواب ما أثبتناه.

(٣) «الجامع في معرفة العلل ومعرفة الرجال» (١/ ١٠٤، ١٨٣، ٢٦٦، ٢/ ١٦٨). وكتاب «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ١٦٨).

(٤) «الجامع في معرفة العلل ومعرفة الرجال» (١/ ١٢٧). وانظر أيضًا في تكذيبه : كتاب «العلل ومعرفة الرجال»، تحقيق وصي الله عباس (رقم٩٩٠، ١١٤٨).

مع أن هُبَيْرة متكلم فيـه، وهـو إلى الضـعف أقـرب. راجـع في ذلـك (تهـذيب التهذيب).

١٣- عليُّ بن عبد اللَّه المديني. إمام الأئمة في العلل -رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-.

والذي قال فيه البخاري: ما استصغرت نفسي بين يدي أحدٍ إلَّا بين يدي عـلي ابن المديني.

قال أبو إسحاق الجوزجاني: سألت عليًّا -يعني ابـن المـديني- عـن عاصـم والحارث ؟ فقال لي: يا أبا إسحاق، مثلك يسأل عن هذا ؟! الحارث كذَّاب(١).

١٤- محمد بن إسماعيل. أبو عبد اللَّه البخاري، جبل الحفظ، وإمـام الـدنيا، ثقة الحديث، صاحب أصح كتاب بعد كتاب اللَّه عز وجل -رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-

نقل تكذيب الشَّعْبِيّ وإبراهيم للحارث، ولم يتعقبه بشيء(٢).

بل ذكره في الضعفاء الصغير ترجمة رقم (٦٠): وقال: قال ابن يونس عن زائدة عن مغيرة عن إبراهيم أنه اتهم الحارث.

١٥- مسلم بن الحجاج، أبو الحسين القشيري النيسـابوري، الحـافظ الإمـام الثقة، صاحب الصحيح -رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-.

قال بعد أن ذكر تكذيب الشَّـعْبِيّ وإبـراهيم وغيرهمـا للحـارث، وكـلام أهـل العلم في غيره:

---

(١) «أحوال الرجال» رقـم (١١).وانظـر: «الكامـل» (٢/ ٦٠٤)، و«سـير أعـلام النـبلاء» (٤/ ١٥٣).

(٢) «التاريخ الصغير» ص (٧٩) ط. المكتبة الأثرية-باكستان.

وَأَشْبَاهُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مُتَّهَمِي رُوَاةِ الْحَدِيثِ، وَإِخْبَارِهِمْ عَنْ مَعَايِبِهِمْ كَثِيرٌ، يَطُولُ الْكِتَابُ بِذِكْرِهِ عَلَى اسْتِقْصَائِهِ، وَفِيمَا ذَكَرْنَا كِفَايَةٌ لِمَنْ تَفَهَّمَ وَعَقَلَ مَذْهَبَ الْقَوْمِ فِيمَا قَالُوا مِنْ ذَلِكَ وَبَيَّنُوا[١].

قلتُ: ويفهم من كلام الإمام مسلم أن الحارث عنده من متهمي رواة الحديث.

وهذا واضح جليّ لمن لم يعم اللَّه بصره وبصيرته.

١٦ – أبو خيثمة زهير بن حرب. الإمام الثقة الثبت، شيخ البخاري ومسلم، – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –. روى عنه مسلم أكثر من ألف حديث. أخرج حديثه الجماعة إلا الترمذي.

قال أبو بكر بن أبي خَيثمة: سمعت أبي يقول: الْحَارِث الْأَعْوَر كذّاب[٢].

١٧ – أبو زُرْعة الرازي، عبيد اللَّه بن عبد الكريم. الإمام الكبير سيد الحفَّاظ. – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –

الذي قال فيه ابن أبي شيبة رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى: ما رأيت أحفظ من أبي زرعة.

وقال فيه الإمام الكبير إسحاق بن راهويه – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –: كلّ حديث لا يعرفه أبو زُرْعة الرازي فليس له أصل.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – يقول: الْحَارِث

---

(١) «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ٢٨).

(٢) «الجرح والتعديل» (٣/ ٧٩)، و«تهذيب الكمال» (٥/ ٢٤٨)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/ ١٥٣).

الْأَعْوَر لَا يُحتج بحديثه(١).

١٨- أبو حاتم الرازي، محمد بن إدريس، الإمام الحافظ الناقد، شيخ المحدثين -رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-.

قال يونس بن عبد الأعلى: أبو زرعة وأبو حاتم إماما خراسان، ودعا لهما، وقال: بقاؤهما صلاح للمسلمين.

وقال الخطيب: كان أبو حاتم أحد الأئمة الحفاظ الأثبات.

قال ابن أبي حاتم سألت أبي عن الْحَارِث الْأَعْوَر فقال: ضعيف الحديث، ليس بالقوي، ولا ممن يحتج بحديثه(٢).

١٩- أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي. الإمام الحافظ الناقد. أحد الأعلام الثقات -رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-.

عقب على توثيق ابن معين للحارث بقوله: لا يتابع عليه(٣).

٢٠- أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي. الإمام الحافظ الثبت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث -رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-.

ذكر النسائي الْحَارِث الْأَعْوَر في كتابه «الضعفاء والمتروكين» وقال: ليس

---

(١) «الجرح والتعديل» (٣/ ٧٩). وانظر: كتاب «أبو زرعة وجهوده في السنة النبويَّة» (٢/ ٥٨٧).

(٢) «الجرح والتعديل» (٣/ ٧٩). وانظر: «تهذيب الكمال» (٥/ ٢٤٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/ ١٥٣).

(٣) «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي» رقم (٢٣٣). وانظر: «الكامل» لابن عدي (٢/ ٦٠٥).

بالقوي[١].

وقد نقل المِزِّي: أنه قال في موضع آخر: ليس به بأس، وتبعه على ذلك الذهبي وابن حجر[٢].

ولم أطّلع عليه في كتب المتقدّمين حتى أستطيع الحكم على إسناده.

٢١- أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي. الحافظ العلم الإمام البارع، - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -.

قال: وقد تكلَّم بعضُ أهل العلم في الحارث[٣].

وقال: وفي حديث الحارث مقال[٤].

٢٢- محمد بن سعد بن منيع الإمام. الحافظ، الحجة، صاحب «الطبقات الكبرى» - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -.

قال عن الحارث: وكان له قول سوء، وهو ضعيفٌ في روايته[٥].

٢٣- عبد الرحمن بن أبي حاتم. الإمام الحافظ العلامة الثقة، صاحب كتاب «الجرح والتعديل» - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -.

---

(١) كتاب «الضعفاء والمتروكين» رقم (١١٦)، و«الكامل» لابن عدي (٢/ ٦٠٥).

(٢) «تهذيب الكمال» (٥/ ٢٤٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/ ١٥٣)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ١٤٦).

(٣) «جامع الترمذي» (٤/ ٤١٦).

(٤) «تحفة الأحوذي» (٨/ ٢٢١).

(٥) «الطبقات الكبرى» (٦/ ١٦٨).

ذكر الحارثَ في كتابه، وذكر تضعيف أهل العلم له[١].

٢٤- أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني. الإمام الحافظ أحد أئمة الجرح والتعديل -رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-.

قال: وأمْرُ الحارث في حديثه بيِّنٌ عند من لم يعْم اللَّه قلبَه، وقد روى عن عليٍّ تشهدًا خالف فيه الأمة، قال: كان يقول: بسم اللَّه خير الأسماء، التحيات لِلَّهِ، ما طاب فلِلَّهِ، وما خبُثَ فلغيره، أشهد أن لا إله إلَّا اللَّهِ، وأن محمدًا عبده ورسوله، أشهد أنه نعم الربّ، ونعم الرسول محمدٌ، السلام على نبي اللَّهِ، السلام على أنبياء اللَّهِ، السلام على المؤمنين والمؤمنات، من غاب منهم ومن شهد... ونحو هذا.

ثم ساق بإسناده قول الشَّعْبِيّ فيه[٢].

٢٥- أحمد بن عبد اللَّه بن صالح العجلي. الإمام الحافظ القدوة -رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-.

قال: حدثني هاشم العرفطي، قال: أنبأنا زائدة، عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: كان الحارث متهمًا (في التشيع)[٣].

ولم يزد في الترجمة على هذا. ومن المعلوم لدى صغار الطلبة أن العجلي متساهل في التوثيق. ولذلك؛ -مع إيراده للحارث في كتابه- إلَّا أنه نقل كلام

(١) «الجرح والتعديل» (٣/ ٧٨، ٧٩).

(٢) «أحوال الرجال» رقم (١٠).

(٣) «تاريخ الثقات بترتيب الهيثمي» رقم (٢٣٣).

إبراهيم النخعي في اتهامه.

٢٦- أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي. الحافظ الكبير، والعالم الخطير - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -.

نقل في كتابه تكذيب الشَّعْبِيّ وإبراهيم وأبي إسحاق ومرة بن شراحيل وغيرهم.

ثم قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ الْأَزْدِيُّ قَالَ: حَدثنِي مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَخِيهِ الْكَرْمَانِيِّ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ ابْنِ إِسْحَاقَ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ طَلْحَةَ قَالَ: أَتَيْتُ عَلِيًّا [رضي الله عنه] فَلَمَّا رَآنِي رَحَّبَ بِي وَأَدْنَانِي فَأَجْلَسَنِي مَعَهُ عَلَى مَجْلِسِهِ ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا وَأَبُوكَ مِمَّنْ قَالَ اللَّه عَزَّ وَجَلَّ فِيهِمْ: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴾ [سورة الحجر: ٤٧].

قَالَ الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ: اللَّه أَجَلُّ مِنْ ذَلِكَ وَأَعْدَلُ، قَالَ: فَقَالَ عَلِيٌّ: فَمَنْ هُمْ إِذًا لَا أَبَا لَكَ؟!

قَالَ مَنْصُورٌ: وَذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَلِيًّا [رضي الله عنه] تَنَاوَلَ دَوَاةً فَحَذَفَ بِهَا الْأَعْوَرَ(١).

٢٧- محمد بن حبان أبو حاتم البستي. الإمام العلامة، الحافظ المجوّد،

---

(١) «الضعفاء الكبير» (١/ ٢٠٨-٢١٠)، و«طبقات ابن سعد» (٣/ ٢٢٥). وكذلك «سير أعلام النبلاء» (١/ ٣٩). وقد وقع في «السير»: أن الآية رقمها (١٥)، وهو خطأ. والصواب ما أثبتناه. وكذلك أخطأ الطبيب المحقق «للضعفاء الكبير»، فقال: الآية (٤٣ من سورة الأعراف)، وهو خطأ قبيح.

شيخ خراسان – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –.

قال: كان غاليًا في التشيع واهيًا في الحديث، قال الشَّعْبِيّ حدثنا الحارث وأشهد أنه أحد الكذابين.

سمعت الحنبلي يقول: سمعت أحمد بن زهير يقول: سئل يحيى بن معين عن الحارث صاحب عليٍّ؟ فقال: ضعيفٌ(١).

٢٨- عَلِيُّ بن عمر أبو الحسن الدارقطني. الإمام الحافظ، فريد عصره، وإمام وقته، الذي انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلل الحديث وأسماء الرجال وأحوالهم – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –.

ذكر الحارثَ في كتابه «الضعفاء والمتروكين» ترجمة رقم (١٥٣).

وقال: «والحارث إذا انفرد لم يثبت حديثه»(٢).

٢٩- عبد اللَّه بن عدي أبو أحمد الجرجاني. الإمام الحافظ الناقد الجوّال، صاحب كتاب «الكامل في ضعفاء الرجال».– رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –

قال: وللحارث الأعور عن عليٍّ – وهو أكثر رواياته عن عليّ- وروى عن ابن مسعود القليل، وعامة ما يرويه عنهما غير محفوظ(٣).

٣٠- يعقوب بن سفيان أبو يوسف الفسوي. الحافظ الإمام الحجة – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –.

---

(١) «المجروحين» (١/ ٢٢٢).

(٢) «العلل الواردة في الأحاديث النبويَّة» (٤/ ٢١).

(٣) «الكامل» (٢/ ٦٠٥)، و«الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١/ ١٨١).

روى بإسناده إلى الشَّعْبِيّ قال: حدثني الحارث، وكان كذابًا[١].

ولم يتعقبه بشيء.

٣١- الخليل بن عبد اللَّه أبو يعلى الخليلي القزويني، القاضي العلامة الحافظ - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -.

روى بإسناده إلى الشَّعْبِيّ قال: حدثني الحارث، وكان كذابًا. ولم يتعقبه بشيء.

وانظر كتابه: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (٢/ ٥٥٢).

٣٢- أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي. الحافظ الكبير الإمام الحجة، محدث الشام والعراق - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -.

قال الحافظ ابن نقطة: كل من أنصف علم أن المحدثين عيال بعد الخطيب على كتبه.

قال - رَحِمَهُ اللَّه -: بَابُ ذِكْرِ الْحُجَّةِ عَلَى أَنَّ رِوَايَةَ الثِّقَةِ عَنْ غَيْرِهِ لَيْسَتْ تَعْدِيلًا لَهُ.

احْتَجَّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ رِوَايَةَ الْعَدْلِ عَنْ غَيْرِهِ تَعْدِيلٌ لَهُ، بِأَنَّ الْعَدْلَ لَوْ كَانَ يَعْلَمُ فِيهِ جَرْحًا لَذَكَرَهُ، وَهَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَدْلُ لَا يَعْرِفُ عَدَالَتَهُ، فَلَا تَكُونُ رِوَايَتُهُ عَنْهُ تَعْدِيلًا وَلَا خَبَرًا عَنْ صِدْقِهِ، بَلْ يَرْوِي عَنْهُ لِأَغْرَاضٍ يَقْصِدُهَا.

كَيْفَ وَقَدْ وُجِدَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُدُولِ الثِّقَاتِ رَوَوْا عَنْ قَوْمٍ أَحَادِيثَ أَمْسَكُوا فِي بَعْضِهَا عَنْ ذِكْرِ أَحْوَالِهِمْ، مَعَ عِلْمِهِمْ بِأَنَّهَا غَيْرُ مَرْضِيَّةٍ، وَفِي بَعْضِهَا شَهِدُوا عَلَيْهِمْ بِالْكَذِبِ فِي الرِّوَايَةِ وَبِفَسَادِ الْآرَاءِ وَالْمَذَاهِبِ فَمِنْ ذَلِكَ:

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ١١٧).

ثم ساق بإسناده إلى الشَّعْبِيّ قال: حدثني الحارث وكان كذابًا[١].

٣٣- عليُّ بن أحمد بن سعيد أبو محمد بن حزم. الإمام الأوحد، البحر، ذو الفنون والمعارف –رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –.

قال في الحارث الأعور: كذاب[٢].

وقال: وصفه الشَّعْبِيّ بالكذب[٣].

٣٤- أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي. الحافظ العلامة، الثبت، الفقيه، شيخ الإسلام –رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –.

قال عن الحارث: لا يحتج به[٤]، لا يحتج بمثله[٥]، ضعيف[٦]، غير محتج به[٧]. لا يحتج بخبره؛ طعن الحفاظ فيه[٨].

٣٥- إبراهيم بن علي بن يوسف، أبو إسحاق الشيرازي، العلامة الفقيه

---

(١) «الكفاية في علم الرواية» ص (٨٩) المكتبة العلمية، وص (١٥٠-١٥١) الطبعة المصرية.

(٢) «المحلى» تحقيق شيخ شيوخنا أحمد شاكر (٦ / ٢١ ،٧٠)، و(٧ / ٥٥)، و(١٠/ ٣٩٦).

(٣) «المحلى» (١١/ ٨٦).

(٤) «السنن الكبرى» (١/ ٢٣٣)، و(٢ / ١٢٠).

(٥) «السابق» (٢ / ١٤٣).

(٦) «السابق» (٢ / ٢٥٦).

(٧) «السابق» (٦ / ٤٣).

(٨) «السابق» (٦ / ٢٧٦). و«معرفة السنن والآثار» رقم (٦٤٩٠).

المؤرخ الأديب –رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –.

قال –رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى–: (فصل) فإن روى عن المجهول عدلٌ، لم يكن ذلك تعديلًا. وقال بعض أصحابنا: إن ذلك تعديل. والدليل على فساد ذلك هو: أنَّا نجد العدول يرون عن المدلسين والكذابين، ولهذ قال الشَّعْبِيّ: أخبرني الحارث الأعور، وكان واللَّهِ كذابًا، فلم يكن في الرواية عنه دليل على التعديل(١).

٣٦- عبد الرحمن بن علي أبو الفرج بن الجوزي. المحدث الحافظ، المفسِّر، الفقيه، الواعظ، الأديب، المؤرخ –رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –.

ذكر الْحَارِث الْأَعْوَر في كتابه «الضعفاء والمتروكين».

ونقل فائدة لم نعثر عليها إلَّا عنده، وهي قوله:

قال علي بن الْجُنَيْد الرازي: الحارث عن عليٍّ أخذ الأحاديث من كتاب(٢).

وذكر بعض كلام الأئمة الذي ذكرناه من قبل فلا نطيل الكلام بذكره.

وقال: الحارث كان كذابًا(٣).

٣٧- عبد الحق بن عبد الرحمن أبو محمد الإشبيلي. الإمام الحافظ البارع المجوِّد العلامة –رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –.

قال رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى [نقلًا عن ابن حزم، ولم يتعقبه]: والحارث كذاب(٤).

---

(١) «اللمع في أصول الفقه» ص (٢٢٩).

(٢) كتاب «الضعفاء والمتروكين» (١/ ١٨١) بتحقيق: صاحبنا أبي الفداء عبد الله القاضي.

(٣) «العلل المتناهية» (١/ ١٨٤)، و(٢ / ٢٢٠، ٤٦٤).

(٤) «الأحكام الوسطى» (٢/ ١٦٧)، و«نصب الراية» (٢ / ٣٢٨-٣٢٩).

٣٨- علي بن محمد أبو الحسن الفاسي المشهور بابن القطان. الإمام العلامة الحافظ الناقد المجوِّد – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –.

مِن أقوالِه – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -: لا يصحّ، فإنه من رواية الحارث(١).

والحارث متهم بالكذب(٢).

وعلة هذا الحديث ضعف الحارث الأعور(٣).

والحارث من قد علم(٤).

٣٩ – عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري –رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –.

قال: والحارث الأعور، قال غير واحد من الأئمة: إنه كذَّاب(٥).

٤٠- يحيى بن شرف أبو زكريا النووي. الإمام الحافظ شيخ الإسلام – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –.

قال – رَحِمَهُ اللَّه -: وأما الْحَارِث الْأَعْوَر فهو الحارث بن عبد اللَّهِ، وقيل ابن عبيد أبو زهير الكوفي متفق على ضعفه.

---

(١) «بيان الوهم والإيهام» رقم (٥١٢).

(٢) «بيان الوهم والإيهام» رقم (٦٥٢).

(٣) «بيان الوهم والإيهام» رقم (١٢٠٥)، و«نصب الراية» للزيْلَعيّ (٤/ ٤١١).

(٤) «بيان الوهم والإيهام» رقم (١٣٧٣).

(٥) «نيل الأوطار» (٤/ ٤٨٠ ط. دار ابن الجوزي)، و«عون المعبود» (٣/ ١٧٦)، و«التعليق المغني على الدارقطني» (١/ ٤٠٠).

ثم قال: وأما قول الحارث: تعلمتُ الوحي في سنتين أو في ثلاث سنين وفي الرواية الأخرى القرآن هيِّن، الوحي أشد.

فقد ذكره مسلم في جملة ما أنكر على الحارث وجرح به وأخذ عليه من قبيح مذهبه وغلوه في التشيع وكذبه.

قال القاضي عياض – رَحِمَهُ اللَّه –: وأرجو أن هذا من أخف أقواله لاحتماله الصواب فقد فسَّره بعضهم بأن الوحي هنا الكتابة ومعرفة الخط، قاله الخطابي، يقال: أوحى ووحى إذا كتب، وعلى هذا ليس على الحارث في هذا درك وعليه الدرك في غيره.

قال القاضي: ولكن لما عرف قبح مذهبه وغلوه في مذهب الشيعة ودعواهم الوصية إلى علي رضي الله عنه وسرّ النبي صلى الله عليه وسلم إليه من الوحي وعلم الغيب مالم يطلع غيره عليه بزعمهم سيء الظن بالحارث في هذا وذهب به ذلك المذهب، ولعل هذا القائل فهم من الحارث معنى منكرًا فيما أراد. واللَّهُ أعلم(١).

وقال النووي – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – أيضًا: الْحَارِث الْأَعْوَر كان كذابًا(٢).

وقال– رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –: اتفقوا على أنَّ الحارث كذَّاب(٣).

وقال– رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –: الحارث مجمع على ضعفه، كان كذَّابًا(٤).

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (١/ ٩٨).

(٢) «المجموع شرح المهذب» (٨/ ٣٣) تحقيق الشيخ محمد نجيب المطيعي.

(٣) «خلاصة الأحكام» (١/ ٥٠٥ رقم ١٦٨٧، ورقم ١٨٨٧)، (٢/ ٨٢٢ رقم ٢٨٩٥).

(٤) «خلاصة الأحكام» (١/ ٣٦٤ رقم ١١٢٠)، (١/ ٤٩٢-٤٩٣ رقم ١٦٣٦).

وقال–رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -: الحارث ضعيف باتفاقهم، قال الشَّعْبِيّ وغيره: هو كذَّاب(١).

٤١- يوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج المزِّي. الإمام العلامة، شيخ المحدثين، العالم الحبر، الحافظ، الناقد، المحقق المفيد، محدِّث الشام – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -. قال – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-: نقلًا عن الترمذي –رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-: وقد ضعَّف أهلُ العلم الحارث(٢).

وقال نقلًا عن الترمذي – أيضًا-: والحارث يُضعَّف في الحديث(٣).

ونقل عن الترمذي قوله: وفي حديث الحارث مقال(٤).

ولم يتعقب ذلك بشيء.

٤٢- محمد بن أحمد بن عثمان شمس الدين أبو عبد اللَّه الذهبي. مؤرخ الإسلام، الإمام الكبير – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -.

قال فيه ابن السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٩/ ١٠١): بحْرٌ لا نظير له، وكنزٌ هو الملجأ إذا نزلت المعضلة، إمام الوجود حفظًا، وذهبي العصر معنى ولفظًا، وشيخ الجرح والتعديل، ورجل الرجال في كل سبيل، كَأَنَّمَا جمعت الْأمة فِي صَعِيد وَاحِد فنظرها ثمَّ أَخذ يخبر عَنْهَا إِخْبَار من حضرها.

(١) «خلاصة الأحكام» (١/ ٤١٧ رقم ١٣٤٤، ١٣٤٥).
(٢) «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (٧/ ٣٥٣).
(٣) «تحفة الأشراف» (٧/ ٣٥٥).
(٤) «تحفة الأشراف» (٧/ ٣٥٦).

قال الذهبي – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-: الحارث بن عبد اللَّه الهمداني الأعور من كبار علماء التابعين على ضعف فيه. يكنى أبا زهير. وحديث الحارث في السنن الأربعة، والنسائي مع تعنته في الرجال، فقد احتج به وقوَّي أمره! والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب، فهذا الشَّعْبِيّ يكذبه ثم يروي عنه. والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته.

وأما في الحديث النبوي فلا، وكان من أوعية العلم[١].

وقال: شيعي ليِّن، قال النسائي وغيره: ليس بالقوي. وقال ابن أبي داود: كان أفقه الناس وأفرض الناس وأحسب الناس، مات سنة ٦٥[٢].

قلت :ولا تلازم بين ما قاله ابن أبي داود وبين العدالة والضبط، كما أنه لا تلازم بين العدالة وبين الحفظ. فقد كان الشاذكوني من أعلم وأحفظ أهل عصره ومع ذلك كان كذابًا.

وقال: الحارث بن عبد اللَّه الأعور، من كبار علماء التابعين. قال ابن المديني (كذاب)، وقال الدارقطني: ضعيف. وقال النسائي: (ليس بالقوي). وقد كذبه الشَّعْبِيّ. وقال أبو بكر بن عياش عن مغيرة قال: (لم يكن يصدق عن عليٍّ في الحديث إلَّا أصحاب عبد اللَّهِ)[٣].

---

(١) «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٣٥). وانظر كلام الشيخ العلَّامة أحمد شاكر، الآتي إن شاء الله.

(٢) «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» (١/ ١٩٥). وقد أخطأ المحققان خطأً فاحشًا؛ حيث قالا : مات سنة ٦٥؛ أي : بعد المئة. والصواب : أنه قبل المئة.

(٣) «المغني في الضعفاء» (١/ ١٤١) تحقيق : د. نور الدين عتر.

وقال: الْحَارِث الْأَعْوَر كان فقيهًا كثيرَ العلم على لين في حديثه. وهو ممن عندي وقفة في الاحتجاج به(١).

وقال أيضًا: وقد استوفيت ترجمة الحارث في «ميزان الاعتدال»، وأنا متحير فيه(٢).

قال أبو حفص – عفا اللَّه عنه–: ولم يذكره الذهبي – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – في كتابه «ذكر أسماء من تُكلِّم فيه وهو موثَّق» وهذا – وما سبق نقله – يرجح أن شيخ الإسلام الذهبي – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- يميل إلى تضعيف الحارث الأعور.

وقال ابن حجر – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- معقبًا على كلام الذهبي – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- الذي ذكره في «الميزان»:

قلت: لم يحتج به النسائي وإنما أخرج له في السنن حديثًا واحدًا مقرونًا بابن مَيسرة وآخر في اليوم والليلة متابعة. هذا جميع ماله. وذكر الحافظ المنذري: أن ابن حبان احتج به في صحيحه، ولم أر ذلك لابن حبان، وإنما أخرج من طريق عمرو بن مرة، عن الحارث بن عبد اللَّه الكوفي، عن ابن مسعود حديثًا، والحارث بن عبد اللَّه الكوفي هذا عند ابن حبان رجل ثقة غير الحارث الأعور، كذا ذكر في «الثقات»، وإن كان قوله هذا ليس بصواب. واللَّهُ أعلم(٣).

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ١٥٢، ١٥٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ١٥٥).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٤٧).وقوله : مقرونًا بابن ميسرة خطأ، وصوابه : بأبي ميسرة ، كما في «تحفة الأشراف»، و«عمل اليوم والليلة».

قلت: له حديثان عند ابن حبان: أحدهما: عن ابن مسعود، والآخر: عن عَلِيٍّ رضي اللَّه عنهما.

قلت: وهاكم الأحاديث التي وجدتها للحارث عند النسائي- بعد التتبع:

قال النَّسَائِيُّ –رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -: أَخْبَرَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّه بْنَ مُرَّةَ[(١)] يُحَدِّثُ، عَنْ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ اللَّه [ﷺ]، قَالَ: «آكِلُ الرِّبَا، وَمُوكِلُهُ، وَكَاتِبُهُ إِذَا عَلِمُوا ذَلِكَ، وَالْوَاشِمَةُ وَالْمَوْشُومَةُ لِلْحُسْنِ، وَلَاوِي الصَّدَقَةِ، وَالْمُرْتَدُّ أَعْرَابِيًّا بَعْدَ الْهِجْرَةِ مَلْعُونُونَ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أَخْبَرَنِي زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ: أَنْبَأَنَا حُصَيْنٌ، وَمُغِيرَةُ، وَابْنُ عَوْنٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ [ﷺ]، «أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ لَعَنَ آكِلَ الرِّبَا، وَمُوكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَمَانِعَ الصَّدَقَةِ، وَكَانَ يَنْهَى عَنِ النَّوْحِ».

أرسله ابن عَوْنٍ، وعطاء بن السائب.

أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ الْحَارِثِ، قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّه ﷺ آكِلَ الرِّبَا، وَمُوكِلَهُ، وَشَاهِدَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُوتَشِمَةَ» قَالَ: إِلَّا مِنْ دَاءٍ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، وَالْحَالُّ وَالْمُحَلَّلُ لَهُ، وَمَانِعُ الصَّدَقَةِ، وَكَانَ يَنْهَى عَنِ النَّوْحِ، وَلَمْ يَقُلْ: لَعَنَ»[(٢)].

قلت: هكذا هذه الرواية الأخيرة مرسلة.

---

(١) وقع في «التقريب»: عبد الله بن أبي مرة، وهو خطأ. والصواب ما أثبتناه.

(٢) «سنن النسائي» (٨/ ١٤٧).

والنَّسَائيُّ – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى– ذكر شواهد كثيرة لروايته هذه، فلم يحتج به النَّسَائيُّ، وإنما روى له مقرونًا بغيره، أو في الشواهد والمتابعات. فلا يقال: إنه احتج به.

وقال النَّسَائيُّ – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –: أخبرني أحمد بن سعيد، قال: حدثنا الأحوص يعني ابن جواب، قال: حدثنا عمَّار بن رُزيق، عن أبي إسحاق، عن الحارث، وأبي ميسرة، عن عليٍّ [رضي الله عنه]، عن رسولِ اللَّه ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ مَضْجَعِهِ: « اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوذُ بِوَجْهِكَ الْكَرِيمِ وَكَلِمَاتِكَ التَّامَّةِ مِنْ شَرِّ مَا أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ اللَّهُمَّ أَنْتَ تَكْشِفُ الْمَغْرَمَ وَالْمَأْثَمَ اللَّهُمَّ لاَ يُهْزَمُ جُنْدُكَ وَلاَ يُخْلَفُ وَعْدُكَ وَلاَ يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ »(١).

وكما ترى هنا أن حديثه جاء مقرونًا بأبي ميسرة، وليس في السنن، كما قال الحافظ – رَحِمَهُ اللَّهُ–، وإنما هو في «عمل اليوم والليلة» وكذلك في «الكبرى» كما قال المزي في «تحفة الأشراف» (٧ / ٣٥٢) .

وقد وجدتُّ له رواية أخرى، ولكنها جاءت من طريق أخرى غير طريق الحارث، وهذه رواية الحارث:

قال النَّسائِيُّ: أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رسولُ اللَّه ﷺ: «أَلَا أُعَلِّمُكَ دُعَاءً إِذَا دَعَوْتَ بِهِ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ، وَإِنْ كُنْتَ مَغْفُورًا لَكَ؟» قَالَ: بَلَى، قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ

---

(١) «عمل اليوم والليلة» ص (٤٥٤ رقم ٧٦٧).

الْكَرِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ»[(١)].

قلت: فهذا جميع ماله عند النَّسَائي، فكيف يُقال بعد ذلك: إنَّ النَّسَائي قد احتج به؟!

٤٣- عبد اللَّه بن يوسف أبو محمد الزيلعي. الإمام المحدث المفيد، الحافظ المتقن -رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-.

قال -رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-: قال النووي: مجمع على ضعفه، فإنه كان كذابًا[(٢)].

ولم يتعقبه بشيء.

وقال: والحارث روى له الأربعة، كذبه الشَّعْبِيّ وابن المديني، وضعفه الدارقطني، وقال النسائي: ليس بالقوي، والحديث معلول به[(٣)].

وقال عن حديثٍ: ولا يقدح فيه ضعف الحارث لمتابعة عاصم له[(٤)].

٤٤- عبد الرحمن بن أحمد أبو الفرج الشهير بابن رجب الحنبلي. الإمام الحافظ الحجة الفقيه. قال- رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-: الكلام في الحارث الأعور:

«وأما تكلم الشَّعْبِيّ والنخعي في الحارث الأعور، فقد ذكره مسلم في مقدمة كتابه من طريق زائدة عن منصور والمغيرة عن إبراهيم أن الحارث اتهم.

---

(١) «عمل اليوم والليلة» ص (٤٠٩ رقم ٦٤٠).

(٢) «نصب الراية» (١/ ٣٦٧). وانظر: (٢ / ٢٨).

(٣) «نصب الراية» (٢ / ٣).

(٤) «نصب الراية» (٢ / ٣٢٨).

ومن طريق مغيرة عن الشَّعْبِيّ قال: حدثني الْحَارِث الْأَعْوَر وكان كذابًا[١].

٤٥- نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان أبو الحسن الهيثمي. الإمام الحافظ العلم العلامة -رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-.

قال العلَّامة المناوي عند الكلام على حديث: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُبْغِضُ الْغَنِيَّ الظَّلُومَ، وَالشَّيْخَ الْجَهُولَ، وَالْعَائِلَ الْمُخْتَالَ»: قال الحافظ العراقي: سنده ضعيف، وبيَّنَه تلميذه الهيثمي، فقال فيه: الْحَارِث الْأَعْوَر وهو ضعيف[٢] اهـ.

وقال الهيثمي -رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-: الْحَارِث الْأَعْوَر ضعيف جدًا[٣].

وقال- أيضًا- رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى: الحارث ضعيف، وقد وثِّق[٤].

وهذا إشارة منه -رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- إلى ضعف التوثيق.

٤٦- أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل، الشهاب البوصيري. الحافظ المتقن -رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-.

قال في كتابه «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» الحديث رقم (١٥٦٧، ١٦٥٤، ١٧٠٥ ط. دار الوطن): الحارث بن عبد اللَّه الأعور ضعيف.

وقال -رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-: الْحَارِث الْأَعْوَر كذبه ابن المديني وغيره[٥].

(١) «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٥٢).

(٢) «فيض القدير» (٢/ ٢٨٤، ٢٨٥).

(٣) «مجمع الزوائد» (١/ ١٨٧، ٣٠١)، و(٢/ ١٦٩).

(٤) «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٢٩)، (٦/ ١٦٣). وانظر أيضًا: (٢/ ٢٨٣).

(٥) «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» رقم (١٥٤).

٤٧- أحمد بن علي أبو الفضل ابن حجر العسقلاني. شيخ الإسلام، حافظ الدنيا في عصره، المُفيد المُتقن – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –.

قال – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – عن الحارث: كذَّبه الشَّعْبِيّ في رأيه ورمي بالرفض وفي حديثه ضعف(١).

وقال– رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –: الْحَارِث الْأَعْوَر ضعيف(٢).

وقال: ومثال التعليق الممرض (أي عند البخاري) الذي يكون إسناده ضعيفًا فردًا لكنه انجبر بأمر آخر، قوله في (الوصايا): ويُذكر أن النَّبيَّ ﷺ « قَضَى بِالدَّيْنِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ ».

وهذا الحديث رواه الترمذي (٢٠٩٤، ٢١٢٢)وغيره من رواية أبي إسحاق السَّبِيعي، عن الحارث، عن عليٍّ –رضي اللَّه عنه – والحارث ضعيفٌ جدًا(٣).

أما قول الحافظ ابن حجر – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى– في «تهذيب التهذيب (٢ / ١٤٦): وفي مسند أحمد عن وكيع، عن أبيه، قال حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ لأَبِي إِسْحَاقَ، حِينَ حَدَّثَهُ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ، يَسْوَى حَدِيثُكَ هَذَا مِلْءَ مَسْجِدِكَ ذَهَبًا.

فقد قال جبل مصر الأشهر العلَّامة شيخ شيوخنا أبو الأشبال أحمد بن محمد شاكر – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى– معلقًا: وقد أخطأ الحافظ في التهذيب خطأ مستغربًا،

---

(١) «تقريب التهذيب» (١/ ١٤١). وانظر: «تهذيب التهذيب» (٢ / ١٤٥، ١٤٧).

(٢) «هدى الساري» ص (٣٣ ط. دار الرسالة العالمية). وص (٣٤ ط. دار طيبة).

(٣) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (١/ ٣٣٩، ٢٤٠). وهذا هو أعدل أقوال الحافظ رحمه الله تعالى.

فجعل هذه الكلمة ثناءً على الْحَارِث الْأعْوَر فذكر في ترجمته... وهـو انتقـال نظـر منه - رَحِمَهُ اللَّه - فإن هذه الكلمة - كما ترى - إنما هي عن حديث عاصـم بـن ضمرة، ولكن جاء بعدها حديث الحارث في الـوتر، فانتقـل نظـر الحـافظ حـين النقل، فظن أن الكلمة بعد حديث الحارث لا قَبله(١).

٤٨- محمد بـن عبـد الـرحمن شـمس الـدين السـخاوي. الإمـام، الحـافظ، المؤرخ، الفقيه، المفسِّر، الأديب، النحوي - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -.

قال: ولا يكـاد يوجـد في القـرن الأول، الـذي انقـرض فيـه الصـحابة وكبـار التـابعين ضـعيف، إلَّا الواحـد بعـد الواحـد، كالحـارث الأعـور، والمختـار الكذاب(٢).

٤٩- عبد الرحمن بن أبي بكر، أبو الفضل، السيوطي. الحافظ العلامـة الفقيـه المفسر - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -.

قال: وإذا روى العدل عمـن سـماه لم يكـن تعـديلًا عنـد الأكثـرين مـن أهـل الحديث وغيرهم وهو الصحيح؛ لجواز رواية العدل عن غير العدل فلم تتضمن روايته عنه تعديله، وقد روينا عن الشَّعْبِيّ أنه قال: حدثنا الحارث، وأشـهد باللَّـهِ أنه كان كذابًا(٣).

٥٠- أحمد بن عبد اللَّه صفي الدين الخزرجي. الحافظ العلامة - رَحِمَـهُ اللَّـه

---

(١) شرح «مسند الإمام أحمد» رقم (٦٥٠). وانظر: الكلام على الحديث رقم (١٢٠٧).

(٢) «المتكلمون في الرجال» ص (٨٦، ٨٧) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

(٣) «تدريب الراوي» (١/ ٣١٤).

تَعَالَى -.

قال: الحارث بن عبد اللَّه الهمداني الحُوتي أبو زهير الكوفي الأعور، أحد كبار الشيعة عن عليٍّ وابن مسعود.... قال الشَّعْبِيّ وابن المديني: كذاب. قال ابن معين في رواية (و) النسائي: ليس به بأس. وقال أبو حاتم والنسائي في رواية: ليس بالقوي، وقال ابن معين: ضعيف. له في (س) حديثان. توفي سنة خمس وستين ومئة(١).

٥١- علي بن محمد بن علي بن عرَّاق. العلامة المحدث -رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى.

قال- رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-: ذكر أسماء الوضاعين والكذابين ومن كان يسرق الحديث ويقلب الأخبار ومن اتهم بالكذب والوضع من رواة الأخبار.

ثم قال: الحارث بن عبد اللَّه الهمداني الأعور، قال ابن المديني: كذاب(٢).

٥٢- عبد الرؤوف المناوي. العلامة المحدث صاحب فيض القدير شرح الجامع الصغير -رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -.

قال عن حديث: «إِنَّ اللَّهَ [عَزَّ وَجَلَّ] يُبْغِضُ الْغَنِيَّ الظَّلُومَ، وَالشَّيْخَ الْجَهُولَ، وَالْعَائِلَ الْمُخْتَالَ»: قال الحافظ العراقي: سنده ضعيف، وبيَّنه تلميذه الهيثميُّ، فقال: فيه الحارث الأعور، وهو ضعيف(٣).

---

(١) «خلاصة تهذيب الكمال» (١/ ١٨٤) تحقيق: محمود بن عبد الوهاب فايد. والصواب أنه توفي سنة ٦٥ قبل المئة.

(٢) «تنزيه الشريعة» (١/ ١٧، ٤٧) تحقيق عبد الله بن الصديق الغماري وزميله. ولم يتعقبا المؤلف بشيء.

(٣) «فيض القدير» (٢ / ٣٦١).

ولم يتعقبه المناوي بشيء.

٥٣- عبد الحي بن أحمد بن محمد أبو الفلاح ابن العماد الحنبلي. الإمام الفقيه الأديب المؤرخ -رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -.

قال- رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-: وفيها (أي سنة خمس وستين) توفي الحارث بن عبداللَّه الهمداني الكوفي الأعور، صاحب علي وابن مسعود، وكان متهمًا بالكذب، وحديثه في «السنن الأربعة»(١).

٥٤- محمد بن علي بن محمد الشوكاني. العالم الكبير، والمجتهد القدير - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -.

قال- رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- عند الكلام على أثر ابن عباس رضي الله عنهما «من السُّنة ألا يُصلِّي بالتيمم إلَّا مكتوبة، ثم يتيمم للأخرى»: وقد روي عن غيره نحو ذلك من قوله، غير مرفوع. منها عن عليٍّ [رضي الله عنه]، وفي إسناده ضعيفان، وهما الحارث، والحجاج (وقع في المطبوع: الحاج، وهو خطأ) ابن أرطأة(٢).

قال - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- في «نيل الأوطار» (٥/ ٢٨٩ ط. دار ابن الجوزي): الْحَارِث الْأَعْوَر ضعيف كما علم بل قد رمي بالكذب.

وقال - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- في «نيل الأوطار» (٧/ ١٩-٢٠): وفي إسناده الْحَارِث الْأَعْوَر وقد اتفقوا على أنه كذاب كما قال النووي في الخلاصة. ودعوى

---

(١) «شذرات الذهب» (١/ ٢٩٠) تحقيق : محمود الأرناؤط.

(٢) «السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار» (١/ ٣٣). وانظر: «الفوائد المجموعة» ص (١٠٢). وأعل أحاديث في «نيل الأوطار» (٤/ ٣٣٥، ٥٠٠)، (٧ / ٦٧)، (١١/ ٣٢٥)، (١٥/ ١٠٩)، بقوله: في إسناده الحارث الأعور، وزاد في بعضها: وهو ضعيف.

الاتفاق غير صحيحة؛ فقد روى عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين أنه قال فيه: ثقة. وقال النسائي مرة: ليس به بأس. ومرة: ليس بالقوي. وروى عباس الدوري عن ابن معين أنه قال: لا بأس به. وقال أبو بكر بن أبي داود كان أفقه الناس وأفرض الناس وأحسب الناس تعلم الفرائض من علي نعم كذبه الشَّعْبِيّ وأبو إسحاق السبيعي وعلي بن المديني. وقال أبو زرعة: لا يحتج به. وقال ابن حبان: كان غاليا في التشيع واهيا في الحديث. وقال الدارقطني: ضعيف. وضرب يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي على حديثه قال في الميزان: والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب.

وقال– رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –: والحارث ضعيف، وقد كذبه ابن المديني وغيره، ورُوي عن ابن معين توثيقه(١).

٥٥– محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري. الحافظ الإمام – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –.

ضعف الحارث في مواضع متعددة من كتابه «تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي»(٢).

٥٦– محمد شمس الحق العظيم آبادي أبو الطيب. المحدث العلامة الجليل قال – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –: والْحَارِث الْأَعْوَر ضعيف جدًّا(٣).

---

(١) «نيل الأوطار» (٨/ ٧٩ ط. دار ابن الجوزي).

(٢) «تحفة الأحوذي» (٢/ ١٥٨)، و(٣ / ٤١)، و(٦/ ٢٧١)، و(٨/ ٦، ٨).

(٣) «التعليق المغني على الدارقطني» (١/ ٧٩)، (٣/ ٨٠ وفيه: الحارث بن عبد الله الأعور).

وقال– رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –: حجاج (بن أرطأة) والحارث ضعيفان[(١)].

ونقل عن المنذري – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – قوله: والحارث الأعور، قال غير واحد من الأئمة: إنه كذَّاب[(٢)].

ولم يتعقبه بشيء.

وقال – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –: الْحَارِث الْأَعْوَر ضعيف جدًّا لا يحتج به[(٣)].

وقال في إسناد حديث: ولا يقدح فيه ضعف الحارث لمتابعة عاصم (أي ابن ضمرة) له[(٤)].

وقال – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى –: الحارث بن عبد اللَّه الهمداني أبو زهير الكوفي الأعور أحد كبار الشيعة ضعيف[(٥)].

قلت :فهذه أقوال أئمة وعلماء هذا الشأن بتضعيف الحارث بن عبد اللَّه الأعور. وأعدل أقوالهم فيه أنه ضعيف جدًا لا يصلح في الاحتجاج ولا في الاستشهاد ولا الاعتبار. كما رجحه الحافظ في «النكت على كتاب ابن الصلاح»

ومنه تعلم حقيقة الْغُمَارِيّ وحقيقة كلامه ؛ حيث قال في (بيان نكثه)

---

(١) «التعليق المغني على الدارقطني» (١/ ١٨٥)، و(٤/ ٢٧٤).

(٢) «التعليق المغني» (١/ ٤٠٠)، و«عون المعبود» (٢/ ١٤٠ ط. مكتبة المعارف).

(٣) «التعليق المغني على الدارقطني» (١/ ٤٢٠).

(٤) «التعليق المغني على الدارقطني» (٢/ ٩٢).

(٥) «التعليق المغني على الدارقطني» (٤/ ٦٩)، (٤/ ٨٦).

ص (٢٢):

(ولو تتبع الْأَلْبَانِيّ، كلام أهل الجرح في الحارث – كما حصل لنا ! – ونظر في مخرج جرح المجروحين له، لعلم وتحقق أن الجمهور الذي قال الذهبي: إنَّه اتفق على توهين الحارث، لا يوجد إلَّا في «الميزان» للذهبي – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – وأنه لا حقيقة له في الخارج مطلقًا. كما يقولون في العنقاء) اهـ.

وكذلك قوله في ص (٢٥):

(والمقصود بعد هذا، أن الحارث ثقة عدل رضى! وثقه الأئمة، من رجال السلف والخلف !. بل لو قلت: الاتفاق قد حصل! ووقع على توثيقه ! إلَّا ما شذَّ من الأقوال! المخالفة للجمهور! لكنت صادقًا ! في ذلك)اهـ.

قلت: هكذا يكون العلم والبحث، وإن شئت فقل التلاعب بالدين، والكذب عند (فضيلة العلامة محدث المغرب...).



ثانيًا: ذكر أقوال أو أسماء

بعض علماء العصر وأفاضله الذين ضعفوا الحارث الأعور

ونظرًا لضيق الوقت وخشية إطالة الكتاب لن أذكر من أقوالهم إلَّا ما فيه فائدة زائدة.

ومنه يتبين أن الشَّيْخ الْألْبَانِيّ - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى - لم ينفرد بتضعيف الحارث؛ خلافًا لما يوهمه كلام الْغُمَارِيّ الأفاك.

٥٧- شيخُ شيوخنا أبو الأشبال أحْمد بن محمد شاكر جبل مصر الأشهر - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -:

قال: الحارث بن عبد اللَّه الهمداني الأعور ضعيف جدًا،....ووثقه ابن معين ولم يتابعه أحد على ذلك، بل الجمهور اتفقوا على تضعيفه، وكان عالمًا بالفقه والحساب والفرائض(١).

وقال أيضًا: واختلفت الرواية عن ابن معين في شأنه، وأكثر الرواية عنه أنه يضعفه، وفي التهذيب عن ابن شاهين في الثقات قال: قال أحمد بن صالح المصري: الْحَارِث الْأعْوَر ثقه ما أحفظه وما أحسن ما روى عن عليٍّ وأثنى عليه. قيل له: فقد قال الشَّعْبِيّ كان يكذب؟. قال: لم يكن يكذب في الحديث، إنما كان كذبه في رأيه!

وهذا تمحل وتأول ضعيف بعيد! ما الكذب في الرأي هذا؟ والشَّعْبِيّ يقول: حدَّثنا الحارث، وأشهد أنه أحد الكذابين!!

---

(١) «جامع الترمذي» هامش (٢ / ٧٣).

وقال الذهبي في «الميزان»: ... والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته، أما في الحديث النبوي فلا!

وهذا كلامٌ ضعيفٌ أيضًا، فإن الكذب في اللِّهجة والحكايات ينافي العدالة، ويضع حديث الكاذب موضع الشك، ثم م أظن أن الشَّعْبِيّ أراد هذا.

وأما ما نقل عن النسائي، ففيه تساهل. فإن النسائي ضعّفه في كتاب «الضعفاء والمتروكين»(١).

٥٨- الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي. محدث الهند - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -.

ضعف الْحَارِث الْأَعْوَر في تعليقه على «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» للحافظ ابن حجر (١/ ٤٤٠).

٥٩- الشيخ عبدُ اللَّه بن الصدِّيق الْغُمَارِيّ. وهو الشقيق الأكبر لعبد العزيز.

قال: قوله: (قال الشَّعْبِيّ حدثني الحارث الأعور، وكان واللَّهِ كذابًا).

قال مسلم في «مقدمة صحيحه»: حدَّثنا قتيبة، قال: حدثنا جرير، عن مغيرة، عن الشَّعْبِيّ: حدثني الحارث الأعور، وكان كذابًا(٢).

قال أبو حفص -عفا اللَّه عنه-: هكذا قال عبد اللَّه الْغُمَارِيّ، ولم يزد على هذا! وهذا إقرار منه على هذا الكلام وإلَّا فلماذا نقله؟! وكذلك سكت على كلام ابن عرّاق في «تنزيه الشريعة» الذي نقلناه آنفًا!!

وأنا أسأل: مَنْ نصدق الْغُمَارِيّ الكبير؟! أم الْغُمَارِيّ الصغير؟!

---

(١) «مسند الإمام أحمد» (حديث رقم ٥٦٥) شرح وتعليق الشيخ أحمد شاكر.

(٢) «تخريج اللمع في أصول الفقه» لأبي إسحاق الشيرازي ص (٢٢٩).

الكبير يُكذِّبُ الحارثَ الأعور! والصغير يقول: هو في أعلى درجات التوثيق!!
فإلى اللَّه وحده المشتكى من التلاعب بالعلم والدين.

٦٠- شيخنا العلامة الكبير والفقيه النحرير محمد نجيب المطيعي، صاحب «تكملة المجموع شرح المهذب» للنووي رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى(١).

٦١- شيخنا أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي. محدث الديار اليمنية - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- سألته عن الحارث الأعور؟ فقال: كذَّاب.

٦٢- الشَّيْخ العلامة المحقق عبد القادر الأرنؤوط رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى(٢).

٦٣- الشَّيْخ العلامة المحقق شعيب الأرنؤوط رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى(٣).

٦٤- شيخُنا العلامة زهير الشاويش صاحب المكتب الإسلامي -رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-:قال- رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-: الحارث بن عبد اللَّه الأعور الهمداني كان كذابًا، والتحق بسيدنا عليٍّ في آخره، وهذا الأعور وأمثاله أفسدوا أخبار عليّ. وتعذر عليه التخلص منهم، وهؤلاء لا يروى حديثهم إلَّا على سبيل الاعتبار(٤)

٦٥- الشَّيْخ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى(٥).

٦٦- الشَّيْخ عبد الفتاح أبو غدة. وهو من تلاميذ الْغُمَارِيّ.

---

(١) انظر: «تكملة المجموع شرح المهذب» (٢٠/ ٤٠، ٣٧١).

(٢) «زاد المعاد» لابن القيم (٥/ ٤٩٤) هامش. و «سير أعلام النبلاء» (١/ ٤٧٧) هامش.

(٣) «زاد المعاد» لابن القيم (٥/ ٤٩٤) هامش. و «سير أعلام النبلاء» (١/ ٤٧٧) هامش.

(٤) «تقدمة ضعيف ابن ماجه» للألباني ص (١٣).

(٥) «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر، هامش (١/ ٣٤٠).

قال: والحارث الأعور: كثر الكلام فيه بين موثِّق ومضعِّف، ولعل أحسن ما قيل فيه قول إمام هذه الصناعة الحافظ الذهبي- رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- إذ قال:

«وحديث الحارث في السنن الأربعة، والنسائي مع تعنته في الرجال فقد احتج به وقوَّى أمره، والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب، فهذا الشَّعْبِيّ يكذبه ثم يروي عنه. والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته، وأما في الحديث النبوي فلا، وكان من أوعية العلم».

ثم قال أبو غدة: «فحديثُ مَن هذا صفته لا يكون موضوعًا ،بل يكون حديثًا ضعيفًا أو فيه ضعف، واللَّهُ أعلم».

قال أبو حفص: قد سبق الرد على شيخ الإسلام الذهبي في كلامه هذا، فلا نطيل بتكراره.

ثم قال أبو غدة: «ولشيخنا الشَّيْخ عبد العزيز بن الصديق الْغُمَارِيّ جزء مفيد! في تقوية الحارث والدفاع عنه ! سماه «الباحث عن علل الطعن في الحارث» مطبوع بالقاهرة بمطبعة الشرق دون تاريخ بعد سنة ١٣٧٠هـ في ٤٤ صفحة. وفيه هفوات لسان شديدة قاسية»(١).

٦٧- الشَّيْخ السيد عبد اللَّه هاشم يماني المدني رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى(٢).

٦٨- الشَّيْخ العلامة الدكتور محمد رشاد سالم رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى(٣).

---

(١) التعليق على كتاب «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» لملا علي القاري ص (١٦٨).

(٢) «سنن الدارمي» هامش (٢ / ٣١٢) تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني.

(٣) «منهاج السنة النبويّة» لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٦٧) تحقيق محمد رشاد سالم.

٦٩-الشَّيْخ الدكتور نور الدين عتر رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى[(١)].

٧٠- فضيلة الدكتور بشار عواد معروف رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى.

قال: من يكذب في حكاياته يكذب في الحديث فالكذب واحد، وأما تحميل الذهبي كذبه على أنه من الخطأ فمردود، فالكذب شيء والخطأ شيء آخر، وعندي أنه (أي الحارث الأعور) ضعيف لتضعيف أبي زرعة وأبي حاتم له[(٢)].

٧١- فضيلة شيخنا العلامة محمد صفوت نور الدين الرئيس العام لجماعة أنصار السنة المحمدية بمصر - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- بما شافهني به، وكتب إِليَّ في تضعيف الحارث الأعور.

٧٢- فضيلة الدكتور فاروق حمادة رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى[(٣)].

٧٣- فضيلة الدكتور محمد سعيد بن محمد حسن البخاري[(٤)].

٧٤- فضيلة الدكتور همام عبد الرحيم سعيد[(٥)].

٧٥- فضيلة الدكتور محمد بن سعيد القحطاني[(٦)].

---

(١) «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين» ص (٩٠).

(٢) «تهذيب الكمال»، للمزي. هامش (٥/ ٢٥٣).

(٣) «عمل اليوم والليلة»، للنسائي. هامش ص (٤٥٤ رقم ٧٦٧).

(٤) كتاب «الدعاء»، للطبراني. هامش ص (٩٠٠، ٩٧٧، ١٠٦١، ١٠٧٥، ١٢٠٠) وغيرها.

(٥) «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي. هامش (١/ ٣٥٢).

(٦) كتاب «السنة» لعبد الله بن أحمد. هامش (١/ ٢٠٢).

٧٦- الأستاذ المحقق حسين أسد[(١)].

٧٧- الشَّيْخ محمود شكور محمود الحاج أمرير[(٢)].

٧٨- الدكتور الطبيب عبد المعطي أمين قلعجي[(٣)].

٧٩- الأستاذ المحقق برق التوحيدي صاحب زاده.

قال عن الحارث: كان له قول سوء وهو ضعيف في روايته. مجمع على ضعفه وكذبه، غير أن ابن معين وثقه. فقال الدارمي: ليس يتابع ابن معين على هذا[(٤)].

هذا[(٤)].

ومنه يتبين أن الشَّيْخ الْأَلْبَانِي -رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- لم ينفرد بتضعيف الحارث الأعور، بل لو شئنا لقلنا: لقد شذَّ الْغُمَارِيّ بتوثيق الحارث الأعور. واللَّهُ المستعان.



(١) «مسند أبي يعلى الموصلي». هامش (١/ ٢٥٦، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣٢١).

(٢) «الروض الداني إلى المعجم الصغير» للطبراني (١/ ١٨٤). وانظر: (١/ ٢٧٩).

(٣) «تاريخ الثقات للعجلي»، بترتيب الهيثمي. هامش ص (١٠٣).

(٤) «مختصر الطبقات من الضعفاء والثقات» ص (٢٥ رقم ١٦١).

شبهات حول تضعيف الحارث الأعور

انتهينا في الفصل السابق إلى أن أعدل الأقوال في الْحَارِث الْأَعْوَر أن الرجل ضعيف جدًا لا يحتج بحديثه. كما صرح بذلك الحافظ ابن حجر في (النكت) كما نقلناه آنفًا. ولكن هناك بعض الشبهات التي تثار حول هذا. وسنبين – إنْ شَاءَ اللَّه – أن هذه الشبهات أوهى من بيت العنكبوت في مقام التحقيق العلمي القائم على التجرد للدليل. والمبتعد عن الشهوة والهوى.

●● وأولى هذه الشبهات :

ما رواه ابن سعد في طبقاته قال: أخبرنا مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا المنذر ابن ثعلبة قال: حدثنا علباء بن أحمر أنَّ عليّ بن أبي طالب خطب الناس فقال: من يشتري علمًا بدرهم؟ فاشترى الْحَارِث الْأَعْوَر صحفًا بدرهم، ثم جاء بها عليًّا فكتب له علمًا كثيرًا، ثم إن عليًّا خطب الناس بعدُ فقال: «يا أهل الكوفة غلبكم نصف رجل»(١).

وهذا الإسناد رجاله ثقات، إلَّا أن علباء بن أحمر لم يسمع من عليّ- رضي اللَّه عنه-، بل لم يدركه أصلًا، فالقصة ضعيفة.

والْغُمَارِيّ لجهله قد استدل بهذه الرواية الضعيفة على توثيق الإمام عليٍّ – رضي اللَّه عنه – للحارث! وصار يهرف بما لا يعرف فقال في (بيان نكثه) ص (١٣):

وهذه أيضًا شهادة من عليّ – عليه السلام- بفضل الحارث. وأنه من أهل

---

(١) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٦/ ١٦٨، ١٦٩).

العلم، الذين يؤخذ عنهم. وأنه غلب أهل الكوفة في العلم، ولو كان متهمًا في ذلك، لبيَّن عليٌّ أمره. وحذرهم منه.

ولم يوثق أحد على لسان علي بن أبي طالب- عليه السلام- فوق المنبر على رؤوس الناس كما وثق الحارث) اهـ.

قلت: عظَّم اللَّه أجرنا فيك يا غماري!. ونسأل اللَّه أن يجرنا في مصيبتنا وأن يخلفنا خيرًا منها!! يا غماري ثبَّت عرشك ثم انقش!! ولا أدري هل علم المسكين أن علباء بن أحمر لم يدرك عليًّا - رضي اللَّه عنه- أو أنه علم فدلَّس كما هي عادة أهل البدع!!.

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

وهناك علباء بن أبي علباء راو ضعيف روى عن عليٍّ، فرَّق بينهما البخاري في «التاريخ الكبير» (٧ / ٧٧-٧٨). وانظر: «تهذيب التهذيب» (٧ / ٢٧٣-٢٧٤).

ثم أين التوثيق هنا في كلام الإمام عليٍّ رضي اللَّه عنه ؟! إن صغار الطلبة –يا غماري- يعلمون أن التوثيق للراوي لابد فيه من شرطين:

١– العدالة.

٢– الضبط.

وقد يكون الرجل عدلًا في دينه غير ضابط للحديث كما هو حال كثير من الزهاد والقصّاص فترد روايتهم. وهذا معلوم لدى صغار الطلبة فلا نطيل الكلام بذكره.

فأين توثيق عليٍّ – رضي اللَّه عنه – هنا؟!

أفلا تتَّقِ اللَّه – يا غماري- وأنا أشتهي أن تأتينا بعالم واحد قال: إن هذا توثيق

من عـليٍّ –رضـي اللَّـه عنـه – وهـذا يـدل عـلى جهلـك الفاضـح بعلـم الجـرح والتعديل؛ فراجع ألفاظ أهل العلم وقواعدهم في ذلك. واحكم أنت على نفسـك بما تستحق. إما بالجهل! وإما باتباع الهوى، والعياذ باللَّهِ.

ولو سلمنا – جدلًا- بأن كلام عليٍّ- رضي اللَّه عنه- توثيق للحـارث. مـع أن هذا أبعد من الشمس إلى اللمس، فصغار الطلبة – فضلًا عن غيرهم- يعلمون أن الراوي قد يحصل له تغير في أثناء حياته من سوء حفظ أو تدليس إلى غير ذلك.

فلو كان الحارث ثقة في أثناء حياة عليٍّ – رضي اللَّه عنه- فإنَّه قد اتهم بالكذب بعد وفاة عليٍّ – رضي اللَّه عنه- فلا حجة في كـلام عـليٍّ – رضـي اللَّـه عنـه – إن صح مع أنه لم يصح كما ترى، إلَّا في عقل وهوى الْغُمَـارِيّ فقـط!! وذلـك لأنـه جرح مفسّر فيقدم على التعديل إن صح التعديل!

●● ثاني هذه الشبهات :

ما رواه ابن سعد، قال: أخبرنا الفضل بن دُكين قال: حدثنا شَريك، عن جـابر، عن عامر، قال: رأيتُ الحسن والحسين يسـألان الْحَـارِث الْأَعْـوَر عـن حـديث عليّ(١).

أقول: قد ذكر الْغُمَارِيّ هذا الأثر في «بيان نكثه» محذوف السند. وقـد حـذف الْغُمَارِيّ السند مُتعمدًا، وصار يستدل به وسوَّد به صفحتين.

أنقل منه ما يلي:

---

(١) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٦ / ١٦٨ – ١٦٩)، و«الجـرح والتعـديل» (٣ / ٧٩)، من طريق الفضل بن دُكَيْن، به.

قال ص (١١): (وفي هذا أعظم دليل، وأكبر حجة، وأقوى برهان، على أنه ثقة عندهما. عنده من حديث عليٍّ والدهما- عليه السلام- مالا يوجد عند غيره) اهـ .

قلت: وهذا الكلام يدل على خبث في الطوية، ودهاء في الأسلوب، وتدليس في الكلام. والْغُمَارِيّ إما جاهلٌ أحمق، أو كذَّاب خبيث. وهو ليس بالجاهل!!!

والعجيب أنه – كما ذكرنا آنفًا – قد ذكر هذا الأثر محذوف السند ليُخفي كذبه وهواه. ظانًا أن الجو فارغ له يتكلم بما شاء، متناسيًا أن في الناس بقايا، وفي الزوايا خبايا!!.

●● وبيان ذلك أقول :

إنَّ سؤال الحسن والحسين للحارث الأعور عن حديث عليٍّ باطل من وجوه:

الأول: شريك هو ابن عبد اللَّه النخعي، وهو ضعيف من جهة سوء حفظه.

الثاني: جابر وهو ابن يزيد الْجُعْفيّ. قال فيه عبد اللَّه بن الصديق الْغُمَارِيّ الأخ الأكبر لعبد العزيز: كذاب(١).

بل قال عنه عبد العزيز الْغُمَارِيّ نفسه :

(وخلاصة القول: أن جابرًا ساقط عن درجة الاعتبار لا يفرح بحديثه)(٢).

قلت :وهكذا يكون التلاعب بالدين والتلاعب بالسنة. وما أظن أن الْغُمَارِيّ يجهل أنَّ جابرًا الذي في أثر الحسن والحسين هو الذي قال فيه: ساقط عن درجة الاعتبار، لا يفرح بحديثه.

---

(١) «الأدلة الراجحة على فرضية قراءة الفاتحة» لعبد الله الغماري ص (٦- ٩).

(٢) «التأنيس بشرح منظومة الذهبي في التدليس» لعبد العزيز الغماري ص (٢٠).

والسؤال الذي يفرض نفسه – كما يقولون-: لماذا حذف الْغُمَارِيّ سند هـذه الرواية؟!

أترك الإجابة لمن لم يعم اللَّه بصره وبصيرته. والعياذ بِاللَّهِ تَعَالَى.

ويراجع في ترجمة الجعفي الكذَّاب: «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٧٩-٣٨٤)، و«الرسالة» للشافعي ص (٢٥٦)، و«الكامل» لابن عدي (٥٣٧-٥٤٣)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٦-٥١). وغيرها.

وأقول للغماري ما سطَّره بنفسه في (بيان نكثه) ص (١١-١٢):

ومن روي عن الكذاب، ونشر حديثه بين الناس، فهو داخل في هذا الوعيد.

[يقصد قولَ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَـذِبٌ، فَهُـوَ أَحَـدُ الْكَاذِبِينَ»](١).

فسقط بهذا توثيق عليٍّ- رضي اللَّه عنـه-، والحسـن والحسـين- رضـي اللَّـه

(١) جاء عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم منهم المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أخرج حديثه مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ٦٢ نووي) والترمذي (٢٦٦٢) وابن ماجه (٤١)، وأحمد رقم (١٨١٨٤، ١٨٢١١، ١٨٢٤٠، ١٨٢٤١) وغيرهم.
وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.
(فائدة) قال الترمذيُّ- رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -: سَأَلْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عَبْدَ اللهِ بْـنَ عَبْـدِ الـرَّحْمَنِ [الدَّارِمِيّ]، عَنْ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ: مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثًا وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُـوَ أَحَـدُ الكَاذِبِينَ. قُلْتُ لَهُ: مَنْ رَوَى حَدِيثًا وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ إِسْنَادَهُ خَطَأٌ، أَيُخَافُ أَنْ يَكُونَ قَدْ دَخَـلَ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ ؟! أَوْ إِذَا رَوَى النَّـاسُ حَـدِيثًا مُرْسَـلًا فَأَسْـنَدَهُ بَعْضُـهُمْ، أَوْ قَلَـبَ إِسْنَادَهُ، يَكُونُ قَدْ دَخَلَ فِي هَذَا الحَدِيثِ؟ فَقَالَ: لَا، إِنَّمَـا مَعْنَـى هَـذَا الحَـدِيثِ إِذَا رَوَى الرَّجُلُ حَدِيثًا، وَلَا يُعْرَفُ لِذَلِكَ الحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَصْـلٌ فَحَـدَّثَ بِـهِ؛ فَأَخَـافُ أَنْ يَكُونَ قَدْ دَخَلَ فِي هَذَا الحَدِيثِ.

عنهما-، للحارث الأعور، والِلَّهِ المستعان.

●● الشبهة الثالثة : توثيق ابن معين للحارث الأعور.

أقول: قد اضطربت أقوال ابن معين في الحارث، ومن المعلوم أنه إذا تناقضت أقوال العالم الناقد في رجل فإنه إما تطرح أقواله جميعًا، أو يؤخذ بالقول الذي يوافق قول النقاد الآخرين.

ولو افترضنا أنَّ ابن معين- رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- وثَّق الحارث مطلقًا، فتوثيقه منتقض بالجرح المُفسَّر الذي ذكرناه آنفًا.

فكيف الأمر وقد ضعَّف ابن معين الحارث؟!

قال ابن أبي حاتم: أخبرنا ابن أبي خيثمة فيما كتب إليّ قال: قيل ليحيى بن معين: الحارث صاحب عليّ؟ فقال: ضعيف.

«الجرح والتعديل» (٣ / ٧٩) وإسناده صحيح.

وقال ابن معين أيضًا: الحارث الأعور، هو الحارث بن عبد اللَّهِ، ليس به بأس(١).

وسأله أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي: أي شيء حال الحارث في عليّ؟ فقال: ثقة. قال أبو سعيد: لا يتابع عليه(٢).

فهذا تلميذه أبو سعيد الدارمي يخالفه في توثيقه، ويقول: إنَّه لا يتابع عليه.

فلا حجة إذن في التعلق بتوثيق ابن معين- رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- للحارث الأعور

---

(١) «التاريخ» ليحيى بن معين (٣ / ٣٦١ رقم ١٧٥١).

(٢) «تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين» رقم (٢٣٣).

●● الشبهة الرابعة :

ما ذكره أبو حفص بن شاهين. قال: قال أحمد بن صالح (المصري):

«الْحَارِث الْأَعْوَر ثقة ما أحفظه، وأحسن ما روى عن عليٍّ وأثنى عليه...قيل لأحمد بن صالح: فقول الشَّعْبِيّ: حدثنا الحارث وكان كذَّابًا، فقال: لم يكن في الحديث، إنما كان كذبه في رأيه»(١).

ولنا على هذا الكلام ملاحظات :

الأولى: الانقطاع بين ابن شاهين وبين أحمد بن صالح فبينهما مفاوز تنقطع فيها أعناق الإبل. فالأول قد ولد سنة ٢٩٧، والثاني مات سنة ٢٤٨؛ أي: بين ولادة الأول ووفاة الثاني نصف قرن. فمَن الواسطة بينهما؟! وممن سمع هذا ابن شاهين؟!

فبهذا يضعف النقل عن أحمد بن صالح.

ثانيًا: قول أحمد بن صالح: لم يكن يكذب في الحديث، إنما كذبه في رأيه. فهذا اتهام بالكذب، وقد نقلنا آنفًا كلام جبل مصر الأشهر شيخ شيوخنا أبي الأشبال أحمد بن محمد شاكر- رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- في نقض هذا الكلام، وكذلك كلام العلامة بشار معروف. ونزيد هنا بأن ننصح إخواننا بقراءة الفصل الممتع عن(التهمة بالكذب) الذي كتبه ذهبيُّ العصر الشَّيْخ المعلِّمي اليماني في كتابه المستطاب (التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل).

---

(١) «تاريخ أسماء الثقات» رقم (٢٨٢) تحقيق : صبحي السمرائي. وقد ضعف المحقق، الحارث الأعور.

ثالثًا: لو صح كلام أحمد بن صالح – أقول لو صح – فهو منتقض بما نقلناه آنفًا عن الجمهور الغفير من النقاد في تكذيب وتضعيف الحارث الأعور. فكيف والإسناد إليه منقطع؟!

وخلاصة القول: إن الْحَارِث الْأَعْوَر ضعيف جدًا، وإن محاولة الْغُمَارِيّ لتوثيقه أوهى من خيط العنكبوت، وكلامه في ذلك ساقط كسقوط صاحبه كمثل ضرطة عير بفلاة، واللَّهُ المستعان.

- وأختم هذا الفصل بما قاله عليُّ بن المديني - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى -:

فأصحاب عبد اللَّه بن مسعود الذين يفتون بفتواه، ويقرأون بقراءته: علقمة ابن قيس، والأسود بن يزيد، ومَسْروق، وعَبِيدَة السَّلْماني، والحارث بن قيس، وعمرو بن شرحبيل.

قال ابن سيرين: كان أصحاب عبد اللَّه خمسة: كان منهم من يبدأ بعَبيدة ويثني بالحارث، ومنهم من يبدأ بالحارث ويثني بعَبيدة، ويثلث بمسروق وعلقمة وشريح، وكلهم كان فيه عيبٌ، كان الحارث أعورًا، ومسروق أحدبًا، وكان علقمة - يقولون - مقعدًا، وكان شريح كوسجًا.

قال: قال محمد بن سيرين: كان أصحاب عبدِ اللَّه الذين لا يعدلهم خمسة، فمنهم من كان يبدأ بالحارث الهمداني، ويثني بعبيدة، ومنهم من كان يبدأ بعًبيدة والحارث وعلقمة و مسروق وشريح، ومنهم من يجعل شريحًا آخرهم، هكذا رواه ابن سيرين؛ جعلهم خمسة وأدخل فيهم شُريحًا والحارث الأعور.

وخالفه إبراهيم النخعي، وكان إبراهيم عندي من أعلم الناس بأصحاب عبداللَّه وأبطنهم به (قال القلعجي: أي أعلم بأخباره وأعرف بباطنه. ومن بَطَنَ

الرجل خبَره، وعرف باطنه) قال: كان أصحاب عبدُ اللَّه الـذين يقـرأون ويفتـون ستة: علقمة، والأسود، ومسـروق، وعَبِيـدَة، وعمـرو بـن شـرحبيل، والحـارث الأعور. ما أرى ابن سيرين إلَّا زاد[١] الحارث بن قـيس؛ لأن الْحَـارِث الْأَعْـوَر كان في غير طريق أصحاب عبدِ اللَّه، كانت روايته ومذهبه إلى عليٍّ بن أبي طالـب – رضي اللَّه عنه – وما أعلمه روى عـن عبـد اللَّـه إلَّا حـديثين مختلـف عنـه في أحدهما.

وإبراهيم لَقِيَ من هؤلاء: الأسود، وعلقمة، ومسروق، وعَبيدة، ولم يسمع مـن الحارث بن قيس، ولا عمرو بن شـرحبيل، وروى عـن همـام بـن الحـارث عنـه وعامر سمع منهم كلهم إلَّا الحارث بن قيس، وقتل مع عليّ رضي اللَّه عنه[٢].



(١) كذا، ولعل الصواب: «إلَّا أراد».

(٢) «العلل» لعلي بن المديني ص (٤٤-٤٧) تحقيق: عبد المعطي قلعجـي. وكـذلك ص (٤٢-٤٤) تحقيق: الأعظمي.

الباب الرابع

الرد التفصيلي على الْغُمَارِيّ في جزئه

أولًا: جهل الْغُمَارِيّ الفاضح بعلم الحديث والأدلة على ذلك.

فصل: في تفصيل الرد على جزئه (بيان نكث..).

●● جهل الْغُمَارِيّ بعلم الحديث، والأدلة على هذا:

قبل أن أبدأ في هذا الباب أسوق بين يدي القارئ الكريم بعض الأحاديث التي استدل بها الْغُمَارِيّ، ليتعرف الناس على مدى علمه بهذا الفن الشريف.

فأقول: مع التنبيه على أنه قليل الاستدلال بالحديث، ومن شك في كلامنا، فليراجع كتبه ويرى بنفسه صدق ما قلناه. وهذا يصلح أن نضع له عنوانًا، هو :

«جهل الْغُمَارِيّ الفاضح بعلم الحديث».

قال في (بيان نكثه) ص (٣٧): ولولا أن رسول اللَّه ﷺ يقول: «اتْرُكُوا التُّرْكَ» لخضنا معه.

أقول: هكذا تكون أخلاق (فضيلة العلامة محدث المغرب...).

واللَّهُ جلَّ وعلا يقول: ﴿ وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَٰبِ ﴾ [سورة الحجرات:١١].

وكذلك جزم بنسبة هذا الكلام للنبي ﷺ. وإليك الكلام على هذا الحديث لتعرف مدى علم وصدق (فضيلة العلامة محدث المغرب....).

والحديث أخرجه الطبراني في «الكبير» برقم (١٠٣٨٩) ، قال: حدثنا محمد ابن عبد اللَّه الحضرمي، قال: حدثنا عثمان بن يحيى القرقساني، قال: حدثنا عبدالمجيد، عن مروان بن سالم، عن سالم، عن الأعمش، عن زيد بن وهب وشقيق بن سلمة، عن عبد اللَّهِ بن مسعود، به، مرفوعًا.

قلت: هذا حديث موضوع فيه أربع علل :

الأولى: مروان بن سالم الجزري، قال أحمد وغيره: ليس بثقة. وقال البخاري ومسلم وأبو حاتم: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال

الدارقطني: متروك. وقال ابن عدي: عامة أحاديثه لا يتابعه الثقات عليه. وقال أبو عروبة الحراني: يضع الحديث. وقال ابن حجر: متروك، ورماه الساجي وغيره بالوضع.

الثانية: عبد المجيد وهو ابن عبد العزيز بن أبي رواد، قال ابن معين: ثقة داعية إلى الإرجاء. وقال أحمد: لا بأس به، وفيه غلو في الإرجاء، يقول: هؤلاء الشكاك.

وقال أبو حاتم: ليس بالقوي يكتب حديثه. وقال الدارقطني: لا يحتج به ويعتبر به.

وقال البخاري: في حديثه بعضُ الاختلاف، ولا يعرف له خمسة أحاديث صحاح.

وقال: كان الحميدي يتكلم فيه.

وقال ابن حبان: يستحق الترك، منكر الحديث جدًا، يقلب الأخبار، ويروي المناكير عن المشاهير.

ولخص الحافظ حاله فقال: صدوق يخطيء وكان مرجئًا. وأفرط ابن حبان فقال: متروك.

الثالثة: عثمان بن يحيى القرقساني، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧ / ٢١٣): لم أعرفه.

قلت: ذكره ابن حبان في «ثقاته» (٨/ ٤٥٥) . على عادته في توثيق المجاهيل فقال: عثمان بن يحيى بن عيسى القرقساني، إمام مسجد قرقيسيا، كنيته أبو عمرو الصياد. يروي عن ابن عيينة، حدثنا عنه أحمد بن محمد بن الأزهر

السجستاني مات سنة ٢٥٨.

قلت: فالرجل مجهول.

وأحمد بن محمد بن الأزهر ضعفه تلميذه ابن حبان، وقال الدارقطني: منكر.

الرابعة: عنعنة الأعمش. وهو مدلس.

لكن قال شيخ الإسلام الذهبي – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٢٤).

وهو (أي الأعمش) يدلس، وربما دلَّس عن ضعيف، ولا يدري به، فمتى قال حدثنا فلا كلام، ومتى قال: (عن) تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم ؛ كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال. اهـ.

قلت: وروايته هنا عن زيد بن وهب وشقيق بن سلمة وهو أبو وائل.

ثم وجدت لهذا الحديث شاهدًا أخرجه أبو داود (٤٣٠٢)، والنسائي (٣١٧٦) تحقيق أبي غدة من طريق ضمرة، عن أبي زرعة السيباني، عن أبي سُكينة رجل من المحرَّرين، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، مرفوعًا، به.

قلت: وفيه أبو سكينة مختلف في صحبته، والصحيح أنه ليس بصحابي، ولم يوثق. فالرجل مجهول. وانظر: «مجمع الزوائد» (٥/ ٣٠٤) ، و«الضعيفة» رقم (١٧٤٧)، و«المعجم الكبير للطبراني» (١٠/ ٢٢٣).

فمن جهالاته ما قاله (ص٤٥) من (بيان نكثه):

كما فعل في حديث عائشة – رضي اللَّه عنها – «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَعَلِيٌّ سَيِّدُ الْعَرَبِ». فإنه حكم بوضعه، في مقدمة كتبها لبعض الرسائل؛ مستدلًا على وضعه

بأن روح التشيع واضحة في الحديث. ولا أدري أين هذا التشيع، الذي وضح لـه من الحديث مع أن الحديث له شواهد وطرق. اهـ.

أقـول: لقـد عجبـت مـن روغـان هـذا الْغُمَـارِيّ وتلونـه. ومحاولـة إنكـاره للحقائق. ولماذا لم يذكر اسم هذه الرسالة التي كتب الشَّيْخ الْألْبَانِيّ مقدمة لها؟! ولماذا لم ينقل كلام الْألْبَانِيّ كاملًا في حكمه على الحديث بالوضع ؟! وهل تفـرد الْألْبَانِيّ بهذا الحكم؟! أم هو مسبوق بالذهبي وابن حجر؟!

أما الرسالة التي علّق عليها فضيلة الشَّيْخ الْألْبَانِيّ –رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى– فهي:

(بداية السول في تفضـيل الرسـول ﷺ للعـز بـن عبـد السـلام رَحِمَـهُ اللَّـه تَعَالَى). وقام فيها الشَّيْخ الْألْبَانِيّ –رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى– بـالرد عـلى عبـد اللَّـه بـن الصديق الْغُمَارِيّ الأخ الأكبر لعبد العزيز فلم يذكر عبـد العزيـز اسـم الكتـاب؛ تعمية على القراء واللَّهِ حسيبه. ولا تطول يدي. هذا الكتاب الآن، فأنقل منه.

ثمَّ وفَّقَ اللَّهُ سُبْحانه وتَعَالَى لي بنسخة من الكتاب!!

قال الشيخ الألباني –رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى– في ذكر ملاحظاته على تحقيق الشـيْخ عبد اللَّه الغماري للكتاب، ص (٢٦–٢٨):

رابعًا: يعزو الحديث لغير المشاهير من أصحاب السنن وغيرهم مِمَّن ألف في «الصحيح»، وهذا مخالف لاصطلاح العلماء، فهو لمَّـا خـرج الحـديث الأول: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ ، وَلاَ فَخْـرَ» عـزاه لابـن أبـي عاصـم في «الأدب»! فمَـن الـذي يستطيع أن يقوله [لعلها: يطوله] من المشتغلين بهذا العلـم فضـلا عـن غيـرهم؟ مع ما في ذلك من الابتعاد بالقاريء عن التمكن من مراجعة إسناده عنـد اللـزوم، ولا سيما وهو قد سكت عنه، وبخاصة أنه رواه مَن هو أشهر من ابن أبي عاصـم

مثل الترمذي وابن حبان كما ستراه في تخريجنا إياه، وإنما يصح مثل هـذا العـزو عند أهل العلم مقرونا مع من هم أشهر منه» أو لغير ذلك من الفوائد كـأن يكـون إسناده أصح من إسنادهم، ومع ذلك لا بد من الإشارة على الأقل إليهم وخاصـة إن كانوا من أهل «الصحيح» كابن حبان فإنه ممن رواه في «صحيحه» ....

خامسًا: قال في تخريج حديث الفقرة (١٤): « الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عِيَالُ اللَّهِ .... »:

«وإسناد حديث ابن مسعود جيد»!

فأقول: كلا، فإن فيه من ضعف جدًّا، وهـو عميـر أبـو هـارون القرشـي وهـو متروك كما قال الهيثمي[١] في «مجمع الزوائد» (٨/ ١٩١) ....

ونحو هذا أنه ذكر حديث عائشة [رضي اللَّه عنها] في «المستدرك» بلفظ: «أَنَـا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَعَلِيٌّ سَيِّدُ الْعَرَبِ»، فقال ص (٩): «وهو حديث ضعيف، خلافًـا لقول الذهبي: إنه موضوع». وهذا تبجح بارد، وتطاول على على الحافظ الـذهبي بدون مبرر، لأن مدار الحديث على حسين بن علـوان وعمـر الـوجيهي وغيرهمـا من الوضاعين، وقد أقر الحافظ العسقلاني الـذهبي عـلى وضـعه، فـانظر «لسـان الميزان» (٤/ ٢٨٩-٢٩٠) [٢]، وفي ظنـي أن ابـن تيميـة أيضًـا قـال بوضـعه في كتابه الحجة «منهاج السنة»[٣]، ولا وقت عندي الآن لمراجعته فـإني عـلى سـفر

(١) تحرف في المطبوع إلى: الهيتمي.

(٢) لسان الميزان (٦ / ٧٧ تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة)، ولم يتعقبه بشيء!!.

(٣) لم يذكره شيخ الإسلام رحمه الله في «منهاج السنة». لأن الرافضي لم يذكره، وإنما ذكـر حـديثًا طويلًا من حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه يو م الشورى، فيه نحو هذا الكلام، وقد حكـم شيخ الإسلام بوضعه. (٦ / ٥٠-٦٣).

اليوم إن شاء اللَّه، فليرجع إليه من شاء.

ثم إن روح التشيع واضح من الحديث، فإن من الثابت عند أهل السنة أن فضل الخلفاء الأربعة على ترتيبهم المعروف، فأفضلهم أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، رضي اللَّه عنهم أجمعين، وهذا التفضيل ثابت عن علي نفسه، بل وفي زمن النبي (ﷺ) كانوا لا يعدلون بأبي بكر أحدًا كما في البخاري وغيره، فكيف يمكن أن يقول: «وَعَلِيٌّ سَيِّدُ الْعَرَبِ»، فلا شك أن هذا من وضع الشيعة. ونحن نشم رائحة التشيع من هذا الغماري وإخوته من كتاباتهم، حتى أن أحدهم ألف رسالة خاصة في توثيق الْحَارِث الْأَعْوَر الشيعي(١)! واللَّه المستعان.

انتهى كلام الشيخ الْأَلْبَانِيّ -رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-.

❀ أما نقده للشيخ الْأَلْبَانِيّ -رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- في حكمه على الحديث بالوضع، وأن الحديث له شواهد وطرق، فهذا من تلبيساته وكذبه ودجله:

فإن الحديث أخرجه الحاكم في «مستدركه» (٣ / ١٢٤) قال: حدثنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي، قال: حدثنا محمد بن معاذ، قال حدثنا أبو حفص عمر بن الحسن الراسبي، قال: حدثنا أبو عوانة، عن أبي بِشْر، عن سعيد ابن جبير، عن عائشة -رضي اللَّه عنها- أن النبي ﷺ قال: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَعَلِيٌّ سَيِّدُ الْعَرَبِ».

هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وفي إسناده عمر بن الحسن وأرجو أنه صدوق ولولا ذلك لحكمت بصحته.

(١) بل ألف رسالتين في الحارث؛ كأن الدين لن ينصر إلا بتوثيق الحارث المتهم بالكذب!!!

فتعقبه الذهبي بقوله: أظن أنه (أي عمر بن الحسن) هو الذي وضع هذا.

وقال الذهبي، وعنه ابن حجر- رحمهما اللَّه تَعَالَى-:

عمر بن الحسن الراسبي لا يعرف وأتى بخبر باطل متنه «عَلِيٌّ سَيِّدُ الْعَرَبِ».

ومن المعلوم: أن الحاكم متساهل فقوله: (أرجو أنه صدوق) لا تعني أن الرجل صدوق بحال من الأحوال. ورجاؤه لم يتم لأن الرجل واه كما قال الحافظان الذهبي وابن حجر. وقد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا. ولا ينفعه ذلك؛ لأنه مجهول، كما قرر ذلك الحافظ الذهبي- رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- في «تلخيص المستدرك».

ومحمد بن معاذ الراوي عن عمر بن الحسن هو محمد بن معاذ الشعراني أبو بكر النهاوندي وهو واه.

أما الشواهد المزعومة: فقد أخرجها الحاكم (٣/ ١٢٤).

من طريق الحسين بن علوان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي اللَّه عنها، مرفوعًا، به.

قال الذهبي: قلت: وضعه ابن علوان.

قلت: والحسين بن علوان الكلبي: قال ابن معين: كذاب.

وقال علي بن المديني: ضعيف جدًا.

وقال أبو حاتم والنسائي والدارقطني: متروك الحديث.

وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على هشام وغيره وضعًا، لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل التعجب. وكذا قال صاعقة.

قلتُ: وروايته هنا عن هشام بن عروة.

وهناك شاهد آخر من حديث جابر. من طريق عمر بن موسى الوجيهي، عن أبي الزبير، عن جابر رضي اللَّه عنه، مرفوعًا به.

قال الذهبي: قلت: عمر وضاع.

قلت: قال فيه ابن معين: ليس بثقة.

وقال البخاري: منكر الحديث.

وقال النسائي: متروك الحديث.

وقال الدارقطني: متروك.

وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث كان يضع الحديث.

وقال ابن عدي: هو ممن يضع الحديث متنًا وإسنادًا.

أقول: فهذه هي الشواهد والطرق التي تشدَّق بها الْغُمَارِيّ – عامله اللَّه بعدله- وهكذا يكون العلم والأمانة عند (فضيلة العلامة المحدث....). وإن شئت فقل: التلاعب بالسنة والدين!!!

وأنا أترك الحكم للقاريء اللبيب: من هو الذي يتلاعب بالقواعد؟! ومن الذي يُحكِّم هواه؟! ومن هو الجاهل على الحقيقة؟!

الْأَلْبَانِيّ أم الْغُمَارِيّ ؟!!

ومما ينبغي التنبيه له أن مدار الكلام إنما هو على الجزء الثاني من الحديث وهو قوله: «عَلِيٌّ سَيِّدُ الْعَرَبِ».

أما الجزء الأول من الحديث وهو قوله: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ». فثابت. والحمد

لِلَّهِ رب العالمين.

ومن جهالات الْغُمَارِيّ وظلماته: ما ذكره في تقدمته لكتاب (إرشاد النبيل للمريخي) ص (ل) قال: قال النبي ﷺ: «إِنَّ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ».

قلت: قد وجدت هذا الحديث في «الكامل» لابن عدي (١/ ٣٣٦)، و«تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٦/ ٣٢٨)، والعلل المتناهية لابن الجوزي رقم (٩٤٤)، من طريق إسحاق بن بشر الكاهلي، قال حدثنا أبو معشر المدائني، عن محمد بن المنكدر، عن جابر رضي اللَّه عنه، مرفوعًا به.

وفي إسناده إسحاق بن بشر الكاهلي. قال ابن عدي والدارقطني: هو في عداد من يضع الحديث.

وقال مطين: ما سمعتُ أبا بكر بن أبي شيبة كذَّب أحدًا إلا إسحاق بن بشر الكاهلي.

وكذا كذبه موسى بن هارون وأبو زرعة.

وقال الفلاس وغيره: متروك.

وقال المناوي في «فيض القدير» (٣/ ٤٠٩): «قال ابن الجوزي: حديث لا يصح. وقال ابن العربي: هذا حديث باطل فلا يلتفت إليه».

قلت: ولمزيد الفائدة، تراجع «السلسلة الضعيفة» للألباني برقم (٢٢٣).

ثم قلت: وفيه أيضًا أبو معشر وهو نَجِيح بن عبد الرحمن السندي المدني وهو ضعيف.

فإلى اللَّه وحده المشتكى من رجل يزعم أنه (فضيلة العلامة محدث

المغـرب...). ثـم يسـتدل في كلامـه بالمنخنقـة والموقـوذة والمترديـة، جازمًـا بنسبتها إلى النبي ﷺ متناسيًا الأحاديث التي جاءت في النهي عـن الكـذب عـلى رسول اللَّه ﷺ.

والْغُمَارِيّ لا يجهلها ولا يجهل فقهها المستنبط منهـا؛ حيـث قـال في (بيـان نكثه) ص(١١):

لأن رسول اللَّه ﷺ يقول: «من حدَّث عني بحديث، يـرى أنـه كـذب، فهـو أحد الكذابين».

ومن روى عن الكذاب، ونشر حديثه بين الناس، فهو داخـل في هـذا الوعيـد. اهـ.

قلت: فلماذا يصر الْغُمَارِيّ على الاستدلال بالأحاديث الموضوعة والباطلة؟ ولكن ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾ [سورة الحـج: ٤٦].

وقال في ص (ع) من تقدمته لكتاب (إرشاد النبيل):

روى ابن ماجه وأحمد وأبو يعلى وأبو الشَّيْخ في الأمثال عن أبي هريرة – رضـي اللَّه عنه – قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «مثل الذي يجلس فيسـمع الحكمـة ثـم لا يحدِّث إلا بشرِّ ما يسمع كمثل رجل أتى راعيًا فقال: يا راعي اجـزر لي شـاة مـن غنمك. فقال له: اذهب فخذ بأذن خير شاة، فذهب فأخذ كلب الغنم». اهـ.

أقول: قـد رجعنـا إلى «سـنن ابـن ماجـه» (٤١٧٢) ، و«مسـند الإمـام أحمـد» (٢/ ٣٥٣، ٤٠٥، ٥٠٨) ، و«مسند أبي يعلى» (٦٣٥٧) تحقيق: إرشـاد الحـق الأثري. فوجدنا مدار الحديث على: حماد بن سلمة، عن عليِّ بن زيد بن جـدعان،

عن أوس بن خالد، عن أبي هريرة، مرفوعًا، به.

قلت: والحديث ضعيف معلول بعلتين:

الأول: علي بن زيد بن جدعان: ضعيف. مشهور بالضعف.

الثاني: أوس بن خالد: مجهول. كما قاله الحافظ وغيره.

(والحديث ضعفه البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ٢٢٨) تحقيق: الكشناوي) اهـ.

وقال- هَدَاهُ اللَّه – في تقدمته المذكورة ص (ن):

وقال ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ١٢١) : «من كان إذا صعد منبر رسول اللَّه ﷺ خلع نعليه».

ثم قال: « نا معن بن عيسى بن ثابت بن قيس، قال: رأيت أبا بكر إذا رقى على المنبر خلع نعليه».

قلت: قد استدلَّ الْغُمَارِيّ بهذا الأثر، ولم يعقب عليه بشيء، وهذا يدلُّ على مدى جهل الرجل وغفلته!!.

كيف يكون بَيْن ابن أبي شيبة الذي مات سنة ٢٣٥. وبين أبي بكر- رضي اللَّه عنه – الذي مات سنة (١٣) رجل واحد. ويستفاد من ترجمة ابن أبي شيبة: أنه ولد قبل سنة (١٦٠) بقليل.

ومن هو معن بن عيسى بن ثابت بن قيس يا (فضيلة المحدث...)، فواللَّهِ ما رأيتُ مثل اليوم عجبًا!!

أقول: لعله قد وقع خطأ في الإسناد، ويعلم طلبة العلم أن نسخة «المصنف»

نسخة سقيمة. فلعل الصواب: معن بن عيسى، عن ثابت بن قيس[١]. وخاصة أنه لا يوجد في الرواة، من اسمه معن بن عيسى بن ثابت بن قيس.

والموجود هو معن بن عيسى بن يحيى بن دينار القزاز، من شيوخ ابن أبي شيبة.

ولو ثبت ما قلناه، ففيه انقطاع أيضًا لأنَّ شيخ ابن أبي شيبة وهو معن بن عيسى القزاز، لم يسمع من ثابت بن قيس، بل لم يدركه أصلًا. فبينهما مفاوز تنقطع فيها أعناق الإبل.

وهكذا يكون العلم والتحقيق عند الْغُمَارِيّ!!!

وقال في تقدمته المذكورة ص (ط): كما قال رسول اللَّه ﷺ: « مَنْ رَأيتُمُوه يَشْهدُ الْمَسَاجِدَ فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ» اهـ.

قلت: لفظ الحديث « إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَعْتَادُ الْمَسْجِدَ فَاشْهَدُوا ... ».

والحديث أخرجه أحمد (٣/ ٦٥، ٧٦)، والترمذي (٢٦١٧، ٣٠٩٣)، والدارمي (١/ ٢٧٨)، وابن ماجه (٨٠٢) ، ومحمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» رقم (٢٣٦)، والحاكم (١/ ٢١٢) وصححه. فتعقبه الذهبي بقوله: دراج كثير المناكير.

كلهم من طريق درّاج أبي السمح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا، به.

---

(١) وهو الذي يوجد في نسخة الشثري (٩ / ١٥٠ رقم ١٦٦٢٩)، ونسخة عوامة (٨/ ٨٠٠ رقم ١٦١٣١). لكن سقط: (على المنبر) من نسخة عوامة!!.

وهي رواية ضعيفة قال أحمد بن حنبل: أحاديث درّاج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد فيها ضعف.

وقال أبو داود: أحاديث درّاج مستقيمة إلَّا ما كان عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد.

فهكذا يكون العلم عند الْغُمَارِيّ!

ولولا إرادة الاختصار لجئت من ذلك بالكثير الكثير وخاصة من الكتيب الذي شرح فيه منظومة الذهبي في التدليس، والِلَّهِ المستعان.

فصل

سأسوق هنا – بمشيئة اللَّه تَعَالَى – شيئًا من جهالاته وتلبيساته التي تنبيء عن حقد الرجل وتحريفه للكلم عن مواضعه؛ ولن آتي على جميعها، بل أنبه على بعضها لتنبه على ما وراءها خشية التطويل والملال، ونظرًا لضيق الوقت، واللَّهِ المستعان.

●● فمن أكاذيبه :

ما قاله ص (٣) من (بيان نكثه) :

فقد قرأت كلامًا للألباني في مقدمته لكتاب علق عليه. يقول في حق كتابي (الباحث عن علل الطعن في الحارث) بعد الكلام دعاه إليه حب الشغب والخصام وحمله عليه ما عُرف به. واشتهر عنه، من تسليط لسانه الأعجمي على عباد اللَّه تَعَالَى، بدون ذنب اكتسبوه. ولا إثم اقترفوه. حتى امتد منه ذلك، إلى أئمة السلف، وأصحاب المذاهب شرقًا وغربًا، المشهود لهم بالفضل والدين. بين الخاص والعام، والمتفق على جلالتهم في العلم، وعلو درجتهم في الاجتهاد. وعظيم مكانتهم في خدمة الإسلام والمسلمين.

ثم قال – هَدَاهُ اللَّه -: «وتطاول به على مقام أكابر الحفاظ، كالمنذري الحافظ المتقن – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – وغيره بدون أدنى سبب يوجب ذلك التطاول، على مقامهم في خدمة الحديث النبوي. وكتبه لا تخلو من التهجم على الأئمة من السلف والخلف» اهـ.

قلت: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾[سورة الكهف: ٥].

فالشَّيْخ الْأَلْبَانِيّ – والحمدُ لِلَّهِ – من أشد الناس احترامًا وتوقيرًا لأئمة

السلف والخلف، وكتبه طافحة بذلك. ومن أراد أن يقف على احترامه وتوقيره لأئمة المذاهب فليرجع إلى مقدمة كتابه «صفة صلاة النبي ﷺ» ليعلم كذب هذا الرجل.

أما الحافظ المنذري- رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- فقد رجعت لمقدمة «صحيح الترغيب والترهيب» لنرى هل تطاول الشَّيْخ الْألْبَانِيّ –رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- على مقام أكابر الحفاظ، كالمنذري الحافظ المتقن –رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى–كما قال هذا الْغُمَارِيّ!!.

فوجدنا الشَّيْخ الْألْبَانِيّ –رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- يقول عن المنذري –رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-:

وكتابه: فإنَّهُ ليس بخافٍ على أحد من أهل العلم أن كتاب «الترغيب والترهيب» للحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، هو أجمع ما أُلِّف في موضوعه، فقد أحاط فيه أو كاد، بما تفرق في بطون الكتب السنة وغيرها من أحاديث الترغيب والترهيب في مختلف أبواب الشريعة الغراء، كالعلم والصلاة، والبيوع، والمعاملات، والأدب والأخلاق، والزهد، وصفة الجنة والنار، وغيرها مما لا يكاد يستغني واعظ أو مرشد، ولا خطيب أو مدرس، مع اعتنائه بتخريج الأحاديث وعزوه إياها إلى مصادرها من كتب السنة المعتمدة، على ما بيَّنه هو نفسه في المقدمة، وقد أجاد ترتيبه وتصنيفه، وأحسن جمعه وتأليفه فهو فرد في فنه، منقطع القرين في حسنه.

ثم قال –رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-: وإن من نفاسته عندي، أنه عني فيه ببيان مرتبة الحديث من صحة أو ضعف بأوجز عبارة، وأوضح إشارة كما صرح بذلك في

مقدمته : (ثم أشير إلى صحة إسناده وحسنه أو ضعفه، ونحو ذلك).

وهذه فائدة هامة عزيزة، قلما تراها في كتاب من كتب الحديث التي جرى فيها مؤلفوها على مجرد جمع الأحاديث وتخريجها، دون العناية ببيان مراتبها في الصحة والضعف والكشف عن عِلَلِّها، أو على الأقل الاقتصار على ما ثبت منها، كما هو الواجب في مثل هذه الحال، وهو طريقة أصحاب الصحاح وغيرها كالشَّيْخين وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم من المتقدمين، وكعبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الصغرى»، والنووي في «رياض الصالحين» وغيرها من المتأخرين[١].

وقال – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – ص (٩، ١٠): من المقدمة المذكورة: وإن مما لا ريب فيه أن الحافظ المنذري – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى – كان من أولئك العلماء الثقات بل كان كما قال الذهبي: (عديم النظير في علم الحديث على اختلاف فنونه، عالمًا بصحيحه وسقيمه ومعلوله وطرقه)[٢].

قلت: فأين تطاول الْألْبَانِيّ هنا على مقام أكابر الحفاظ يا أيها...؟!!

ولا ننسى أن ننبه على أن اتهام الْغُمَارِيّ للألباني بأن لسانه أعجمي. هذا أولًا: مِن الكذب، فلسان الْألْبَانِيّ ليس أعجميًا، والحمدُ لِلَّهِ ربِّ الْعالَمِين.

ثانيًا: هذا من التنابز واللَّهِ قد حرم السخرية من المسلم والتنابز بالألقاب، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن

---

(١)انظر: مقدمة «صحيح الترغيب والترهيب» ص (٦،٧).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (٤/ ٢٧).

يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ۖ وَلَا تَلْمِزُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَٰبِ ۖ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ ۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [سورة الحجرات: ١١].

وأنا أذكر شيئًا يبين لنا حقيقة هذا الْغُمَارِيّ :

فعندما وافق كلام الذهبي هواه، قال في (بيان نكثه) ص (٢٠) :

هذا الكلام الذي قرره الذهبي الحافظ الناقد، الذي ما أتى بعد يحيى بن معين، خبير بأحوال الرجال مثله.

وانظر ماذا قال بعد صفحتين ص (٢٢) ، عندما خالف كلام الذهبي هواه :

الذهبي، وإن كان حافظًا ناقدًا، لكنه له أوهام، وأغلاط في كلامه، على بعض الرجال من لم ينتبه لها، يقع في حبالتها. كما يقع له أيضًا أوهام، في تصحيح الأحاديث وتضعيفها وتساهل في الكلام على أسانيدها، كما يعلم ذلك من قرأ تلخيص المستدرك له، ومن ذلك قوله في الحارث!، إن الجمهور على توهينه فإنه وهم محض. وتسرع في القول لا غير!!!

قلت: فليقارن المنصف كلا كلاميه في الإمام الذهبي، وليسأل نفسه من الذي يتطاول على مقام أكابر الحفاظ؟!!!

❀ ومن تجاهله ومجازفاته :

ما قاله ص (٥): (لأن الْحَارِث الْأَعْوَر الهمداني، الذي وثقته، وبينت بطلان جرح من جرحه) اهـ.

أقول :لقد بينّا بالبرهان الساطع- كما تقدم- ضعف الحارث ضعفًا شديدًا وردنا على شبهات توثيقه فمن أين لك توثيقه يا حضرة (العلامة المحدث...)، وإلَّا بالمجازفة والهوى.

ثم إنك -هنا- تقول (الذي وثقتُه) ثم تنكر على الشَّيْخ الْألْبَانِيّ - كما ذكرتَه ص (٤) - أنه قال: حتى أن أحدهم ألَّف رسالة خاصة، في توثيق الْحَارِث الْأعْوَر الشيعي. ثم بعد ذلك تتهم الشَّيْخ بالجهل!

فلا أملك إلا أن أقول: عظم اللَّه أجرنا فيك يا غماري!!!

❀ ومن عواقره:

قوله ص (٦) عن كتابه (الباحث) :

ذلك الكتاب الذي أعجب كل من قرأه من أهل العلم، السالمين من داء الشغب! والشغف بنشر الخلاف بين المسلمين، في الوقت الذي هم فيه أحوج ما يكونون إلى الوفاق والالتئام والوئام، وجمع الكلمة، على خدمة الإسلام، وتوحيد القلوب على صد الهجمات. والغارات الموجهة، من أعداء الإسلام، ضد المسلمين، في شرق الأرض وغربها. وطرح الترهات والخزعبلات التي يراها الجاهلون، ومن في قلوبهم مرض، إنها من صميم الدين. وليست من الدين، لا في قبيل ولا في دبير. اهـ.

أقول: لقد قفَّ شعري من جرأة هذا الرجل على دين اللَّه وأوليائه ومن كذبه ودجله من هم هؤلاء الذين أعجبوا بكتابك يا غماري؟!

كان بودِّنا أن تذكر لنا واحدًا منهم، ولكنك أبهمتهم؛ إما لأنهم لا يوجدون إلَّا في خيالك، أو أنهم من النكرات الذين لا شأن لهم ولا قيمة في العلم.

وقد ذكرت كلام واحد من أرباب التصوف والضلال؛ ألَا وهو الشَّيْخ عبدالفتاح أبو غدة، وهو من تلاميذ الْغُمَارِيّ، وقد قال: كما ذكرناه آنفًا، وفيه- أي في كتيب الباحث- هفوات لسان شديدة قاسية.

ثـم أنتقـل إلى بقيـة كلامـه فـأقول: مـن هـم الـذين ينشـرون الخـلاف بـين المسلمين؟ وأين هم المسلمون؟ بعد أن قلتَ في ص (٧) : صار تسعون بالمائـة من الشباب ملحدًا مارقًا منحلًا لا يقرّ بدين ولا يقول بعقيدة.

وكذلك قوله في نفس الصفحة:

في هذا الوقت العصيب، الذي خرج فيه الناس، من دين اللَّه أفواجًا.

قلت: كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبًا. فشباب الإسلام – بحمد اللَّه – يملأ ربوع الأرض، في مصر والسعودية والخليج والشام، وبلاد المغرب العربي، وغيرها من بلدان المسلمين.

وتناقض كلامه هذا كافٍ في عدم الرد عليه.

ثم ما هي الترهات والخزعبلات التي يراها الجهال؟!!.

إنها الدعوة إلى الكتاب والسنة الصافية ونبذ عبادة القبور وأكـل أمـوال النـاس بالباطل باسم التصوف والدجل !

ومن راجع ما كتب الْغُمَارِيّ يعلم ذلك علم اليقين.

انظر إليه حيث يقـول ص (٣٦) عـن مؤلفـات الْأَلْبَـانِيّ التـي نفـع اللَّـه بهـا المسلمين في كل أنحاء المعمورة، يقول عامله اللَّه بعدله:

فيما يختاره من الأقوال الشاذة الواهية، وهي كثيرة، في صفة صلاته. وتجهيـز جنازته. وحجاب امرأته. وحليـة نسـائه. وسلسـلة أحاديثـه، بحيـث لـو تتبعهـا الإنسان، لأخرج منها كتابًا مفيدًا للفكاهة، وقت الاستراحة مـن العمـل الشـاق. يصلح أن يكون ذيلًا لكتاب (أخبار الحمقى والمغفلين) لابن الجوزي- رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى- اهـ.

قلت: هكذا تكون الأخلاق عند من يصف نفسه بأنه (العلامة المحدث...). وهكذا يكون الحقد والحسد!!!

فهل الْألْبَانِيّ – رَحِمَهُ اللَّه – كتب صفة صلاته هو؟ أم صفة صلاة النبي ﷺ ؟! هل كتب سلسلة أحاديثه هو؟! أم أحاديث النبي ﷺ ؟! إن الحقد والحسد قد أعمى هذا الرجل حتى جعله لا يدري ما يخرج من فيه، وإنا لِلَّهِ وإنا إليه راجعون.

وأيضًا هل كتابتك رسالتين في توثيق الْحَارِث الْأعْوَر الشيعي المتروك، وتراجمك لإخوانك وذكر أسانيدك، والأجزاء التي تكتبها في تصحيح الأحاديث الباطلة والموضوعة!!.

هل هذا هو الذي يدعو إلى الوفاق والالتئام والوئام. وجمع الكلمة على خدمة الإسلام وتوحيد القلوب، على صد الهجمات. والغارات الموجهة. من أعداء الإسلام، ضد المسلمين في شرق الأرض وغربها؟!

أترك الإجابة لكل مسلم صادق يتقي اللَّه تعالى ربَّه ليصدر حكمه. واللَّهُ المستعان.

وانظر إلى اضطرابه في كلامه حيث يقول ص (٨- ٩) :

«لا يجمل بالمسلم الناصح، أن يسعى بين جماعة المسلمين، في هذا الوقت، بالتفرقة، وبث الشقاق، والخلاف في أمور تافهة للغاية إثمها أكبر من نفعها، وإن كان فيها نفع، وإلَّا فإثمها محقق، وضررها قد ظهر للعيان. وأصاب ما تبقى من الطائفة المسلمة. طائفة أهل السنة والجماعة، في صميم مجتمعها، بما نجم عنه من الخلاف، والتنفير، والتناحر، وتفريق الشمل، واللمز بالتبديع بل والتكفير،

بما لا يعد كفرًا ولا بدعة حتى وصل ضرر ذلك إلى المصلين في مساجدهم. وأهل العلم في حلقة علمهم ودرسهم، وكل ذلك- والعياذ باللَّهِ تَعَالَى- بسبب هذه الأباطيل، والخلافات الواهية، التي كرَّس لها المفتونون جهدهم، بنشرها بين العامة، وضعفاء العقول، من طلبة العلم» اهـ.

قلت: ما شأن الكتابة في توثيق الحارث بهذه الأمور؟!

ثانيًا: ما هي هذه الأباطيل، والخلافات الواهية التي...؟!

لِمَ لمْ تصرح بها حتى يناقشها أهل العلم؟! وهل هي تافهة للغاية كما زعمت؟!

إن الذي يعرفك ويعرف إخوانك، سواء من واقعكم أو من كتاباتكم، يعلم أنك صوفي هالك، شيعي محترق. وما زاويتكم الصديقية! بالمغرب عنا ببعيد! فهل ما تفعلونه فيها هو الإسلام؟!!

وهل الصوفية المبتدعة، وعباد القبور هم أهل السنة والجماعة؟!!

واللَّهِ إنّ هذه لإحدى الكُبَر!

كذلك أيضًا، فإن طلبة العلم- السلفيين- بفضل اللَّه ليسوا ضعفاء العقول كما زعمتَ، واللَّهُ هو الحكم العدل بيننا جَميعًا يوم القيامة.

وقال في ص (١٥) :

وإنه مما يجب، أن يكون في مقدمة رجال الصحيح. بل يجب أن يكون سنده، عن عليٍّ – عليه السلام – أصح الأسانيد من غير شك. اهـ.

قلت: كل كلامه هذا لم يقل به واحد من علماء الحديث أو الفقه أو الأصول. هذا أمر.

الأمر الثاني: لِمَ لمْ يخرج له أصحاب الحاح !. بل ضعَّفوه ؟!

فمن هو الذي يخترع القواعد ؟!

ومن هذا الذي قواعده مبعثرة، فلا هي تابعة لأهل الحديث، ولا أهل الأصول، ولا الفقهاء؟!!!

وقال في ص (١٦) :

وأما تكذيب الشَّعْبِيّ له، فقد رده عليه أئمة الجرح، وحكموا ببطلانه. بل جعلوا طعن إبراهيم النخعي في الشَّعْبِيّ، بكذبه في السماع من مسروق، عقوبة من اللَّه تَعَالَى له بحيث تعدَّى عليلا الحارث، في لمزه بالكذب. وقد ذكرت القصة في الباحث. وحتى لو لم يرد أحد طعن الشَّعْبِيّ في الحارث، فهو باطل؛ لأنه غير مفسر، ولا مبين السبب، وهو مردود اتفاقًا. لا سيما إذا كان معارضًا بالتوثيق، ممن هو أرجح منه وهو العدد الجم من الأئمة الذين وثقوه، ورووا عنه. وأثنوا عليه بالفقه، والعلم، وسعة الرواية. اهـ.

قلت: لقد صدق الرسول ﷺ حيث قال فيما أخرجه البخاري (٣٤٨٣، ٣٤٨٤، ٦١٢٠)، وأحمد (١٧٠٩٠، ١٧٠٩٨، ١٧١٠٧، ١٧١٠٨، ٢٢٣٤٥)، وأبو داود (٤٧٩٧)، وابن ماجه (٤١٨٣)، وغيرهم من طريق ربعي بن حراش، عن أبي مسعود الأنصاري – رضي اللَّه عنه -: « **إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ** ».

ولقد سئمتُ وضاق صدري من كثرة كذب الرجل، وتلاعبه بالقواعد.

وبيان ذلك من أوجه :

الأول: من هم أئمة الجرح الذين ردُّوا كلام الشَّعْبِيّ وحكموا ببطلانه، وأين

نجد كلامهم هذا ؟!

وقد سبق معنا ذكر من وافق الشَّعْبِيّ على كلامه. فلا نطيل بتكراره.

الثاني: أين كذَّب إبراهيم النخعي الشَّعْبِيّ ؟! وأين إسنادها؟!

لم يذكر ذلك –فيما أعلم– إلَّا البخاري من المتقدمين، قال في (جزء القراءة): ما يُذكر عن إبراهيم من كلامه في الشَّعْبِيّ، وكلام الشَّعْبِيّ في (عكرمة). اهـ.

فهل كلمة يُذكر ينبني عليها تضعيف أو توثيق أو أي أمر آخر ؟!

يعلم صغارُ الطلبة أن كلمة (يُذكر) من صيغ التمريض! وأين سند البخاري إلى إبراهيم يا حضرة (العلامة المحقق...)؟!

أيضًا، العلماء ردُّوا كلام الشَّعْبِيّ في عكرمة، ولم يردُّوا كلامه في الحارث كما زعمتَ!

الثالث: هل قول الشَّعْبِيّ في الحارث: (وأشهد أنه أحد الكذابين) غير مفسر، ولا مبين السبب. وهو مردود اتفاقًا.

أقول: سَلِ العقلاء من عوام الناس، فضلًا عن صغار الطلبة، فضلًا عن طلبة العلم فضلًا عن العلماء. عن معنى كلمة الشَّعْبِيّ هذه، وهل هي تجريح مفسر أم لا؟!!

الرابع: قوله لا سيما إذا كان معارضًا بالتوثيق ممن هو أرجح منه...

أقول: أين هو يا غماري؟!!

وأيضًا منذ متى وكان الثناء بالفقه أو العلم أو سعة الرواية توثيقًا. أنصحك بقراءة كتيب صغير في المصطلح لتعرف مراتب الجرح والتعديل، وكيف يجرح

أو يوثق أهلُ العلم الرجل؟

يا أيها الْغُمَارِيّ...

لقد أظهرتَ في كلامك هـذا جهـلًا فاضـحًا، ثـم أنـت تجهـل أنـك جاهـل، وتجعل من نفسك مجتهدًا في علم من أخطر العلوم وهو علم الرجال.

فدع عنك الكتابة لستَ منها ولو سوّدت وجهك بالمداد

ومن عجائبه، قوله ص (١٨):

فقد نقل الحافظ الذهبي في ترجمة الشَّـعْبِيّ، مـن «تـذكرة الحفَّـاظ» (١/ ٨٣) عن الحاكم، عن ربيعة بن يزيد، قال: قعدت إلى الشَّعْبِيّ بدمشق، في خلافـة عبـد الملك. فحدث رجل من الصحابة عن رسول اللَّه ﷺ أنه قال: «اعبدوا ربكـم، ولا تشركوا به شيئًا، وأقيموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وأطيعـوا الأمـراء. فـإن كـان خيرًا فلكم، وإن كان شرًا فعليهم وأنتم منه براء».

فقال له الشَّعْبِيّ: كذبت.

فهذه القصة، فيها دليل بيِّن، على أنَّ الشَّعْبِيّ، كان سريع التكذيب، لمن حدث بما لم يبلغه. فمن جعل طعن الشَّعْبِيّ في الحـارث، بالكـذب حجـة. فليجعلـه في تكذيب هذا الصحابي.

قلت: عظَّم اللَّه أجرنا فيك يا غماري!

فهذه القصة من طريق عبد الوهاب بن نجدة(١) الحوطي قـال: حـدثنا بَقيَّـة، قال: حدثنا سعيد بن عبد العزيز، قال: حدثني ربيعة بن يزيد قال، فذكره.

---

(١) وقع في «تذكرة الحفاظ» : عبد الواحد بن نجدة. والصواب ما أثبتناه.

وهذا الإسناد رجاله ثقات إلَّا سعيد بن عبد العزيز فإنه اختلط بآخره كما قالـه الحافظ في «التقريب».

وقول الشَّعْبِيّ هنا: «كذبتَ» بمعنى أخطأت كما أفاده شـيخ الإسـلام الـذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٠٩).

وأيضًا: أخرج القصة ابن عبد البر في التمهيد (٢٣/ ٢٧٧-٢٧٨)، من طريـق عبد الوهاب بن نجدة الحوطي به، أنَّ رجلا من التابعين، وليس من الصحابة!!

وابن عسـاكر في تـاريخ دمشـق (٢٨/ ٢٢٣-٢٢٤) عـلى الشـك: رجـل مـن الصحابة، أو رجل من التابعين.

ثم هل العلماء ساقوا هذه القصة - إن صحَّتْ - لمدح الشَّعْبِيّ والثناء عليـه، أم للطعن فيه كما زعمتَ أيها الرجل!!!

والفرق بين (كذبتَ) وبين (أشهد أنه أحد الكذابين) يدركه كل من شم رائحة العلم، والْغُمَارِيّ لا يجهل ذلك. ولكنه التدليس والهوى. والعياذ بِاللَّهِ تَعَالَى.

وأيضًا فإن لازم المذهب ليس بلازم كما هو مقرر في محله من كتب «أصـول الفقه» فلا يلزم من قبولنا لكلام الشَّعْبِيّ في الحارث أن نقبله أو نرده في راو آخر.

ومن فواقره ما قاله ص (١٩):

لا سيما والكذب، لم يكن له سوق بين التابعين. ولا له رواج على لسانهم.

وإذا وقع منهم فعلى سبيل الغلط، والوهم والخطأ. وهذا شأن عامتهم. فكيف بعلمائهم وسادتهم كالحارث. وما صار التـابعون يأخـذون الحـذر مـن الـرواة، ويحتاطون في الأخذ، حتى وقعت الفتنة. فلما وقعت نظروا مـن كـان مـن أهـل السنة، أخذوا حديثه، ومن كان من أهـل البـدع، تركـوا حديثـه – كمـا قـال ابـن

سيرين - رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى.

وهذا الاحتياط، لم يكن منهم لأجل انتشار الكذب بينهم. وإنَّما لأجل المذهب والخروج عن جماعة أهل السنة. اهـ.

قلت: ما شاء اللَّه على التلبيس والتدليس. ينفي الكذب بالكلية عن زمن التابعين ولا يخلو زمان من الكذابين، حتى في زمن النبي ﷺ وإلا فأين يذهب المنافقون؟!

نعم، الكذب في الزمان الأول أقل بكثير مما بعده. وهو هنا - كما صرح بنفسه- يريد أن يقول: إن الكذب لم يوجد في التابعين فيلزم من هذا أن الحارث ليس بكذاب، بل هو ثقة مطلقًا ضاربًا بكلام العلماء فيه، وبالقواعد عرض الحائط. وهكذا يكون العلم والتحري عند الْغُمَارِيّ عامله اللَّه بما يستحق.

قلت: ومما يدل على كذب هذا الرجل وتدليسه أنه قال في جابر بن يزيد الجعفي وهو معدود في التابعين: ساقط عن درجة الاعتبار. وقال أخوه عبدُ اللَّهِ: كذاب.

● وأنا أسوق بعض من كُذِّبُوا أو اتهموا بالكذب من التابعين:

١ - نَوْف بنُ فَضَالَة البَكَالي: شامي مستور، كذَّب ابن عباس ما رواه عن أهل الكتاب.

٢ - المُختار بن أبي عبيد الثقفي الكذاب: لا ينبغي أن يروى عنه شيء؛ لأنه ضال مضل، زعم أن جبريل - عليه السلام - ينزل عليه. وهو أشرُّ مِنَ الحجَّاج، ووالده أبو عبيد كان من خيار الصحابة استشهد يوم الجسر في خلافة عمر رضي اللَّه عنه.

٣- مطير بن أبي خالد مولى طلحة بن عبيد: روى عن أبي هريرة وعائشة قال ابن أبي حاتم سألت عنه فقال: متروك الحديث. وقال أبو زرعة ضعيف.

٤- مينا بن أبي مينا مولى عبد الرحمن بن عوف: روى عن عثمان بن عفان وعلي وعبد الرحمن وابن مسعود وعائشة وأبي هريرة متروك وكذبه أبو حاتم. ووهم الحاكم فجعل له صحبة.

٥- أبو ماجد الحنفي عن ابن مسعود، ويقال العجلي: قال الحميدي عن ابن عيينة قلت ليحيى: من أبو ماجد ؟ قال طائر طرأ علينا فحدثنا، وهو منكر الحديث. قاله البخاري. وقال الدارقطني: مجهول متروك.

٦- أبو المهزِّم عن أبي هريرة: متروك.

٧- يغنم بن سالم بن قيس عن أنس بن مالك: منكر الحديث. أتى عن أنس بعجائب، وبقى إلى زمان مالك. قال ابن يونس حدَّث عن أنس فكذب. وقال ابن حبان: كان يضع على أنس.

٨- عطية الطفاوي عن ابن عمر: قال الساجي: ضعيف جدًا.

٩- عطية بن سعد العوفي وتدليسه القبيح عن الكلبي أشهر من أن ينبه عليه. وعطيه يروي عن أبي سعيد وأبي هريرة وابن عباس وابن عمر وغيرهم.

١٠- الكلبي محمد بن السائب: كذاب مشهور.

١١- محمد بن سعيد المصلوب: الكذاب المشهور.

ولو تتبع طالب العلم كتب الرجال لوجد غير ذلك ولكن في هذا إشارة إلى كذب الْغُمَارِيّ وتدليسه؛ حيث نفى تمامًا عن التابعين ليخلص من هذا إلى توثيق الحارث الأعور، ضاربًا بكلام أئمة النقد الذي نقلناه آنفًا عرض الحائط وهكذا

يكون العلم عند الْغُمَارِيّ!

ولذلك قال في ص (٢٠) :

الحارث لم يكن كذابًا، كما زعم الشَّعْبِيّ؛ لأن الكذب لم يكن يصدر من التابعين عمدًا.

ومن عجائبه: ما قاله ص (٢٠) :

ثانيها: أن حديثه – أي الحارث – يعمل به في الأحكام، وينقل بين الناس. لهذا احتج أصحاب كتب السنة بحديثه. للمعنى الذي ذكره الذهبي، والتردد في ذلك لا يضر. فقد ذكرت أن ذلك التردد، لا أساس له. ولا دليل عليه، وأن الحارث ثقة، يعمل بحديثه قولًا واحدًا، على حسب القواعد المقررة.

ثالثها: أن الحارث، لم يقع منه تفرد في حديثه. وأنه لم يكن ممن فحش خطؤه، وكثر وهمه؛ لأنه كان من التابعين الأولين. وإنما ذلك يوجد في صغار التابعين، فمن بعدهم. اهـ.

قلت: لقد بقي للغماري شيء أن يقوله في التابعين وهو أنهم ملائكة لا يعصون اللَّه ما أمرهم، ويفعلون ما يؤمرون. وبقي أن يقول: إن الحارث نبي من أنبياء اللَّهِ.

وانظر إليه حيث يقول: الحارث ثقة، يعمل بحديثه قولًا واحدًا، على حسب القواعد المقررة.

والسؤال الذي يفرض نفسه – كما يقولون -: أين هي هذه القواعد؟!

بعد هؤلاء الجبال الذين نقلنا تضعيفهم للحارث –آنفًا-.

وأيضًا قوله: احتج أصحاب كتب السنة بحديثه (أي الحارث).

قلت: ذكرها هكذا عامة مطلقة وفي هذا من التلبيس ما فيه!!

فهل احتج به الشَّيْخان؟!

وكم حديثًا له في السنن؟!

وقد بيَّنتُ من قبل أن النسائي لم يحتج به!! وإنما روى له في الشواهد والمتابعات.

والذي يرجع إلى «تحفة الأشراف لا يجد للحارث- في التحفة كاملة – إلَّا بضعًا وعشرين حديثًا، فهل هذا القدر يكفي أن نقول إنه احتج به أصحاب كتب السنة.

وقال في ص (٢١) عن الشَّيْخ الْألْبَانِي – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-:

تجده يصحح ما هو موضوع، ويضعف ما هو صحيح، ويحكم بوقف ما هو مرفوع.

قلت: ونحن نتحدى الْغُمَارِيّ، أن يأتي بمثال واحد على كل ما قال !!!

والدعاوى ما لم تقيموا عليها بينات أبناؤها أدعياء

ومن تناقضاته: قوله في ص (١٨) :

مع أني أكاد أجزم، بأن تكذيب الشَّعْبِيّ للحارث إنما هو من جهة رأيه لا غير.

مع قوله ص (٢٤) :

وأما قوله – أي الذهبي-: والظاهر أنه كان يكذب في لهجته، فباطل أيضًا، بل من أبطل الباطل؛ لأن المقرر عند أهل الحديث: أن الراوي، إذا كان يكذب في كلامه ولهجته وكلامه. ولا يكذب في حديثه. فروايته أيضًا غير مقبولة. إلخ

تناقضاته.

ومن عواقرة ما قاله ص (٢٥) :

والمقصود بعد هذا: أن الحارث ثقة عدل رضى، وثَّقه الأئمة، من رجال السلف والخلف. بل لو قلت: الاتفاق قد حصل، ووقع على توثيقه، إلا ما شذ من الأقوال، المخالفة للجمهور، لكنت صادقًا في ذلك. ومن خالف في ذلك فخلافه مردود بما تقتضيه القواعد المقررة.

قلت: قد وضح لكل ذي عينين أن عبد العزيز الْغُمَارِيّ رجل كذاب، لا يوثق بدينه ولا بنقله.

وانظر إليه عندما يقول ص (٢٥) أيضًا:

ولأجل ذلك احتج به – أي الحارث – أصحاب السنن، وذكروا حديثه في الأبواب، فإنه لا معنى لذلك، إلَّا كونه حجة صالحًا للعمل.

قلت: قد بيَّنت من قبل أن أصحاب السنن لم يحتجوا بالحارث خاصة النسائي.

وصغار الطلبة يعلمون أن رواية أصحاب السنن عن رجل لا يعد توثيقًا مع وجود التجريح فيه وإلا يلزم من هذا أن:

إبراهيم بن أبي يحيى الكذاب ثقة؛ لرواية ابن ماجه له.

ومحمد بن السائب الكلبي الكذاب ثقة؛ لرواية الترمذي وابن ماجه في التفسير له.

ومحمد بن سعيد المصلوب الكذاب ثقة؛ لرواية الترمذي وابن ماجه له.

ومقاتل بن سليمان الخرساني الكذاب ثقة؛ لرواية أبي داود في المسائل له.

وأيوب بن خوط المتروك ثقة؛ لرواية أبي داود وابن ماجه له.

وكذلك كل الكذابين والمتروكين والضعفاء الذين روى لهم أصحاب السنن فهم ثقات -على رأي هذا الْغُمَارِيّ عامله اللَّه بما يستحق- ويكون علماء الأمة جميعًا سلفًا وخلفًا - مخطئين بل قد يصلوا إلى حد الإثم إذا كذبوا رجلًا من رجال السنن الأربعة.

ولنضرب بقواعد المحدثين وبعلم الجرح والتعديل عرض الحائط لأن هذه القواعد غير صحيحة. أما القواعد الصحيحة فهي القواعد التي سيقوم بتقعيدها (فضيلة العلَّامة محدث المغرب...)!!!

فإلى اللَّه وحده المشتكى، وإنا لِلَّهِ وإنا إليه راجعون.

ومن أعاجيبه قوله ص (٣٤) :

ثم مما يعرفك ضعف الْأَلْبَانِيّ، في هذا العلم. وقصوره فيه. وعدم اتِّبَاعِه للمقرر فيه عند أهله، أنه حكم على الحديث أولًا، بأنه موضوع. ثم قال بعد أن ذكر سند الحديث الذي علقه من طريق أبي إسحاق عن الحارث عن علي بن أبي طالب: وهذا سند ضعيف جدًا. فحكمه أولًا: بأن الحديث موضوع. وهو شر الضعيف؛ لأنه لا درجة بعده مطلقًا.

ثم حكمه على السند، بأنه ضعيف جدًا.

ثانيًا: تناقض عظيم. وجهل كبير، يعلمه طلبة (نخبة الفكر)؛ لأن السند الضعيف جدًا، لا يصل أن يكون به الحديث موضوعًا...

قلت: والذي نفسي بيده لقد ضاق صدري من الكذب وحسد هذا الرجل

وكذلك قلبه للحقائق الثابتة. وطلبة (البيقونية) يعلمون أنه لا تلازم بين الحكم بالوضع وبين اشتراط أن يكون في السند وضَّاعٌ. وعلى ذلك عمل السلف والخلف كما جاء في كتاب أخيه الأكبر أحمد بن الصديق الْغُمَارِيّ في كتابه «الاستعاذة والحسبلة ممن صحح حديث البسملة» ص(١٨):

قال: وكذلك بحث فيه أبو العلاء العراقي (الفاسي) من جهة احتجاج الشراح به على الافتتاح بالبسملة، فقال: ومدار طرقه على رجل، قال بعض الحفاظ فيه: ليس بشيء وآخر جهله الحافظ ابن حجر، وآخر ضعيف، فلأجل هذا جزم الحافظ ابن حجر بأن إسناده واه، أي: شديد الضعف. اهـ.

وصرّح ولده أبو زيد (وهو عبد الرحمن بن إدريس) بأنه كاد لشدة ضعفه أن يكون موضوعًا. وليته أسقط فعل المقاربة وجزم بوضعه، فإنه باطل كما علمت أو رأيت، على أن الموضوع والواهي في درجة واحدة من جهة عدم الاحتجاج بكل منهما حتى في فضائل الأعمال.

قلت: هذا كلام الشَّيْخ أحمد الذي وصفه عبد العزيز(بالحافظ). ولولا ضيق الوقت وخشية التطويل لنقلت كثيرًا من الأحاديث التي قيل فيها موضوعة، والعلة في السند تكون من واهٍ، أو مجهول.

وفي كتاب «المغير على الجامع الصغير» للغماري الكبير عدة أحاديث موضوعة حكم عليها بالوضع وفي إسنادها واهٍ، أو مجهول. بل هذا الإمام الذهبي –رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى– عندما روى الحاكم في «مستدركه» حديثًا في صعود علي بن أبي طالب –رضي اللَّه عنه– على منكبي النبي ﷺ وكسره للصنم الذي كان فوق الكعبة (٢/ ٣٦٦-٣٦٧).

قال الحاكم: صحيح. فتعقبه شيخ الإسلام الذهبي –رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى– بقوله: (إسناد نظيف والمتن منكر).

فهم ينظرون إلى الإسناد والمتن معًا. واللَّهِ المستعان.

ومن عوامده: ما سود به قدر عشر صفحات ص (٣٨-٤٧) في الكلام على قبول حديث الشيعي الثقة. ورواية الشَّيْخين عن بعض الشيعة....إلخ هرائه.

وهذا لا نزاع فيه وهو أن الشيعي الثقة روايته صحيحة مقبولة كما قال شيخ الإسلام الذهبي –رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى– في ترجمة أبان بن تغلب الشيعي في «ميزان الاعتدال»: لنا صدقه، وعليه بدعته. ثم تكلم –رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى– عن البدعة في الراوي، كلامًا في غاية النفاسة أنصح بمراجعته. والكلام في الْحَارِث الْأَعْوَر الشيعي ليس– يا غماري– من أجل شيعيته، وإنما من أجل اتهامه بالكذب.

فالتدليس والتلبيس على الناس لن ينفعك بين يدي ربك جل ونعلا. فتب إلى ربك وطهِّر قلبك من الحسد والبدعة. واعلم أن في الزوايا خبايا، وأن في الناس بقايا. واعلم أن كلامك في الْأَلْبَانِيِّ أو غيره من أهل السُّنة لن ينفعك، بل ضرره عليك –في الدنيا والآخرة– أكثر من نفعه. واللَّهُ المستعان ولا حول ولا قوة إلَّا باللَّهِ العلي العظيم.

الخاتمة

نسأل اللَّه حسنها

أقول: هذا ما رجوت ذكره على وجه الاختصار وقد توصلت إلى بعض النتائج منها :

أولًا: يجب على أهل السنة أن يشمروا عن ساعد الجدِّ في طلب العلم النافع علم الكتاب والسنة. وأن يقوموا بواجبهم على أكمل وجه، خاصة في مجال صد هجمات الزنادقة والمبتدعة، وألا ينشغلوا بأنفسهم.

ثانيًا: يجب على أهل السنة أن ينتبهوا لما يخطط لهم.

ثالثًا: يجب على المبتدعة من شيعة وصوفية وغيرهم- إذا أصروا على بدعتهم- أن يعلموا أن أهل السنة – بحمد اللَّهِ- عندهم الكفاءات التي تستطيع أن تردعهم وأن تبين للناس بدعتهم فإما أن يتوبوا إلى اللَّه وإما أن يموتوا بغيظهم.

رابعًا: جلَّي هذا البحث عن ضلال وجهل عبد العزيز الْغُمَارِيّ بالعقيدة والحديث وأنه حاطب ليل، صوفي، شيعي، أشعري، متعالم.

خامسًا: الْحَارِث الْأَعْوَر ضعيف جدًا وحديثه يكون ضعيف جدًا ولا يصلح في الشواهد ولا المتابعات.

سادسًا: علم الجرح والتعديل وعلم الرجال من أعسر العلوم الشرعية والذي يريد أن يتكلم فيه يجب أن يكون تام الورع تام المعرفة. كما قال شيخ الإسلام الذهبي – رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى-.

وفي الختام :

أسأل اللَّه تبارك وتَعَالَى بأسمائه الحسنى، وصفاته العلى أن ينفعنا بما علمنا وأن يزيدنا علمًا، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل وأن يغفر لنا ولوالدينا ولأزواجنا ولذريتنا ولمشايخنا ولسائر إخواننا المسلمين.

وإنِّي سائل أخًا وجد خطأ، أن يبذل واجب النصح، فإن الدين النصيحة كما قال الصادق المصدوق ﷺ.

ونحن نتوب إلى اللَّه ونستغفره من أي خطأ أو زلة قلم.

والحمد لِلَّهِ رب العالمين.

وسبحانك اللَّهم وبحمدك، أشهد أن لا إله ألَّا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

وكتب

أبو حفص بن العربي الأثري

مصر - المنصورة – السنبلاوين

الفهارس

فهرس الآيات الكريمة

فهرس الأحاديث الشريفة

من السُّنة ألا يُصلِّي بالتيمم إلَّا مكتوبة	عبد اللَّه بن عباس	١١٠
نَضَّرَ اللَّه عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَحَفِظَها وَوَعَاهَا	زيد بن ثابت	٢١
يَا رَسُولَ اللَّهِ دَعْنِي أَضْرِبُ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ	علي بن أبي طالب	٧١

فهرس الموضوعات